MAG- 339.3-13/01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

جامعة أبو بكر بلقايد
المكتبة
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم

تخصص: تحليل إقتصادي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

الموضوع

# إقتصاد المعرفة ودوره في التنمية الإقتصادية

إعداد الطالب:
بكاري سعد الله

إشراف:
د. تشوار خير الدين

أعضاء لجنة المناقشة

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د.بندي عبد الله عبد السلام | أستاذ التعليم العالي | جامعة تلمسان | رئيسا |
| د. تشوار خير الدّين | أستاذ محاضر | جامعة تلمسان | مشرفا |
| د.بن بوزيان محمد | أستاذ محاضر | جامعة تلمسان | مناقشا |
| د.شعيب بغداد | أستاذ محاضر | جامعة تلمسان | مناقشا |
| د.كرزابي عبد اللّطيف | أستاذ محاضر | جامعة تلمسان | مناقشا |

السنة الجامعية: 2007-2008

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يوم، إلا وقال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ كذا لكان يُسْتَحْسَنْ، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا أعظم العبر، ودليل على استيلاء النقص على جملة

# الاهداء

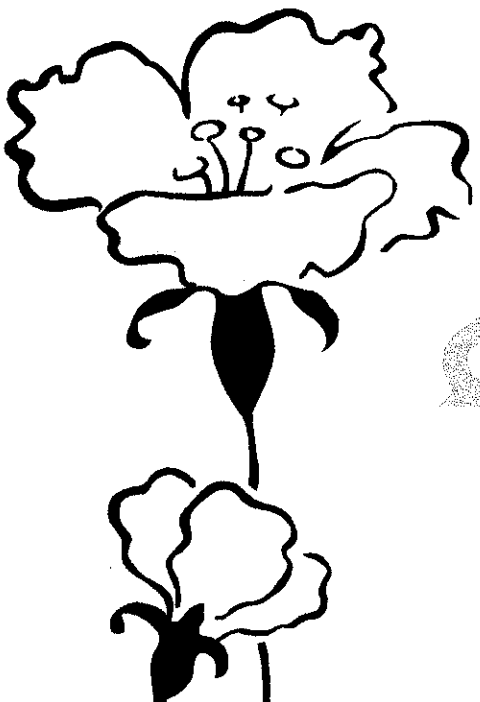

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى:

- الوالدين العزيزين بصبرهم على إكمال هذا المشوار المتعلق بالبحث .
- جميع الإخوة و الأخوات و أبنائهم .
- كافة الأهل و الأقارب .
- كل من علمني حرفا فأصبحت به له عبدا إلى جميع الأساتذة و المعلمين خلال المشوار الدراسي .
- كما أهدي هذا العمل إلى جميع الأصدقاء و الأحباب الذين عرفتهم خلال المشوار الدراسي أو خارجه .

سعاد الله

# خطة العمل

# إقتصاد المعرفة و دوره في التنمية الإقتصادية

مقدمة عامة

## الفصل الأول: اقتصاد المعرفة مفهوم و مضمون

المبحث الأول: مفهوم المعرفة

المبحث الثاني: اقتصاد المعرفة و مقوماته و مؤشراته

المبحث الثالث: دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في اقتصاد المعرفة

## الفصل الثاني: دور اقتصاد المعرفة في التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مفهوم و أهداف التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: تأثير اقتصاد المعرفة في التنمية الاقتصادية

## الفصل الثالث: الجزائر و اقتصاد المعرفة

المبحث الأول: فرص و معوقات إندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة

المبحث الثاني: إصلاحات الفعالة للإندماج في اقتصاد المعرفة

خاتمة عامّة

# مقدمة عامة

## مـــقـــدمـــة عـــــامـــــة

يشهد العالم اليوم ثورة معرفية حقيقة فاق أثرها على الاقتصاد العالمي اثر الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، حيث و مع ظهور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال الجديدة و التقدم التقني الحاصل في شتى المجالات وتسارع الابتكارات و الاختراعات و الانتشار الواسع للمختلف المعارف عبر العالم بفضل شبكة الأنترنات التي ربطت ما بين سكان العالم و جعلت منه قرية كونية حقيقية تتواصل فيما بينها لاغية الحدود الزمانية و المكانية.

و قد تطوّر مفهوم المعرفة و دورها لدى المفكرين الاقتصاديين، ففي السابق كانوا ينظرون إلى المعرفة على أنها عنصر ثابت، ثانوي ،معلوم و مجاني في نفس الوقت، و شيئا فشيئا بدأوا يدخلونها في تحليلاتهم على أنها عنصر له دور في الاقتصاد حتى جاء عصرنا الحالي عصر النهضة المعرفية أين أصبحت المعرفة تعتبر من أهم عناصر التحليل الاقتصادي و ظهر مدى دورها الجوهري في الأداء الاقتصادي ككل حيث أصبحت من أهم الأصول على الإطلاق و من يتحكم في هذا العنصر الفعّال فإنه يتحكم في سير باقي القطاعات الاقتصادية، حتى أصبح التفكير الرأسمالي الجديد يبني نظرياته على المعرفة و لعلّ أهم مثال على ذلك المثال الذي تحدث عنه "ليستروورو" (**L.C.THUROW**) في مقاربة معبرة عن أبطال العصر الصناعي و أبطال العصر المعرفي، فقد بدا و لأكثر من قرن من الزمان أن الإنسان الأكثر ثراء في العالم قد ترافق مع النفط "روكفلر (**J.D.ROCKEFELLER** )، أما اليوم فهو صاحب المعرفة ونموذجه الواضح هو "بيل غيتس (**B.Gates**)"[1]. و أصبح السباق اليوم على ملكية المعرفة عوض التسابق على امتلاك الموارد الطبيعية الخام الناضبة .

هذا الفهم الجديد للدور الجوهري الذي تلعبه المعرفة في الاقتصاد و مالها من آثار على باقي العناصر الأخرى أدّى إلى ظهور نوع جديد من الاقتصاديات أصبحت تسمى بـــ: "**اقتصاد المعرفة**"، هذا الاقتصاد يقوم أساسا على فهم واسع لدور المعرفة في الاقتصاد، و هو يسعى إلى نشر و خلق وتوزيع و استهلاك المعرفة ما بين قطاعاته الاقتصادية بالشكل الذي يزيد من مستوى الإنتاج، و قد ارتبط هذا الاقتصاد الجديد باقتصاديات الدول المتقدمة التي أصبحت اقتصادياتها حقّا اقتصاديات معرفة تدار أساسا على عنصر المعرفة وهي المحرك القوي لها و لكافة أنشطتها الاقتصادية و ساد فيها توجّها جديدا في الفكر الاقتصادي "حوّل إنتاج سلع و خدمات مبنية على المادة و وحدها الذرة (**ATOM**) إلى إنتاج سلع و خدمات مبنية على المعرفة ووحدها البت (**BIT**)"[2] .

---

[1] د نجم عبود نجم، "إدارة المعرفة"، الورّاق للطبع و التوزيع، عمّان ، الأردن، سنة 2005، ص 224 .
[2] د/ قويدر بوطالب، "الإندماج في اقتصاد المعرفة"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، مارس 2004، 254 .

هذا الاقتصاد الجديد "**اقتصاد المعرفة**" يحتوي على مقوّمات (مضامين) يبنى عليها شأنه شأن الاقتصاديات الأخرى (الاقتصاد الزراعي، الاقتصاد الصناعي، الاقتصاد الريفي، ...الخ) كما انّ هناك مؤشرات يقاس بها مدى تحوّل هذا الاقتصاد او ذاك الى اقتصاد معرفة، كما انه يؤثر في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مضامينه، فالتركيز على مضامينه يدفع الاقتصاد ككل إلى تنمية اقتصادية حقيقية و ظهرت "معه نظريات إقتصادية حديثة The new (growth theory) و التي تدعو إلى اتخاذ المعرفة كعنصر أساسي لتنمية كافة قطاعات الإنتاج و الخدمات بحيث يصبح العامل الأكثر أهمية لعملية النمو الإقتصادي....و الإقتصاد القائم على المعرفة سيساهم في خلق فرصا للنموّ الإقتصادي غير محدّدة نسبياً، و ذلك خلافا للنظريات الكلاسيكية التي كانت تعتقد أن العملية التنافسيّة و في ظل وجود العوامل التقليدية (العمل و رأس المال) هي المسؤولة عن النمو الإقتصادي"[1] .

و الجزائر من الدول النامية التي تحاول أن تجعل من اقتصادها اقتصاد قائم على المعرفة و هو الأمر الذي يتطلب إصلاحات واسعة و عميقة و في شتى المجالات و على كافة الأصعدة، و على حسب تقرير التنمية الإنسانية العربيّة عام 2002 "تتطلّب الإستراتيجات الفعالة لاكتساب المعرفة، تغييرا في المواقف و القيم و الحوافز المجتمعية لضمان احترام العلم و المعرفة و تشجيع الإبداع و الابتكار ....فقد تكون تكاليف تحسين نظم التعليم الضخمة، إلى أنّ كلفة استمرار الجهل لا حدود لها"[2] و اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة ليس بالأمر السهل و لكنه أيضا ليس بالمستحيل خاصة إذا ما عرفنا ماهي فرصنا و المعوّقات التي تقف في وجهنا و ماهي أهم الإصلاحات الفعّالة التي يجب أن يتعاون كل من القطاع العام والقطاع الخاص على تحقيقها .

إذن في هذه الدّراسة سوف نقوم بوضع بعض الفرضيات الأساسية التي من خلالها نبني دراستنا هذه :

- المعرفة أصبحت عند الاقتصاديين عنصر إنتاج يستخدم في أي نشاط اقتصادي .
- اقتصاد المعرفة اقتصاد مبني أساسا على خلق و نشر و استخدام المعرفة قصد توليد القيمة .
- اقتصاد المعرفة يبنى على مقومات أو بنى تحتية التي من خلالها تبنى كل قطاعاته الاقتصادية الأخرى .
- هناك بعض المؤشرات القياسية، التي تستعمل لقياس مدى تحوّل (اندماج) اقتصاد ما في اقتصاد المعرفة.
- تكنولوجيا المعلومات و الاتصال هي عصب اقتصاد المعرفة و هي التي ساهمت في ظهوره و ظهور الأنشطة الاقتصادية التي يقوم عليها .

---

[1] د /إبراهيم رسول هاني و د/ كريم سالم حسين الغالبي، "إقتصاد المعرفة و نظرية النمو الحديثة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006 ، ص 37 .

[2] تقرير التنمية الإنسانيّة العربية، UNDP المكتب الإقليمي للدول العربية One UN plaza, New York, USA 2002 ، ص 06-07 .

- اقتصاد المعرفة يؤثر بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال تنمية مقوّماته الأساسيّة .

- في ظل اقتصاد المعرفة تحوّلت التنمية الاقتصادية إلى تنمية بشرية حيث أصبح التركيز على الأفراد عوض عناصر الإنتاج، كون الأفراد هم المحركون الأساسيون لاقتصاد المعرفة .

- في اقتصاد المعرفة التنمية الاقتصادية توجّه من خلال تنمية مقوّماته الأساسية .

- في اقتصاد المعرفة القطاعات الاقتصادية (الانتاجية) تدار من خلال عنصر المعرفة و تؤثر فيها بشكل مباشر.

- الجزائر و كغيرها من الدول الاقتصادية لا مفر لها من أن تندمج في اقتصاد المعرفة و تحوّل اقتصادياتها إلى اقتصاديات معرفة و الذي يتحقق من خلال القيام بإصلاحات على كل المستويات قصد تسهيل عملية الاندماج .

بعد استعراضنا لهذه الفرضيات و التي هي في الواقع المبادئ الأساسية التي تبنى عليها دراستنا سوف نقوم بتحليلها و فهمها كل على حدى من أجل فهم محتوى اقتصاد المعرفة و دوره في التنمية الاقتصادية .

و الحديث عن اقتصاد المعرفة و دوره في التنمية الاقتصادية يدفع بنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

**« ما هو اقتصاد المعرفة، وكيف ظهر، وكيف يؤثر من خلال مقوّماته الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية ؟ ».**

وللإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية تتبادر إلى أذهاننا بعض الإشكاليات الثانوية التي يمكن اختصارها في التساؤلات التالية :

- ماهي المعرفة، و ماهو مفهوم اقتصاد المعرفة، و ماهو دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في ظهوره ؟ .

- كيف يؤثر اقتصاد المعرفة في عملية التنمية الاقتصادية ؟ .

- ماهي الفرص والتحدّيات التي تواجه الجزائر للاندماج في اقتصاد المعرفة، و ماهي أهم الإصلاحات التي تضمن ذلك ؟ .

إن دراستنا هذه ماهي إلاّ إجابة عن هذه التساؤلات بشيء من التوسّع قصد التمكن من فهم محتوى هذه الدّراسة، و قد ارتأينا أن نقسم هذه الدّراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية و هي :

**الفصل الأول:** سوف نقوم إعطاء مفهوم لعنصر المعرفة عند الفلاسفة كون الفلسفة هي أمّ العلوم ونعطي مفهومها عند الاقتصاديين و الدّور الذي أصبحت تلعبه في الاقتصاد .

كما سوف نقوم في هذا الفصل بإعطاء مفهوم اقتصاد المعرفة و كيف تطوّر عبر الزمن، و التنويه بمختلف مقوّماته التي يبنى عليها و توضيح أهم المؤشرات التي يقاس بها، كما سوف نقوم بإعطاء مفهوم لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال التي تعتبر عصب اقتصاد المعرفة و دورها في ظهور اقتصاد المعرفة و أهم الأنشطة الاقتصادية التي خلقتها هذه التكنولوجيات .

**في الفصل الثاني:** سوف نرى كيف أصبحت التنمية البشرية توجّها جديدا للتنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، و كيف يؤثر اقتصاد المعرفة في التنمية الاقتصادية من خلال مضامينه (مقوّماته) حيث أن التركيز على هذه المقوّمات هو محرّك لعملية النّمو و التنمية ككل و كيف أن قطاعات الإنتاج تتأثر بعنصر المعرفة بشكل مباشر و كيف أن المؤسسات التي تعتبر الخليّة الرئيسية لأي اقتصاد قد اكتسبت خصائص جديدة في ظل هذا الاقتصاد الجديد .

**و في الفصل الثالث و الأخير :** سوف نرى أهم البنى التحتية لاقتصاد المعرفة في الجزائر و السياسات التي تنتهجها في هذا المجال و كذلك سوف نستعرض أهم المعلوقات التي تقف في وجه تحوّل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد معرفة، و كخلاصة للدّراسة ككل سوف نخصص مبحث للإصلاحات الفعالة التي تساعد في اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة هذه الإصلاحات تكون على مستوى الدولة و على مستوى المؤسسات كون عملية إندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة يجب أن تساهم فيها كل الجهات و هي ليست عبئ على الدّولة فحسب أو على جهة معيّنة .

و سوف نقوم في دراستنا هذه بإتباع المنهج الوصفي كون الظاهرة محل الدراسة جديدة و مازالت لم تنل حظها من البحث و التحليل وما زال لم يحدد محتواها بصفة نهائية من طرف الباحثين والمختصين.

**– أسباب اختيار الموضوع:**

– اقتصاد المعرفة من المصطلحات الحديثة التي دخلت علم الاقتصاد في السنوات الأخيرة وما زال لم ينل حظه من الدراسة والتحليل.

– عدم وجود دراسات سابقة في هذا المجال، وافتقار المكتبة الجامعية الجزائرية لدراسة أكاديمية (ما بعد التدرج) تتخصص في اقتصاد المعرفة، الأمر الذي دفعني إلى تقديم دراسة ولو متواضعة في هذا الموضوع من أجل الإسهام في إثراء المكتبة الجامعية.

– عزوف جل الباحثين عن تناول هذا الموضوع لكونه ما زال جديداً و لم تتحدد بعد معالمه ومحتوياته خاصة في أدبياتنا الاقتصادية العربية.

**- الصعوبات التي واجهت الباحث:**

- قلة المراجع باللغة العربية وحتى اللغات الأجنبية بسبب حداثة الموضوع.
- عدم وجود دراسات سابقة تخص هذا الموضوع.
- انعدام إحصائيات وطنية تخص مجالات الدراسة (إحصائيات عن الرأسمال الفكري في المؤسسات، إحصائيات عن تراكم الرأسمال البشري في الجزائر...الخ) مما أعاق محاولة قيامنا بدراسة قياسية في هذا الموضوع.
- قلة الإحصائيات الحديثة الخاصة بموضوع اقتصاد المعرفة كونه مازال موضوعا جديدا و عدم توفّرها .
- تداخل المصطلحات الخاصة بالموضوع لا سيما باللّغات الاجنبية .

**و في الأخير نسأل الله عزّ و جل أن يوفقنا إلى ما فيه الخير .**

# الفصل الأول

## إقتصاد المعرفة مفهوم و مضمون

## مقدمة الفصل

هناك اقتصاد جديد يتطوّر و ينمو خاصة في اقتصاديات الدّول المتقدمة أطلق عليه اسم "**اقتصاد المعرفة**" (**Knowledge economics**)، يعني في مجمله "الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بالنشاطات الاقتصادية، و في توسعها و تطوّرها و نموّها"[1] أي أنه اقتصاد يعتمد أساسا على عنصر المعرفة في إدارة باقي أنشطته الاقتصادية .

هذا الاقتصاد الجديد "مازال لم يتناول بالتفصيل و التحليل و استشراف نتائجه (التحليل الوضعي) أوفي التصدي لما يجب عمله في ظله (التحليل المعياري)"[2]. و مازالت الدراسات غير كافية لفهم محتواه و التطلّع الى أعماقه .

و في هذا الفصل سوف نقوم أساسا بإعطاء بعض المفاهيم الاساسية الخاصة بإقتصاد المعرفة و التطرق لأهم المضامين (المحتويات) المتعلقة به، ففي بادئ الامر سوف نقوم بتوضيح مفهوم المعرفة فلسفيا كونها أم العلوم و توضيح مفهومها معرفيا و هو الأمر المهم بالنسبة لنا .

و كذا التطرق إلى الظاهرة محل الدّراسة أي اقتصاد المعرفة هذا الاقتصاد الذّي حمل معه أفكار إقتصادية جديد تلغي المسلّمات الإقتصادية التقليدية حيث كان ينظر إلى الإقتصاد على أنه علم ندرة (**scarcity science**) أي أن امتلاك سلعة ما ما هو إلاّ إنقاص الفرصة لإمتلاكها من طرف شخص آخر أي زيادة الثروة لديك هو انقاص للثروة من أشخاص آخرين، بينما في ظل اقتصاد المعرفة هذا الفهم ليس بالضرورة معمّم على كل السلع فالمعرفة أصبحت سلعة وفرة، أي أن استهلاكها لا ينقص منها بل يزيد من إمكانية خلقها و توالدها و زيادتها فهي لا تخضع للقانون التقليدي لتناقص العوائد .

كذلك من جهة أخرى يبنى إقتصاد المعرفة على بعض المقوّمات أو البنى التحتية التي تعتبر القاعدة الأساسية التي تبنى عليها كافة القطاعات الإقتصادية الأخرى و الاستثمار فيها يعتبر مفتاح النجاح للاقتصاد الوطني ككل و الطريق الأمثل لبناء اقتصاد معرفة قادر على فرض نفسه أمام الاقتصاديات المتقدمة التي قطعت أشواطا في هذا المجال .

---

[1] د فليح حسن خلف، "اقتصاد المعرفة"، عالم الكتب الحديث، عمان الأردن، سنة 2007، ص 16.
[2] د نجم عبود نجم، 'إدارة المعرفة"، الوراق للنشر و التوزيع، طبعة أولى، عمان الأردن، 2005، ص 185 .

كما سوف نستعرض بعض و لا نقول كل المؤشرات التي تقيس لنا مدى إندماج هذا الإقتصاد أو ذاك في اقتصاد المعرفة و تحوله إلى اقتصاد يدار و يوجه من خلال عنصر المعرفة الذي يعتبر أهم عنصر في الاقتصاد وفي جميع عملياته الاقتصادية من انتاج و توزيع و استهلاك و استثمار ....الخ .

و في الأخير سوف نمرّ إلى دراسة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و دورها في اقتصاد المعرفة كونها تعتبر عصبه الأساسي و المحرك الرئيسي في نشاط الاقتصاد ككل حيث سمحت هذه التكنولوجيات بإرساء القواعد المتينة التي يبنى عليها أي اقتصاد معرفة و فتحت المجال لقيام عدّة أنشطة اقتصادية جديدة لم تعرفها البشرية من قبل خاصة مع ظهور الأنترنيت و تحوّل العالم إلى قرية كونية تترابط فيما بينها بفضل هذه الشبكة التي وفّرت مختلف المعارف و الحلول الممكنة للباحثين و حوّلت المشكلة لديهم من قلة المصادر إلى وفرة المصادر المعرفية و تشابكها .

# المبحث الأول : مفهوم المعرفة فلسفيا و إقتصاديا

منذ الوجود وطيلة الزمن إمتاز الإنسان عن سائر الكائنات الأخرى بحبه وولعه للمعرفة هذا الحب والولع لازما الإنسان منذ خلقه و ما زالا معه و سوف يضلان يلازمانه ما دامت الحياة مستمرة، فالمعرفة الإنسانية في زيادة وتوسع ما دام الإنسان موجود ويفكر.

و قد إهتم الفلاسفة و العلماء بالمعرفة و شغلت أفكارهم و عقولهم بعض الأسئلة التي إشتركوا فيها مجملهم و هي :

- ماذا نعرف ؟
- ماذا يجب أن نعرف ؟
- كيف نعرف؟
- و ما قيمة ما نعرف ؟
- و ما مجال إستخدام ما نعرف ؟

و لقد تراكمت المعرفة عند الإنسان بفضل ملاحظاته و إهتمامه بما يدور حوله و كذا بحثه الدائم والمتواصل لمعرفة ما يجري حوله و من خبرته التي إكتسبها منذ وجوده و لا زالت المعرفة تمثل للإنسان هدف لا يمكن الإلمام به كلية فكلما حاول الإنسان التوصل إلى فهم حقيقة ما و قابلة المزيد من الأسئلة والإبهام التي تفرض نفسها و تفرض عليه البحث لفهمها و رفع الغموض و اللّبس عنها .

و قد إستخدم الإنسان عدة وسائل من أجل زيادة و توسيع معرفته فكانت الفطرة هي أول الوسائل التي إستخدمها ثم الملاحظة و التتبع ثم الخبرة التي إكتسبها عبر الزمن وصولا إلى البحث العلمي الحديث والأساليب الاكاديمية لإكتساب المعرفة في عصرنا الحالي .

لقد أثبت لنا التاريخ من خلال المؤرخين أن كل فروع المعرفة و مناهج البحث إنفصلت تدريجيا عن الفلسفة ( أم العلوم) حتى أصبحت على ما هي عليه اليوم من تعدد إختلاف ألوان المعرفة الإنسانية .

"و هذا ما أشار إليه ( **أوجست كونت**) في قانونه المعروف بقانون المراحل الثلاثة و الذي ذهب إلى أن الفكر الإنساني قد مرّ بثلاث مراحل تبدأ بالمرحلة اللاّهوتية أو الغيبية يليها المرحلة الفلسفية أو الميتافيزيقية

و تنتهي بالمرحلة العلمية الوضعية التي تخلص فيها الإنسان من مختلف التفسيرات الغيبية و الدينية و الفلسفية لينحو نحو التفسير الوضعي و العلمي للظواهر و ذلك التفسير الذي يقوم على منهج محدد"[1] .

و من هنا لا بد لنا قبل دراستنا أن نعرج على المفهوم الفلسفي قبل أن تقوم بتوضيح المفهوم الإقتصاد للمعرفة .

- فما هي المعرفة عند الفلاسفة ؟
- و ما هي المعرفة عند الاقتصاديين ؟
- و ما هو دور المعرفة في الاقتصاد ؟

## المطلب الأول: مفهوم المعرفة فلسفيا

لقد إرتأينا في دراستنا هذه أن نلمّح إلى المفهوم الفلسفي للمعرفة قصد فهمه و كذا توضيح الإختلاف ما بينه و بين المفهوم الإقتصادي للمعرفة الذي يعد جوهر إقتصاد المعرفة، و لكن علينا أن نفهم و ندرك أن جميع العلوم التي هي اليوم انفصلت تدريجيا عن الفلسفة التي هي **"ام العلوم"** كونها أوّل علم عرفه الإنسان منذ القدم.حيث سوف نتعرض إلى أهم التعاريف التي اعطيت للمعرفة من طرف الفلاسفة كل على حسب فهمه ورايه، ثم تتعرض إلى بعض التقسيمات لأنواع المعرفة و التي اختلف في عدد أنواعها و لكن لم يختلفوا في جوهر تقسيمها.

### الفرع الأول: تعريف المعرفة فلسفيا

لقد أعطيت عدة تعاريف للمعرفة و كل عالم أو فيلسوف عرفها على النحو الذي يراه وإختلفوا الفلاسفة و العلماء في صياغة التعريف و لكن المدلول كان مشتركا إلى حد ما .

فمثلا فقد عرّفها **الطبيب الفيلسوف المحقق و العالم الفاضل الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن سينا** كما يلي :" أن كل معرفة و علم إمّا تصور و إمّا تصديق ، و التصور هو العلم الأول و يكتسب بالحد .....

---

[1] د/السيد عبد العاطي السيد ، علم الإجتماع المعرفة ، دار المعرفة الجامعية 1997 ، الإسكندرية ، ص: 5 .

و التصديق إنما يكتسب بالقياس.....فالحد و القياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التي تكون مجهولة ، فتصير معلومة بالروية وكل واحد منهما أي (الحد و القياس) منه ما هو حقيقي و منه ما هو دون الحقيقي و لكنه نافع منفعة ما يحسبه ومنه ....ما هو باطل مشبه بالحقيقي و الفطرة الإنسانية في الأكثر غير كافية في التمييز بين هذه الأصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء إختلاف و لا وقع لواحد منهم في رأيه تناقض ....."[1].

هذا ما أورده في كتابه الموسوعي "**الشفاء**" و أوجزه في مختصره "**النجاة**"في الجزء الأول منه المسمى بالحكمة المنطقية (الطبعة الثانية عن **1357/هـ/1938م** ، طبعة القاهرة و المسماة بطبعة الكردي) .

أما **أفلاطون** فقد شكك في المعرفة في حد ذاتها عندما تساءل عن حدود المعرفة و هل نعرف الحقيقة معرفة تامة مطلقة ؟"[2].

إذا كنا نبحث عن تعريف للمعرفة فإن أي تعريف لها لا يعبر عنها تعبيرا واضحا ، و إن كنا نريد أن نرى تاريخها فهي ملازمة للإنسان منذ خلقه ووجدوده ، ففضول الإنسان الذي خلق معه وهو نزعة لا إيرادية في أغلب الأحيان هو الذي دفعه لمعرفة ما يحيط به و ما يدور حوله و لكن الإهتمام بالمعرفة قد تطور مع مر العصور و تحول من مجرد فضول إلى سعي لإكتسابها و البحث عنها .

و يعد "حمورابي **2000** ق.م" هو أول حاكم في التاريخ الذي أدرك أهمية التعليم حين أنشأ أول مدرسة في بلاد ما بين الرافدين (**العراق**) ثم حدد الفيلسوف الصيني "كونفوشيوس" ( **551– 479 ق.م**) الدعوة إلى نشر المعرفة حين قال : "المعرفة هي الطريق الوحيد للتقدم و النجاح الدينوي على الأرض"[3].

أما **أفلاطون** الفيلسوف اليوناني (**427 –347 ق.م**) فقد أعطى جرعة جديدة و دفعه قوية لأهمية المعرفة من خلال دعوته لإقامة المدينة الفاضلة التي يحكمها الفلاسفة و عشاق المعرفة ,و هو القائل : "بدون معرفة لن يكون الإنسان قادرا على معرفة ذاته و أن حامل المعرفة وحده القادر على فهم عالمه المحيط به والمتمثل بالوجود"[4].

---

[1] د/محمد عزيز نظمي سالم ، مناهج تفسير المعرفة ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 1997، ص 5 .
[2] د/قباري محمد، نظرية المعرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1979، ص 5.
[3] أ .د /عامر الكبيسي ، إدارة المعرفة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 2004 ، ص 45.
[4] د/ السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع المعرفة، مرجع سابق ذكره، ص 4.

و قد عرفها الدكتور السيد عبد العاطي السيد أستاذ و رئيس قسم الإجتماع بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية على النحو التالي : " من أبسط تعريفات للمعرفة أنها عبارة عن مجموعة المعاني و المعتقدات والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولته المستمرة لفهم الظواهر و الأشياء المحيطة به "[1].

و قد عرفت في قاموس "**Le petit Larousse**" " المعرفة هي العلم بشيء ما أو إمتلاك مهنة أوالقدرة على القيام بنشاط و تطبيقه ،و هي بالإحتفاظ بأشياء في الذاكرة أو تكون على علم ما بشيء ما ويمكن القول أيضا أنها مجموعة المعارف المكتسبة عن طريق الدراسة أوغير ذلك "[2].

يمكننا أن نقول على ضوء هذه التعاريف أن المعرفة هي من الوجهة الفلسفية أنها : " يمكن أن نجملها في كل ما يحوزه عقل الإنسان من معارف و معلومات و كذا تصورات و أحداث ماضية و كذا المهارات والخبرات التي تراكمت عنده على مر حياته ووجوده و هذه المعرفة يكون قد إكتسبها إما عن طريق حسه أوعن طريق إستقصاءه وبحوثه".

و نرى أن مفهوم المعرفة قد إختلف فيه معظم الفلاسفة و لم يستطيعوا أن يعطوا مفهوم شامل وموحد لهذه النقطة أي أن المعرفة مهما قيل عنها فإنه غير كافي. لذا نجد كل فيلسوف يصوغ مفهومها على حسب رأيه و كذا على حسب مكانه و زمانه و معتقداته .

و في الأخير يمكن القول أن إذا أردنا تعريف المعرفة و حصرها في مصطلح أو مفهوم فإن أكثر المصطلحات والمفاهيم إستعمالات هي أكثر إفتقارا للوضوح و الإتفاق.

---

[1] د/ السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع المعرفة، مرجع سابق ذكره، ص 6

[2] Le petit Larousse illustré , 100eme , édition , paris 2005, p : 963

## الفرع الثاني أنواع المعرفة فلسفيا

لقد تم تقسيم المعرفة من طرف الفيلسوف **جيرفتش (Gurvitch)** على حسب الإرتباطات الوظيفية القائمة بين أنواع المعرفة و أطرها الإجتماعية ، إلى سبعة أنواع محددا خصائص كل نوع على النحو التالي :[1]

**1.المعرفة الإدراكية للعالم الخارجي** : و تتضمن الإحساس بالعالم الخارجي و كل ما يدور فيه وتفسير الأحكام الثابتة و الواقعية التي ندركها بصدده .

**2.معرفة المظاهر الخارجية للواقع الإجتماعي** : و هي إدراك أنساق العلاقات الإجتماعية ، أي معرفة الأفراد و العلاقات و العمليات الإجتماعية .

**3.معرفة الإحساس العالم Commonsense** : و هي معرفة الحياة اليومية أو ما يعرفه بالخبرة والمعايشة اليومية لواقع إجتماع معين .

**4.المعرفة الفنية أو التقنية:** و هي لا تقتصر على المعرفة التي يقدمها العلم في مجال الوسائل أوالوسائط التي يستخدمها الإنسان في مجال السيطرة على البيئة ، أو ما يعرف بالتكنولوجيا فحسب. بل تمتد لتشمل كل المهارات التي تمكن من زيادة السيطرة على العالم الخارجي .

**5.المعرفة السياسية:** و هي ما يعبر عنها في الخطب و الأحاديث و المناظرات و النشاط السياسي وردود فعل الرأي العام .... و لا تقتضي هذه المعرفة ضرورة وجود دولة أو نظام سياسي مؤسس بل قد توجد وتكتسب حتى في الأشكال البدائية للتجمع الإنساني من خلال الصّراعات التي تقود بين العشائر والقبائل ... تماما كما تكتسب في المجتمع الحديث من خلال النّزاعات و الصراعات التي تقوم بين الجماعات أوالطبقات أو الأحزاب السياسية المتصارعة .

**6.المعرفة العلمية** : وهي التي تتحقق من خلال أطر علمية أو هي نتاج المنهج العلمي في البحث والإستقصاء و التحليل و التفسير ،و يفترض فيها أن تكون بمنئ عن تاثر بعوامل إجتماعية لتتمتع بقدر من الإستقلال والموضوعية.

---

[1] د/ طه عبد العاطي نجم ، علم الإجتماع المعرفة دار المعرفة الإجتماعية الإسكندرية 1996 ، ص20-21.

**7.المعرفة الفلسفية** : و هي حصيلة نشاط فكري فردي للتأمل في موضوعات تتجاوز حدود العالم المادي أوالواقع ، و من ثم تعتبر من أشكال المعرفة الفردية أو الذاتية في مقابل المعرفة العلمية ذات الصبغة الموضوعية .

و هناك تقسيم آخر لأنواع المعرفة للدكتور السيد عبد العاطي السيد أستاذ و رئيس قسم بكلية الآداب جامعة الإسكندرية **1997** قال أنّ أنه المتعمق للخصائص التي حددها **Gurvich** جيرفتش لأشكال المعرفة السبعة لا يملك إلا أن يردها إلى ثلاث أنواع متميزة و هي : [1]

1.المعرفة بالخبرة.

2.المعرفة الفلسفية.

3.المعرفة العلمية.

إذن فالمعرفة تزداد مع زيادة حب المعرفة و هي غير منتهية ما دام عقل الإنسان يفكر و يعمل فمهما عرفنا فإننا لا نعرف أو ما لا نعرفه اليوم سوف يبرهن عليه في المستقبل القريب .

## المطلب الثاني: مفهوم المعرفة إقتصاديا

لقد نظر الإقتصاديون الأوائل إلى المعرفة على أنها عنصر ثانوي و ذي أهمية بسيطة سواء بالنسبة للمستهلك أو المنتج.

فنرى أدم سميث (**A.Smith**) في كتابه (ثروة الامم **1776**): يحدثنا عن العقلانية لدى المستهلك والمنتج أي معرفته بما يناسبه و يحقق منفعته.

و قد سار على هذا الفهم جل الإقتصاديون من بعده و اعتبروا أن المعرفة و المعلومات في النظريات الإقتصادية ذلك الوقت أنها متوفرة و مؤكدة و كان هذا الإعتقاد شائع و مسلم به في ذلك الوقت.

---

[1] د/ السيد عبد العاطي ، علم الإجتماع المعرفة ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية سنة 1997 ، ص: 06، 18 .

و تعد أقدم دراسة أجريت تلك التي قام بها العالم الإقتصادي الإنجليزي فرانك نايت) **Kinight , 1921 , 381 P)** "[1] حيث عالج أحد الجوانب ألا و هي المخاطرة و عد اليقين والربح أي إنتقد الإعتقاد الشائع ذلك الوقت و أدخل عنصر المعرفة (المعلومات) في المفهوم الإقتصادي .

ثم جاء كل من **جاكوب مارشاك** ( **1977- 1898** ) **(Jacob –Marschak)** و **فرتز ماكلوب (1903-1983) (Frits Machlup)** من علماء الإقتصاد الذين تنوعت إهتماماتهم و إسهاماتهم ، في هذا الفهم الجديد للإقتصاد .و قد كان للعالم **ماكلوب Machlup** الدور الريادي أين عالج بتكليف من **الكنغرس** الأمريكي براءات الإختراع و تحليل عائد التكلفة **benefit–Cost** و الإستثمار في البحث والتعليم و خلص في الأخير إلى مفهوم إنتاج و توزيع المعرفة في الو.م.أ **(Machlup .F.1962.416P)** وقد تم في هذا العمل تعريف "صناعة المعرفة" وقد وجد أن هذه الصناعة تصل إلى حوالي **29%** من إجمالي الناتج القومي الأمريكي **(GNP)** في عام **1958**. ومنذ السبعينات بدأ يعمل في أكثر مشروعاته البحتية طموحا و هو إصدار طبعة ثانية عن عمله السابق عن إنتاج وتوزيع المعرفة في ثمانية مجلدات ، صدر منها المجلد الأول عام **(1980)** ، و الثاني **(1982)** و الثالث و الرابع عام **(1983)** وهو العام الذي توفي فيه، و قد كلفت مؤسسة العلوم القومية الأمريكية **(NSF)** العالم الإقتصادي **وليم بومل William Baumol** بإستكمال هذا المشروع العظيم.

لقد كانت دراسة **ماكلوب Machlup** إسهاما كبيرا في فهمنا لعلاقة الإقتصاد بالمعرفة وفي هذا يقول العالم الإقتصادي **بولدينج «Boulding.K.E»** لقد كانت دراسة ماكلوب ذات آثار عميقة على التنظير الإقتصادي التقليدي ، ذلك لأن مفهوم "صناعة المعرفة" يحتوي على ديناميت كاف لنسف الإقتصاديات التقليدية في الفضاء"[2].

و منذ ذلك الوقت ظهرت عدة دراسات بعد و أثناء ذلك الحين نذكر منها **ستيجلر (1961) Stigler** **Taylor (1973)** تايلور، مونوري **(1972)** إقتصاد المعرفة. **لمبرتون (1984) Camberton , D** و قد كان لكل منهم قدرا من الإسهام في هذا المفهوم الإقتصادي الجديد "المعرفة و الإقتصاد" و العلاقة بينهما.

---

[1] د/ ناريمان إسماعيل متولي ، إقتصاديات المعلومات ، المكتبة الأكاديمية القاهرة 1995 ، ص: 46-47.
[2] د/ ناريمان إسماعيل متولي ، مرجع سابق ذكره ، ص: 47 .

و قد "أدي ظهور هذا المفهوم الجديد في الإقتصاد (المعرفة) إلى تغير جذري في بعض المفاهيم والافتراضات التقليدية كما يبين لنا الجدول التالي[1] :

| الإفتراض | التفكير الإقتصادي القديم | التفكير الإقتصادي الجديد |
|---|---|---|
| الموارد الإقتصادية هي ..... | محدودة و مقصورة على الموارد المتاحة من قشرة الكرة الأرضية. | محدودة و غير محدودة بإعتبارها قد تكون أفكارا تبدعها العقول البشرية. |
| مبدأ الثروة هو ..... | لا زيادة في المجموع الفعلي للأشياء المادية. | المعرفة و الأفكار الكلية في تزايد |
| القانون الإقتصادي الأساسي هو .. | العوائد متناقصة بسبب نذرة الموارد و ينتج عن ذلك إزدياد تكلفة الوحدة الواحدة. | العوائد متزايدة لأن تكرار الإكتشافات يؤدي إلى هبوط تكلفة الوحدة الواحدة. |
| الملكية هي .... | حقوق ملكية الأشياء إلى الأبد. | حقوق ملكية براءات الإختراع لمدة محدودة. |
| ديناميكية النظام هي ... | تحدث المأساة عندما يشترك الأفراد في مورد واحد و يستهلكونه. | لا يحدث أي نقص في المورد عندما يتم إقتسام الأفكار . |
| الأهداف الإقتصادية الرئيسية هي... | لانتاج الكفأ و استخلاص الكفاءات من العمل و الآلات . | تدعيم اكتشاف المستقبلي من خلال تنمية الابداع البشري و المعرفة. |
| المؤشرات الإقتصادية هي ... | كمية . | كمية و كيفية . |

[1] د/ عبد الرحمن توفيق، "الادارة بالمعرفة"، مركز الخبرات المهنية للادارة "بميك" مصر، سنة 2004، ص47-50.

| | | |
|---|---|---|
| قوانين النجاح مبنية... | السيطرة و المنافسة. | التعاون ، العلاقات |
| العاملون يجب أن يكونوا .... | متخصص و منقسمين إلى شرائح وقطاعات | ذوي أوجه متعددة و متكيفيين و يتعلمون بإستمرار. |
| خلق القيمة من خلال... | سلاسل قيمة مكونة من علاقات بسيطة تشبه خط إنتاج. | شبكات قيمة مؤلفة من علاقات معقدة و ديناميكية و معتمدة على بعضها البعض . |
| علاقة المؤسسة بالعاملين ... | أساسها الموظف (التوظيف). | أساسها العقد (المقاولة) |
| المعلومات..... | قابلة للمعرفة في النهاية . | لا محدودة و غير مقيّدة |
| خلق المعرفة ..... | ذو بؤرة تركيزية فردية. | ذو بؤرة تركيزية جماعية تعاونية و تنظيمية . |
| الأسس الأخلاقية هي .... | المنافسة و بقاء الفرد. | التعاون و بقاء الشبكة. |
| نحن نفهم من خلال .... | التقسيم إلى أجزاء. | الرؤية من خلال الكل و العلاقات الديناميكية . |
| القيادة ينبغي أن تكون... | موجهة من القمّة . | موزعة و ديمقراطية . |

## الفرع الأول: تعريف المعرفة إقتصاديا

لقد جاء الإقتصاديون بتعاريف متعددة للمعرفة وعرفها كل واحد على حسب رأيته لها فنلاحظ مثلا أن :

**Moody,1999** عرفهاعلى النحو التالي : "هي منتج جاء نتيجة ( التفسير ، الترجمة ، التحليل) الإنساني ، و هي موجود لا يمكن لمسه أو مشاهدته و لكن يمكن قياسه و يضيف ربحية للمنظمة و مصدر للثروة وهي أعلى قيمة من المعلومة"[1].

**Beijerse 1999** : " هي القابلة على تفسير البيانات و المعلومات من خلال عملية وضع معاني لهما[2].

[1] و 2 د/ حسين عبد الكريم سلوم ،المعرفة من رؤية محاسبية، الملتقى الدولي حول إقتصاد المعرفة ، بسكرة 2005، ص 163 .

" **قنديلجي و السامرائي 2000** : "يتم الوصول إليها من خلال المعلومة، فالمعلومة تقود إلى المعرفة التي قد تكون جديدة مبتكرة ، او تضفي إلى معارفنا السابقة لتوسعها أو تعدل منها و المعلومة هي مجموعة بيانات منظمة و منسقة بطريقة توليفية تعطي معنى خاص و تركيبة متجانسة المفاهيم و الأفكار[1] .

**Grosjean ,2000** : "هي الشكل الذي ستكون عليه المعلومة بعد تفسيرها فهي المعلومة المعالجة أوالمندمجة مع غيرها و التي لها القدرة على الفعل. في حين أن المعلومة يمكن وضعها بكلمات ( عادلة منصفة) ونجدها بصورة ( أرقام، صور ، رموز ، كلمات موضحة على شاشة....إلخ) "[2] .

**DAFT , 2001** : " هي مفهوم أوسع ممّا تحتويه أو تعنيه البيانات و المعلومات ، فالذي نعنيه بالأولى هي الحقائق البسيطة المتفرقة و التي قد يكون لها فائدة قليلة جدا أو دون ذلك ، أما الثانية فتعني مجموعة البيانات التي تجمع مع بعضها بطريقة يمكن الإستفادة منها"[3] .

**Jackson & Sawyers 2001** : " البيان **(DATA)** يصبح معلومة**(Information)** عندما ينظم، يلخص، يعالج و تصبح المعلومة معرفة **(Knowledge)** عندما تشارك و تستثمر في إضافة قيمة للمنظمة "[4].

**J.L.MAUNOURY 1972** : " المعرفة هي مجموع المعلومات المتوفرة للمنظمة في وقت محدد وقد تكون متوفرة طبيعيا ( ذاكرة الإنسان) أو صناعيا ( الأرشيف) و قد تكون متوفرة للعامة أو تكون متوفرة فقط لبعض الأفراد ، تساهم هذه المعارف في زيادة نشاط المنظمة و كذا في تقدمها "[5]

**Thomas Clarke 2001 :** المعرفة هي مورد ذي أهمية بالغة للإقتصاد فهو ذا أهمية عن الموارد الفيزيائية الأخرى (رأسمال، أرض ، مواد خام .....الخ) حيث أن هذه الأخيرة متناقصة و المعرفة متزايدة على حسب كثرة إستعمالها "[6].

**A.E.K.DJEFLAT ,2004** : لقد أصبح الآن مسلما بأن المعرفة هي مورد متميز، فهي نشاط إنتاجي ذا وجه جديدا بالرغم من وجودها منذ القديم فهي مصدر للثروة تحقق نمو و تنمية بالنسبة للمستوى

---

[1 و2 و3 و4] د/ حسين عبد الكريم سلوم، المعرفة من رؤية محاسبية، الملتقى الدولي حول إقتصاد المعرفة، نفس المرجع السابق، ص 163-165 .

[5] J.L.MAUNOURY .ECONOMIE du savoir librairie armonis colin , Paris 1972, p : 6.

[6] Thomas Clarke the khnowledge economy.education and training MCB Universuty press .R 2001 , P : 189 .

الكلي و تحقق ربحية للمؤسسة و نستطيع تصورها بشكل هرم ، يمثل لنا أولا البيانات ثم المعلومات و في القمّة المعرفة "[1].

**K.Arrow 2000** : " المعرفة و المعلومة لهم حدود مختلفة ، فالتحليل الإقتصادي لوقت طويل كان يشبه المعرفة بالمعلومة ، فالمعلومة هي محرك الإختيار لمعالجة و ترجمة البيانات المتحصل عليها و المعرفة تعتمد على المعلومة من أجل الوصول إلى قرار ، إذن فالمعلومة جزء من المعرفة و لكن ليس المعرفة بذاتها "[2].

من خلال التعاريف السابقة و التي صاغت لنا مفهوم المعرفة لدى بعض الإقتصاديين كل حسب رأيه الخاص يمكننا أن نستخلص مفهوم إقتصادي للمعرفة و الذي نجمله في الآتي :

"المعرفة هي منتج أو عامل إنتاج غير منظور و لكن يمكن قياسه يضيف ربحية للمؤسسة إذ إستغل أحسن إستغلال و يكون مصدرا للبقاء و الثروة و هي سلعة غير ناضبة تزيد بكثرة الإستخدام و بمشاركة. نتحصل عليها من خلال تجميع تفسير و تحليل المعلومات و التي هي بدورها نتحصل عليها من خلال أيضا تجميع تفسير و تحليل البيانات التي تأتي لنا من خلال المشاهدة و كذا المراقبة ".

من هذا التعريف نرى أن المعرفة أخذت طابع مغاير لما كان ينظر سابقا فقد ولّى الإعتقاد القائم على أن المعرفة و المعلومات متوفرة بصورة ثابتة و مجانية الحصول عليها وأصبح ينظر إلى المعرفة على أنها :

– المعرفة منتج قائم بنفسه أي يمكن أن نخلق مؤسسات مدخلاتها و مخرجاتها كلها عبارة عن معرفة كالشركات الإستشارية، مخابر البحث ...إلخ .

– لقد أصبح ينظر إلى المعرفة على أنها أحد عناصر الإنتاج و قد تكون الأكثر أهمية على الإطلاق كون هناك بعض الصناعات تبنى أساسا على المعرفة فنقص المعرفة أو عدم توفرها يؤدي أحيانا إلى شلل هذه الصناعات و عدم إستمراريتها. فنجد بعض الشركات عنصر المعرفة لديها هو الأساس في صناعتها كصناعة السيارات أو صناعة الإلكترونية .... إلخ. فعدم التحكم في هذا العنصر قد ينجر عنه الزوال بالنسبة للمؤسسة كون المنافسة في هذا المجال لا تعطي الفرصة لبقاء الشركات التي تهمل عنصر المعرفة و عدم تجديده و تطويره باستمرار.

---

[1].AEK. Djeflat .economie du savoir /MAGHTECH .EDITION DAR EL ADIB.ORAN 2004. P 13.
[2] Arrow K.J théorie de l'information et des organisation , Dunod , théorie économqie , Paris , 2000, p : 292

– المعرفة أصبحت منتج يباع و يشترى و الحصول عليها في بعض الأحيان مستحيلا كونها السر في ديمومة المؤسسات و استمرارها. و إكتساب المعرفة يعزز من قوة المؤسسات و هذا الأمر أصبح مفروغ منه.

– هي كذلك سلعة غير منظورة أي غير ملموسة **(Intangible)** و لكن يمكن قياس كميتها وكذا قيمتها داخل المؤسسة فنقصها و عدم حيازتها قد يؤثر سلبا على المؤسسة و توفرها والإنفراد بها يضفي ربحية للمؤسسة.

– هي مورد غير ناضب أي أن المعرفة كونها سلعة غير منظورة لا تنتهي و لا تنقص بالإستهلاك ولكن زيادة إستخدامها و المشاركة فيها يولّد معارف جديدة أي يزيد في كميتها و كذا قيمتها و إحتكارها قد يكون أمرا سلبيا في بعض الأحيان .

– هناك إختلاف ما بين المعرفة **(Savoir)** و المعلومة **(Information)** فهناك العديد من يعتقدون أن المعرفة و المعلومة لهما نفس المعنى و هذا الإعتقاد خاطئ.

– فالمعرفة هي قاعدة كبيرة من المعلومات التي تم تجميعها و تحليلها أي أن مفهوم المعرفة أوسع من المعلومات والمعرفة قادرة على الفعل أي إستخدام الكم المتوفر من المعرفة من أجل الإفادة أمّا المعلومة رغم أهميتها ودورها الحساس فإنها لا تؤدي الدور الذي تؤديه المعرفة و المعلومات في حد ذاتها هي قاعدة كبيرة أونتاج تحليل و تفسير وتجميع البيانات **(DATA)** التي هي في دورها نقوم بالحصول عليها من خلال الملاحظة و المشاهدة و التجربة.

و الشكل رقم **01** يبين لنا "الهرم المعرفي و السلسلة التي توجد داخله و الروابط ما بين كل من المعرفة و المعلومات والبيانات"[1] .

[1]- د/ ميلود تومي، "انتاج المعرفة لتعزيز تنافسية المؤسسة"، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2005، ص28.

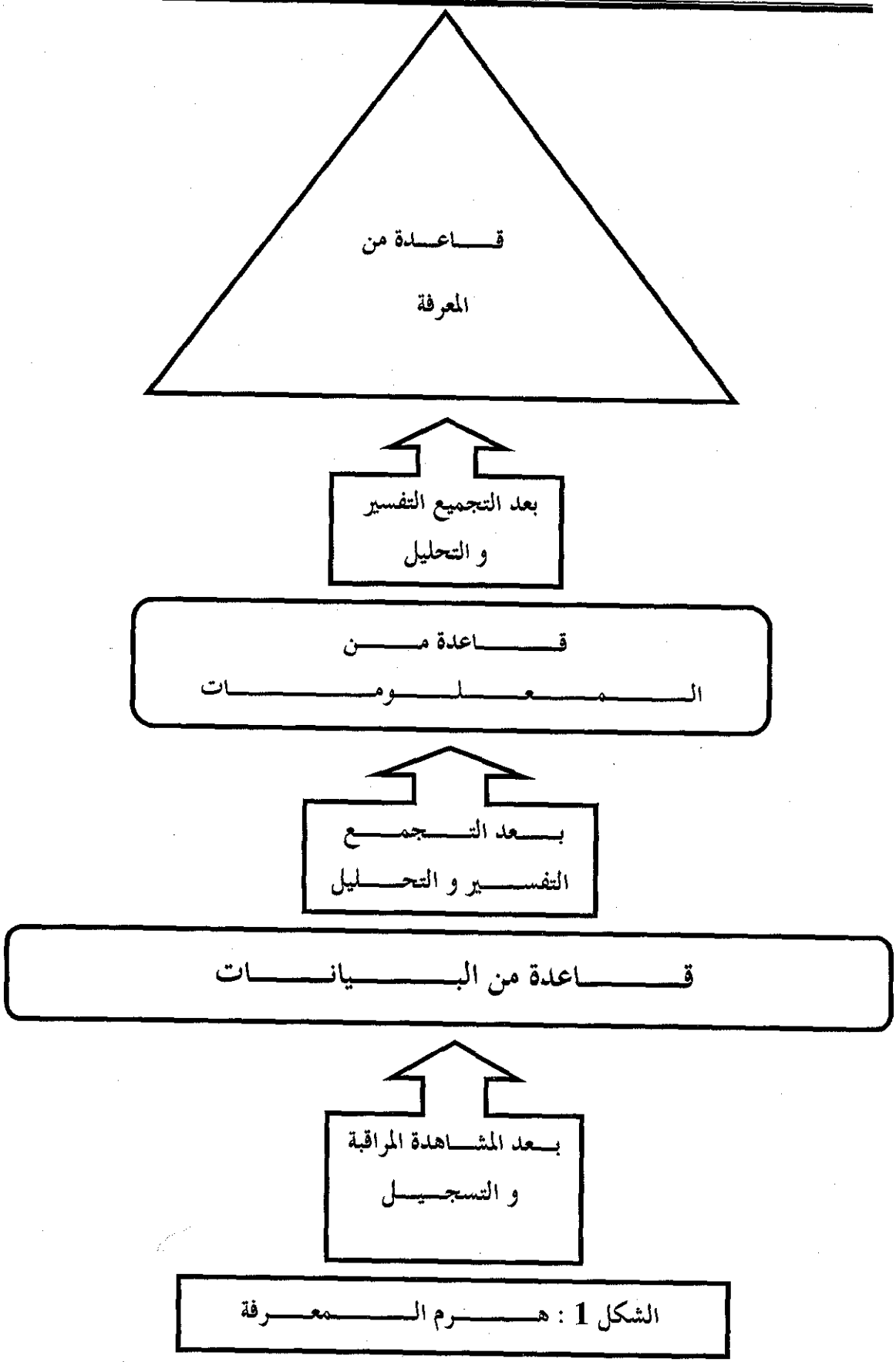


الشكل 1 : هـــرم الـــمعـــرفة

المصدر: د/ ميلود تومي (بتصرّف) .

## الفرع الثاني: أنواع المعرفة إقتصاديا

من خلال إطلاعنا على عدة دراسات خصت المعرفة و مفهومها إقتصاديا لم نجد إختلافا بينهم في تصنيف المعرفة، فقد راح معظم الإقتصاديين إلى تصنيفها على حسب شكل توفرها سواء في المجتمع أو داخل المؤسسة فقد قاموا بتصنيفها إلى نوعين رئيسيين هما المعرفة الظاهرة **(Explicit)** و المعرفة الضمنية **(Implicit)** و كل إقتصادي عرفها على النحو الذي يراه .

بشكل عام إتفق جلهم على أن المعرفة الظاهرة أو الصريحة هي معرفة واضحة و هي مقيدة في شتى الوسائل وتكون سهلة النقل و المشاركة أمّا المعرفة الضمنية فهي شخصية توجد داخل عقول الأفراد و صعبة التناقل و كذا المشاركة .

و سوف نقوم هنا بتوضيح مفهوم كل نوع على حدي لإبراز مفهومها و سوف نبدأ بالمعرفة الصريحة ثم المعرفة الضمنية و نتطرق إلى بعض التعاريف الخاصة ببعض الإقتصاديين و الإستدلال بها .

### 1.المعرفة الصريحة (Explicit):

لقد أعطيت عدة تسميات لهذا النوع من المعرفة فهناك من سماها الصريحة أو الواضحة أوالظاهرة أوالظاهرية أو المقيدة إلى غير ذلك من التسميات تصب كلها في مفهوم واحد ألا و هو أنها متاحة للجميع وإمكانية الإطلاع عليها كبيرة .

فقد عرفها **(James Kidwell , 2000)** : " هي المعرفة التي يمكن توثيقها و حفظها و تمتاز بسهولة الوصول إليها و التعبير عنها و قابليتها للإنتقال و المشاركة من قبل الجميع"[1].

و عرفها **(Dominique foray 2002)** : " المعرفة عندما تقيد تصبح صريحة و مقيدة أي قابلة لأن ترفع اللبس عن نفسها و أن تخرج من ضمنيّتها. و تقييد المعرفة مهم بالنسبة الإقتصاد المعرفة فهي محركة للإقتصاد وكذا تساهم في خلق معارف جديدة "[2].

---

[1] James , Kidwell , Knowledge Management , Thomson Publishing , South Western 2000, p:29
[2] D.Foray.et P.A.David/ une introdiction à l'economie et à la société du savoire/Revue intrationale des sciences sociale –UNESCO- mars 2002 P 17-18.

و عرفها (A.E.K.PJFLAT 2004) : " المعرفة الظاهرية تكون مقيدة و مسجلة بصفة تدفعنا إلى فهمها و التقيد يكون من خلال كتابتها على شكل تعاريف أو مفاهيم هذا التقيد يؤدي إلى وصول المفهوم إلى نسبة عالية من الأفراد عن طريق التداول و المشاركة ".[1]

و عرفها أستاذ الدكتور قويدر بوطالب **2004** : "المعرفة المقيدة (**Codified**) تكون مقيدة و مختزنة خارج العقل البشري (كتاب ، قرص مضغوط **CD** ، تقرير،.... إلخ ) و تنقسم إلى المعرفة الوقائع والأحداث (**Know-What**) و معرفة الأسس العلمية المفسرة لها (**Know -Why**) و لها صفة العمومية أي إستهلاكها لا يكون على حساب الغير كما أنه يمكن أن لا يستبعد لغير بحجة عدم الدفع( **non excludability**"[2].

**2005** و عرفها الدكتور **ميلود تومي** :" هي معرفة عامة أو طاهرة و يقصد بها ما هو موجود أومدون أومسجل في الكتب و النشريات و الأرشيف و ما شابه ذلك و هذا النوع يمتاز بسهولة إنتقاله أوتحويله للآخرين بمجانية الإنتقال عموما "[3] .

و **عرفها الدكتور /موسي رحماني 2005** : "هي رسمية قياسية سهلة التحديد و القياس والتقييم والتوزيع والتعليم مثل القواعد البيانات و البرمجيات. تتضمن المعرفة الصريحة أي شيء يمكن توثيقه وأرشفته و ترميزه و غالبا بمساعدة تكنولوجيا المعلومات (**NTIC**) لدعم المعرفة الصريحة"[4].

من هذه التعاريف العديدة يمكن لنا أن نستخلص تعريف موحد و شامل و الذي سوف يكون على الشكل التالي :

"المعرفة الصريحة (**Explicit**) أو الظاهرة أو المقيدة هي معرفة مدونة و مسجلة في عدة أوجه (كتب تقارير أقراص مضغوطة **CD** ....إلخ ) و هي تمتاز بسهولة و قابليتها للتداول و المشاركة من طرف الأفراد سواء كان هذا التداول و المشاركة مجاني أو مدفوع التكاليف .

من هذا التعريف يمكن أن نتعمق في هذا المفهوم المعرفة الصريحة و هي تمتاز بعدة خصائص منها:

---

[1] P/A.E.K.DJEFLAT , L'économie et la gestion de la connaissance , Maghtech Darel Adib Oran 2004 , p 20, 21.
[2] /د بوطالب قويدر ، الإندماج في إقتصاد المعرفة ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية جامعة ورقلة ، مارس 2004 ، ص: 254- 255
[3] د/ ميلود تومي ، إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسية ، المؤسسة الإقتصادية .الملتقى الدولي حول إقتصاد المعرفة جامعة بسكرة نوفمبر 2005، ص 29 .
4 د/ موسى رحماني ، نحو توظيف إنساني لمنتوج المعرفة ، الملتقى الدولي حول إقتصاد المعرفة ، جامعة بسكرة ، نوفمبر 2005 ، ص

- هي معرفة مقيدة و مسجلة و مدونة على شكل نشريات ، تقريرات في قواعد بيانات (**Data Bases**) برمجيات ، أقراص مضغوطة **CD**... إلخ) إلى غير ذلك من وسائل التخزين والأرشيف و ذلك من أجل الحفاظ عليها.

- إن تقيد المعرفة يسهل من فهم المعرفة أي الإطلاع على مضمون المعرفة في حد ذاتها و يرفع اللبس عنها فالمعرفة لمّا تكون ضمنية في حالة جهل لها و ما إن تقيد فإنها تنير عقولنا .

- إن المعرفة الصريحة لها خصوصية سهولة التداول أي أن تداولها عملية سهلة أي الإطلاع عليها من قبل الأفراد لا يكون مكلف و المشاركة فيها من قبل الأفراد أمر ممكن و سهل في بعض الأحيان.

- يجب الإشارة هنا إلى أنه في المعرفة الصريحة يمكن أن تكون لها خاصيتين الأولى معرفة صريحة خاصة ومعرفة صريحة عامة.

**أ. فالمعرفة الصريحة العامة** : هي معرفة مقيدة و إمكانية الحصول عليها كبيرة أي أن كل الأفراد قادرين على إمتلاكها و هي تتسم بالعمومية أي إستهلاكها لا يكون على حساب الغير أي كل الأفراد القادرين على الحصول عليها و بنفس الإمكانيات و السمة الثانية هي عدم قدرة إستبعاد الغير بحجة عدم الدفع أي أنها مجانية التكلفة .

**ب. المعرفة الصريحة الخاصة** : هي أيضا معرفة مقيدة و مدونة في كتب و تقارير و إلى غير ذلك من أدوات التقيد و لكن الحصول عليها ليس له السمة العمومية أي أن الحصول عليها مكلف وغير مجاني ويمكن إستبعاد الغير بحجة عدم الدفع و مثال ذلك (الدراسات الخاصة ، الكتب ....إلخ).

**2.المعرفة الضمنية (Implicit) :**

هذا النوع من المعرفة أخذ أيضا عدة تسميات فهناك من سماها المعرفة الضمنية أو الشخصية أوالمكتومة إلى غير ذلك من التسميات التي تصب في مفهوم واحد ألا و هو أنها خاصة بالأفراد و موجودة في عقولهم وهي صعبة الإنتقال و التداول و كذا المشاركة من طرف الأفراد و هي عبارة عن مخزون معرفي شخصي بالنسبة لكل فرد التوصل إليها أمر صعب للغاية وهي تختلف عن الظاهرية على أنها و في أغلب الأحيان لا تكون مقيدة أي مخزنة في عقول الأفراد.

و من خلال دراستنا فقد رأينا أن الإقتصاديين عرفوها بعدة تعاريف تختلف في الشكل و لكن لا تختلف في المضمون كل على حسب رأيه الخاص. وسوف نستعرض بعض التعاريف الإقتصادية للمعرفة الضمنية:

نعرفها **(Richard Daft , 2001)** : هي المعرفة التي يمتلكها الفرد و يحتفظ بها في ذاكرته الشخصية أي أنها صعبة النقل و التداول و المشاركة بالنسبة للآخرين و تتمثل أساسا في خبرات شخصية كفاءات إدارة الأعمال"[1].

و عرّفها **(Dominique Foray 2000)** : "تقليديا فإن للمعرفة بعدا ضمنيا مهما الذي يجعل آليات البحث و التخزين و التبادل و التناقل و التحويل صعبة الوصل إلى هذه المعرفة و أحيانا الوصول إليها يكون مستحيلا"[2].

و عرّفها **(A.E.K.Djeflat 2004)**:"هي معرفة غير معبر عنها أي أنها مختزنة داخل عقول الناس وتتمثل في الكفاءات و الخبرات و أسرار المهنة هي صعبة التداول و الإنتقال و يستعملها أصحابها داخل المؤسسة أوخارجها"[3] .

وعرّفها الأستاذ الدكتور **قويدر بوطالب** :" المعرفة الضمنية **(TACIT)** أو كما يطلق عليها **(Wetware)** محلها العقل البشري تتمثل في الخبرات المواهب و القدرات البشرية **(Know-How ?)** وأيضا معرفة الآخرين ومعرفة من يعرف ماذا **(Know-who ?)** "[4]

و عرّفها الدكتور **ميلود تومي** : "هي معرفة خاصة أو معرفة ضمنية و يقصد ما هو محتكر ومخزن لدى الفرد و قد تظهر في شكل إدراك معرفي أو فني ذاتي و هذا النوع يمتاز بصعوبة إنتقالها أوتحويلها للآخرين كما قد لا تكون مجانية الإنتقال"[5].

---

[1] R.DAFT , organization theory and design , Thomson learninig , south western 2001 , p 258
[2] Fary .Dominique , l'économie de la connaissance. la découverte , Paris , 2000 , p :124
[3] A.E.K.DJEFLAT , l'économie et la gestion de la conaissance , Maghtech , DAREL Adib , Oran , 2004 , p :18
[4] أ./د قويدر بوطالب، الإندماج في إقتصاد المعرفة مرجع سبق ذكره ، ص 254 .
[5] د/ميلود تومي إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسية المؤسسة الإقتصادية مرجع سبق ذكره، ص:29 .

و عرّفها الأستاذ **حسن عبد الكريم سلوم** :" المعرفة الضمنية هي المخزنة في عقول البشر وهي شكل ذو قيمة عالية من أشكال المعرفة لأننا غالبا نعرف أكثر مما نقول، و لتطبيق المعرفة الظاهرة في إتخاذ القرارات و إتخاذ الأفعال لا بد من وجود المعرفة الضمنية"[1] .

من خلال التعاريف السابقة للمعرفة الضمنية يمكن أن نستقي تعريفا شاملا لهذه التعاريف.

"المعرفة الضمنية هي معرفة غير موثقة و غير مدونة أو مسجلة أي هي موجودة داخل عقول الأفراد وتتمثل في خبرات كفاءات ، مواهب ، أسرار المهنة ، إلى غير ذلك من سمات و هي غير قابلة للتداول في أغلب الأحيان والحصول عليها غير مجاني و هي أكثر أهمية من المعرفة الظاهرة حيث أن هذه الأخيرة كي تطبق ميدانيا لا بد أن يتم هذا بمساعدة المعرفة الضمنية".

مما سبق يمكن أن نقول أن المعرفة الضمنية غير مقيدة ، و أن العقل البشري هو مخزنها الرئيسي و هي صعبة التداول الحصول عليها مكلف زد على ذلك أنه حتى تصبح المعرفة الظاهرة في الميدان الإقتصادي لابد لها أن تمر على الأفراد حيث يقوم الأفراد بتطبيقها مستخدمين (خبراتهم ، مواهبهم كفائتهم ....الخ) من أجل تجسيدها على الأرض الواقع حتى تقوم هذه المعرفة بأداء دورها في الإقتصاد بصورة لائقة.

لقد ولى الإعتقاد بأن المعرفة عنصر غير هام في الإقتصاد و أصبح ينظر على أنها منتج يباع ويشترى ككل المنتجات الأخرى و أيضا أصبحت العامل الأساسي في خلق الثروة و إكتساب القوة .

فالمعرفة هي عبارة عن معلومات منقحة و محللة و كذا مترجمة و المعلومات هي أيضا عبارة عن مجموعة بيانات منقحة و محللة و كذا مترجمة .

و قد رأينا أن للمعرفة عدة سمات أي أنها سلعة غير منظورة ، تزيد بالإستخدام و المشاركة أي لا تخضع لقانون الندرة و قد قسمنا المعرفة إلى نوعين هامين من المعرفة الضمنية و هي التي تتواجد في عقول الناس و أيضا الظاهرة و هي مقيدة داخل عدة وسائل تخزين و تداول و رأينا هنا مدى أهمية كل واحدة .

و في الأخير يمكننا القول أن المفهوم الإقتصادي للمعرفة قد تطور عبر عدة مراحل و هو آخذ في التطور و لا نعلم إن كان ما نعرفه سوف يصبح معرفة قديمة أكل عليها الظهر و الشرب .

---

[1] أ د /حسن عبد الكريم سلوم ، المعرفة من رؤية محاسبية ، الملتقى الدولي حول إقتصاد ،جامعة بسكرة نوفمبر 2005، ص 165.

# المبحث الثاني: إقتصاد المعرفة و مقوماته و مؤشراته

قبل نحو **50** عاما كانت المادة الخام تمثل أكثر من **80%** من تكلفة صناعة السيارات في حين لا تمثل المعلومات (المعرفة) الداخلة في صناعتها (خدمات ، تصميم ، إدارة ، تسويق ....) سوى **20%** أما اليوم ونظرا للتطوير التكنولوجي الهائل أصبحت تكلفة الصناعة السيارة تمثل فيها و المعلومات (المعرفة) المستخدمة في إنجازها **80%** بينما تمثل المواد الخام ما نسبته 20% فقط. كذلك نلاحظ أيضا ان تكلفة منتج "windows " و تشغيله تنحصر ما بين95 % من من تكلفته هي عبارة عن تكلفة المعلومات الداخلة في عملية إنتاجه بينما لا تمثل المادة الخام فيه سوى **5%**".[1]

كما أنه يبرز التاريخ و الحاضر أنه تصدر قائمة أغنياء العالم في القرن الماضي رجال صناعة الزيت أما اليوم فيتصدر هذه القائمة من إقترن إسمه بالتقنية و المعلوماتية و المعرفة **بيل غايتس** : صاحب الشركة **Microsoft**" الشركة أكبر رقم مبيعات في العالم منتاجاتها كلها عبارة عن معرفة ومعلوماتية .

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن السمة أو الخاصية التي تتميز منتجات هذا العصر أنها منتجات صغيرة في حجمها لكنها تلبي أكثر حاجيات الإنسان مقارنة مع نفس المنتجات في القرن الماضي و لكن بحجم أكبر و لا تلبي حاجياتنا بنفس المستوى أي أن دور المادة الخام قد تراجع فاسحا المجال المعرفة التي أصبحت قادرة على إيجاد طرق وأساليب لإشباع إحتياجات الإنسان تنقص معها دور المادة الخام و أصبحت القيمة المضافة تتمثل في المعرفة والإبداع [2]".

و مع هذا التغيير الجذري في المفهوم الإقتصادي الحديث أصبحت المعرفة المورد الإستراتيجي بالنسبة للدول أوالمؤسسات و حتى الأفراد و أصبحت المعرفة تلعب دورا فعالا جدا في إقتصاد اليوم و إحتلت مساحة كبيرة فيه فأصبحت هي العنصر الأكثر خلقا للثروة بدل الموارد الأخرى كرأس المال و الموارد الأولية و العمل.

هذا الفهم الجديد لدور المعرفة في الإقتصاد و التطور الهائل في كمية المعرفة المتاحة لدى الإنسان وسهولة تداولها أدى إلى ظهور نوع جديد أو قرع جديد من الإقتصاديات سمي بإقتصاد المعرفة "

---

[1] Mashelkar. .R Economics of knowledge, the 16 th .DRDC deshmukh memorial lecture 1999 ,New Delhi, India, p 35 .

[2] -The économie of the krowledge driven economy collection of papers presented at a joint conference qt center for économic policy research London , 1999 , p 8 .

**Krowledge economie**" يهتم أساسا بخلق و تدوال و الإستخدام الأمثل للمعرفة من أجل خلق أكبر هامش ربح ممكن .

- فما هو هذا الإقتصاد الجديد؟
- و ماهي المقوماته التي يرتكز عليها ؟
- و ماهي المؤشرات التي تقيسه ؟
- و ما هو دور تقنيات الإتصال و المعلومات في هذا الإقتصاد ؟

سوف نقوم في هذا المبحث بمحاولة رفع اللبس عن هذا المفهوم الجديد( إقتصاد المعرفة ) إلى حد ما. وسوف نقوم بإستخلاص أهم ما كتب عنه و ما دار حوله من نقاشات وما أجرى حوله من بحوث ودراسات

## المطلب الأول: مفهوم إقتصاد المعرفة

يعتبر إقتصاد المعرفة فرعا جديدا من فروع العلوم الإقتصادية برز في الآون الأخيرة كعلم إقتصادي مستقل عن سائر العلوم الإقتصادية الأخرى، يقوم على فهم جديدا أكثر تعمقا وشمولية لدور المعرفة و رأس المال البشري في تطور الإقتصاد و تقدم المجتمع .

هذا الإقتصاد جاء نظرا للتطور الهائل الذي عرفته البشرية في شتى المجالات و التراكم العظيم للمعرفة الإنسانية و كذا سهولة تداولها و الإطلاع عليها من خلال ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات و الإتصال (**TIC**) التي جعلت المعرفة في متناول الشريحة الأكبر في مختلف أرجاء المعمورة هذا الانتشار الواسع للمعرفة و المعلومات سمي بما يعرف "الثورة المعلوماتية" أو " الثورة المعرفية " أوكما سماه البعض" الثورة الثالثة " التي جاءت بعد كل من الثورة الزراعية و الثورة الصناعية .

رغم هذه الوفرة في كمية المعرفة و إنتشارها و سهولة الإطلاع عليها إلا أنه ظهر تفكير جديد يرتكز على كيفية إستعمال هذه المعرفة قصد إستخدامها و إستثمارها من أجل تعظيم الثورة أي أن المعرفة كموجود يمكن أن لا تكون له قيمة فإمتلاك المعرفة دون إستخدامها يعني أن القيمة الإقتصادية للمعرفة معدومة و لكن إستثمار هذه المعرفة و حسن إدارتها يمكن أن يعود على مستخدميها بمنفعة إقتصادية كبيرة وهامش ربح معتبر .

## الفرع الأول: من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية المعرفية

بعد انهيار النظام الإقطاعي و ظهور المدن و الإكتشافات الجغرافية الحديثة، و توسع التجارة، و ظهور الدول الملكية، ظهر نظام إقتصادي جديد يعتمد أساسا على رأس المال في توليد الثروة، حيث تطوّرت التجارة و توسعت بشكل كبير نظرا لتوسع الأسواق و سيادة إقتصاد السوق أو الإقتصاد الحر أي أن المشاريع تكون خاصة أو فردية و تطور هذا النظام الرأسمالي عبر الزمن و مر بعدة مراحل حتى أصبح اليوم هو النظام الإقتصادي الثائر في معظم دول العالم تقريبا، و أثبت هذا النظام فعاليته و قوّته حتى أصبحت الدول التي انتهجته منذ القدم هي الدول المتطورة و المتقدمة في كل المجالات .

و الرأسمالية في أساسها هي إعطاء المبادرة للمشاريع الخاصة و حرية الافراد في الاستثمار **(laissez faire laissez passe)**هذه المقولة المشهورة في الفكر الرأسمالي تعبر حقا على مبادئ الرأسمالية و هي إعطاء الافراد على الحرية في المبادرة و القيام بالإستثمار قصد تحقيق المنفعة الخاصة و من ثم المنفعة العامة على حسب رأي آدم سميت و فكرة "اليد الخفية"، سنتعرض فيما يلي لأهم مراحل تطور الراسمالية من التجارية حتى الرأسمالية المعرفية" و التي تعتبر آخر تطور في مفهوم الراسمالية الحديثة أين تحولت وجهة الإستثمارات المنجزة من المصانع و الشركات المتعددة الجنسيات إلى الإستثمار في مجال خلق و تطوير و استخدام المعرفة أي ما يعرف بإقتصاد المعرفة وهو الموضوع محل الدراسة .

### 1.مرحلة الرأسمالية التجارية :

إن إكتشاف العالم الجديد (أمريكا) و إكتشاف طرق جديدة للتجارة (رأس الرجاء الصالح)، ونظرا للتطورات في مجال النقل البحري و كذا البرّي و بروز المدرسة التجارية و التي جاءت بفكرة أن قوة الدولة تقاس بحجم ما تملكه من معادن نفسية و قوة مبادلاتها التجارية وسيطرتها على أكبر عدد ممكن من الأسواق والطرق التجارية، فظهرت طبقة التجار الذين سيطروا على رؤوس الأموال و اصبح لهم وزنا هاما و اساسيا في الإقتصاد .

و زاد التركيز على قطاع التجارة دون القطاعات الأخرى كالصناعة و الزراعة وأصبحت القطاعات الأخرى كلّها مسخّرة لخدمة التجارة بالدّرجة الأولى و أصبحت بذلك هي القطاع المسيّر الإقتصاد والقطاعات الأخرى تابعة لها .

### 2.مرحلة الرأسمالية الصناعية :

إن تطور الرأسمالية التجارية و تركز رؤوس الأموال في أيدي طبقة التجار و كذا كثرة الابتكارات والاختراعات في منتصف القرن الثامن عشر و حتى منتصف القرن التاسع عشر أدى إلى تحويل التجار ما تراكم لديهم من رأسمال في مجالات إستثمارية إنتاجية لخدمة التجارة، مما تولد عنه تحوّل الأنشطة الصناعية من أعمال حرفية يدوية إلى مصانع تعتمد على الآلة البخارية قصد توليد الانتاج الموجه إلى السوق و قد تطلب هذا التحول زمنا طويلا حتى تحولت الصناعة إلى القطاع الرئيسي في الإقتصاد و الموجه له لما لها من عوائد كبيرة وقلة نسبة المخاطرة في هذا المجال عن غرار التجارة التي كانت معرّضة بصورة كبيرة للأخطار القرصنة، قطّاع الطرق العواصف البحرية ...إلخ) .

و قد تظمّنت الثورة الصناعية وسائل إنتاج فنية جديدة و استخدام الآلات في العمليات الإنتاجية وبروز المشروع الصناعي الذي فصل ما بين الأسرة و العمل و الذي جلب عدد كبير من العمال في المصنع الواحد عوض أفراد الأسرة .

و هنا ظهرت الرأسمالية الصناعية التي أصبحت بدورها الموجه الجديد للإقتصاد عوض التجارة وأصبحت الزراعة تخدم الصناعة بتمويلها بالمواد الأولية اللازمة في العمليات الصناعية .

### 3.مرحلة الرأسمالية المالية :

أدى استمرار التطور الصناعي و زيادة المبادلات التجارية إلى تكوين رؤوس الموال ضخمة و ظهر ما يعرف بالمؤسسات المالية (البنوك) أين يتم الإحتفاظ بفائض المال و إستثماره في مجالات إقتصادية مختلفة .

و قد ظهرت المؤسسات المصرفية و المؤسسات التمويلية كأساس للإستثمار و الإنتاج وأصبحت المالكة لمعظم المشاريع الصناعية و الزراعية و حتى التجارية، و قد نشأت نتيجة لهذا الشركات المتعددة الجنسيات التي تمتلك قدرات ضخمة، مالية، بشرية و إدارية و التي تعود ملكيتها لأكثر من دولة، أو يمتد نشاطها عبر العديد من الدوّل في إطار التوجه نحو عولمة الإقتصاد خاصة بعد النصف الثاني من القرن العشرين .

و أصبح تصدير رؤوس الاموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية شكلا من أشكال الإستعمار الحديث حيث لا يقتصر على تصدير رؤوس الاموال فحسب بل حتى كيفية إدارة هذه الاموال و الحفاظ على النظام الرأسمالي و إحتكار الدول المتقدمة لرأس المال و هيمنتها على الإقتصاد العالمي من خلال الراسمالية المالية الإحتكارية .

### 4.مرحلة الراسمالية المعرفية :

بعد الثورة المعرفية الهائلة التي عرفها العالم في السنوات الاخيرة و زيادة دور المعرفة في حل النشاطات الإقتصادية، و تحول نظرة الإقتصاديين لها و إدراكهم لدورها الأساسي في خلق القيمة من خلال التطور الهائل في المنتجات الصناعية و اعتمادها على المعرفة الحديثة في عملية انتاجها .

و بما أن الرأسمالية لها نزعة إحتكارية تحاول اليوم الدول المتقدمة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات إحتكار المعارف الإنسانية و إستغلالها قصد الانتفاع بها و خلق أكبر قيمة ممكنة منها .

حيث وجّت الرأسمالية الحديثة (المعرفية) جلّ إستثماراتها في مجال البحث العلمي و خلق المعارف الجديدة و ذلك عن طريق إبتكار الصناعات التي ترتكز على أكبر قدر ممكن من المعارف كالصناعة الإلكترونية الصناعة الصيدلية، صناعة الطاقة، إتصالات، تكنولوجيات الفضاء التكنولوجيا الحيوية، صناعة البرمجيات...إلخ

و الفهم الجديد السائد اليوم هو أنّ صناعة المعرفة هي الصناعة التي تقود و توجه عملية النمو و التنمية في إقتصاد المعرفة أي الإقتصاد المستقبلي، لذا تحاول الدول المتقدمة حماية أوبالأحرى إحتكار صناعة المعرفة من خلال تعزيز و تفعيل إتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية و إلزام الدول النامية بالعمل بها مما يضمن لها زيادة إيراداتها و يعزز إحتكارها للإقتصاد الدولي لذا يجب أن تفكر الدول النامية ماليّا قبل التوقيع على أي إتفاقية نقل التكنولوجيا و حماية حقوق الملكية الفكرية و تراع مصالحها و مصالح الإنسانية ككل .

بعد أن تعرّضنا لتطور الرأسمالية عبر التاريخ وصولا إلى الرأسمالية المعرفية التي تعدّ آخر مرحلة تطوّر للرأسماليّة و ظهور إقتصاد المعرفة علينا فهما على حقيقتها و ما يجب مراعاته في ظلّ هيمنة الرأسمالية على العالم و إيجاد السبل و الحلول التي تضمن المصالح المتبادلة ما بين دول العالم خدمة للبشرية جمعاء دون تمييز .

## الفرع الثاني: تعريف إقتصاد المعرفة

يعتبر إقتصاد المعرفة ظاهرة جديدة بدأت الدراسة تناقشها في الفترة الأخيرة و من الطبيعي أن لا يتفق العلماء الإقتصاديين على تعريف واحد موحد و شامل لذا نجد أنهم قد صاغوا عدّة تعاريف كل على حسب رأيه و من بين هذه التعاريف ما يلي :

فلقد عرفه " **Dominique Foray**" لفظ "إقتصاد المعرفة" ولد من خلال إدراكنا لدور المعرفة والتكنولوجيا في النمو الإقتصادي مع أن المعرفة كانت دائما العنصر أساسي في التنمية الإقتصادية ولكن الجديد في هذا الإقتصاد هو انه قائم او يهتم بإنتاج و تحويل نقل وإستخدام المعرفة بصورة متقدمة [1]"

وعرفه **BENGT AKELUNDVALL** : هو إقتصاد جديد مرتبط بمجتمع المعرفة إستمد ظهوره من الثورة المعرفية و التقانية الحديثة، و هو إقتصاد يعتني أساسا بخلق، نقل تحويل المعرفة و إدارتها و قد أحدث تغييرا مفاجأ في آليات النمو و أصبحت المعرفة العنصر المحرك الأساسي في النمو[2]".

و عرفته **منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية" OCDE**" هي تلك الإقتصاديات المبنية أساسا ومباشرة على انتاج و توزيع و إستخدام المعرفة و المعلومة [3]".

و عرفه **LEO DAYAN et Birgit HOH** :" إقتصاد المعرفة مبني أساسا على الإتصالات والمعلومات المعارف و الكفاءات و يدمجها فيما بعضها في عملية إنتاجية حتى تكون عنصر أساسي(مفتاحي) (clé) في خلق القيمة "[4] .

و عرفه **د محسن أحمد الخضيري** : إن إقتصاد المعرفة حتى الآن هو أكبر أنواع الإقتصاد و هو إقتصاد فرضه الخيال على أرض الواقع يتمتع بمرونة فائقة على التكيف مع متغيرات ومستجدات الحياتية يمتلك القدرة الفائقة عن التجديد و الإبتكار ، بمجالات خلق القيمة فيه متعددة ، لا توجد حواجز للدخول إليه و مرتبط بالذكاء من خصوصياته أنه يلعب دور هام في بناء المستقبل يستخدم البحث و التطوير من أجل الحصول على المعرفة و التي بدورها تقوم بخلق الثروة إذا إستخدمت احسن إستغلال و في الوقت المناسب[5].

من خلال هذه التعاريف نقول أن إقتصاد المعرفة هو فرع من فروع العلوم الإقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة بعد الثورة المعرفية و التقانية التي عرفتها الإنسانية خاصة ما يعرف تقنيات الإتصالات والمعلومات التي ساعدت في إنتشار مختلف المعارف عبر أرجاء المعمورة .

---

[1] D.Foray : distribution et expanssion de la base des connaissances et thechnologiques .revue S.T.I de l'OCDE N° 16 1995, p 18.

[2] Bengt Akelundvall : une introduction à l'économie fondée sur la connaissance L' Harmattan , Paris 1997 , p 16, 17 - 18

[3] Organisation de coopération et développement économique : l'économie fondée sur le savoir OCDE Paris , 1996, p 9.

[4] Leo DAYAN et Birgit hoh : « Economie de la connaissance et durabilité écoefficience » colloque international sur l'économie de la connaissance Biskra , 2005 , p 278.

[5] د/ محسين أحمد الخضيري ، إقتصاد المعرفة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2001 ، ص من 5 إلى 8 .

يهدف هذا النوع من الإقتصاديات بالدرجة الأولى إلى خلق ، إنتاج ، تحويل إستخدام مختلف المعارف وتسخيرها بصورة متقدمة قصد خلق الثروة .

إذن ظهور هذا الإقتصاد تولّد أصلا من خلال تحول نظرة الإقتصاديين إلى عنصر المعرفة حيث خلال المائتي سنة الماضية كانت النظريات الإقتصادية ترتكز أساسا إلى عاملين إثنين من عوامل الإنتاج هما العمل ورأس المال [1] ونظروا إلى المعرفة على أنها متوفرة و بصورة ثابتة والحصول عليها مجاني لكن في التفكير الإقتصادي الحديث أصبح ينظر إلى المعرفة على أنها عنصر إقتصادي لا يمكن الإستغناء عنه و هو محرك الأساسي في عملية الإنتاج و النمو وإكتساب المعرفة و خلقها يؤدي بالضرورة إلى الثروة سواء على المستوى الدول أو على مستوى المؤسسات .

فعلى مستوى الدول فإن إكتساب المعرفة و خلق مراكز البحث و التطوير هما من أولويات الدول المتقدمة التي قطعت أشواطا في إقتصاد المعرفة و أصبحت هي الرائدة في هذا المجال هذه الريادة في هذا الإختصاص لم تأتي من باب الصدفة فقد بلغ إنفاق الدول الغربية في مجال التعليم و البحث العلمي و الإبتكار **360** مليار دولار سنويا عام **2000** م كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية منه **180** مليار دولار سنويا[2].

إذا نظرنا إلى هذا المستوى من الإنفاق الذي خصته الولايات المتحدة الأمريكية في مجال خلق وتطور إكتساب و نقل المعرفة داخل مجتمعها فهو إنفاق كبير جدا و لكنه يفسر لنا إحتلال إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أكبر الإقتصاديات في العالم إن لم نقل أنه الإقتصاد المهيمن عالميا والمسّير لباقي إقتصاديات العالم .

هذا من الناحية الكلية ( الدولية) أما بالنسبة للمؤسسات فإن إكتساب المعرفة لابد من أن يكون من أولوياتها و إستخدمها و تطويرها هما سمات المؤسسات الناجحة اليوم و لا نجد مثالا يبين سمات الشركات العالمية الرائدة هذا اليوم مثل الشركة" **MICROSOFT** " المتخصصة في صناعة البرمجيات التي لا تزيد أصولها المادية عن **3%** من الأصول المادية لشركة"**GENERAL MOTORS** "المتخصصة في صناعة السيارات غير أن رسملة الأولى هي الأكبر في بورصة نيورك و المقدرة بـــ **150 مليار دولار** و مبيعات سنوية

---

[1] د/ كمال رزيق إدارة المعرفة و تطوير الكفاءات الملتقى الدولي حول التنمية البشرية جامعة ورقلة ، 2004 ، ص 221 .

2 حواس محمود ، إقتصاد المعرفة مستخرج من: www.ahewar.org

بـــ**11 مليار دولار** بينما الثانية تقدر رسملتها بـــ **50 مليار دولار** "[1]،نلاحظ من خلال هذا المثال أن المؤسسات التي تستثمر في المعرفة رغم أن رأس مالها المادي منخفض بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في مجال إقتصادي آخر إلا أن الأولى مبيعاتها ورسملتها تكون أكبر من الثانية .

## الفرع الثالث: خصائص إقتصاد المعرفة

يمتاز إقتصاد المعرفة بعدّة خصائص تميزه عن باقي الإقتصاديات الاخرى فهو في مفهومه قد تبنى المعرفة وجعلها نشاطه الأساسي إن لم يكن الوحيد في بعض الحالات فمدخلاته" **IMPUT** "عبارة عن معلومات ومعرفة و خبرات و كفاءات و مخرجاته (**OUPUT**) هي عبارة عن معرفة ومعلومات و كذا كفاءات وخبرات هي أي أنه إقتصاد وفرة و ليس إقتصاد ندرة لأن المعرفة كما بينا في السابق هي سلعة لا تنضب ولا تنتهي أي أن زيادة الإستثمار في هذا الإقتصاد يؤدي حتما إلى توسعه .

فالمعرفة إذا إستمر يمكن أن يتولد عنها معرفة جديدة أي إستهلاكها بالمعنى الإقتصادي يزيد من قيمتها ولا ينقص منها شيء بل بالعكس يؤدي إلى زيادة مفهومها و التوسع فيها .

كما أن في هذا الإقتصاد تم التحول من إنتاج السلع و الخدمات المبنية على المادة ووحدتها الذرة (**ATOM**) إلى السلع و الخدمات المبنية على المعرفة ووحدتها البت (**BIT**) .

هذا التحول أدى إلى تحول آخر في مجال إنتاج و التسويق إذ أن السلع المعرفية تنتج مرة واحدة وتباع ملايين المرات بعكس السلع المادية التي يجب أن تنتج في كل مرة و تباع مرة واحدة إن هذا التغير جعل أرباح المستثمرين في مجال المعرفة تتحول إلى أرباح خيالية و مستدامة

كما ظهر نمط جديد للتسويق ألا و هو التجارة الإلكترونية (**E- Commerce**) و هو نمط تسويقي جديد ألغى بموجبه محددات الزمان و المكان و أصبح التعامل التجاري ما بين سكان العالم لا تحده حدود ولا الوقت فأصبح بإمكان شخص من اليابان أن يقوم بمعاملة تجارية في بورصة في دبي مع مواطن أمريكي كما لو كان معه .

كما ان هذا الإقتصاد له سمة الشبكية أي أنه شبكي فمع تطور تكنولوجيا الإتصال والمعلومات خاصة منها الأنترنيت أصبح العالم كله مترابط فيما بينه فهذه الشبكية جعلت من هذا العالم الواسع عبارة عن قرية

---

[1] د/ قويدربوطالب ، الإندماج في إقتصاد المعرفة ، مرجع سابق ذكره ، ص 256 .

كونية مرتبطة فيما بينها، فالمعرفة تتدوال عبر العالم في لمح البصر و الحصول عليها أسهل من ذي قبل و لا يوجد حواجز لا يقاف هذا التواصل بين الأفراد .

كما أن هذا الإقتصاد أصبح يسمى أيضا في الإقتصاد الرقمي أي بفضل هذه الوسائل الحديثة يتم تخزين كم هائل من المعرفة في مساحة صغيرة جدا أي أن مشكل الأرشيف قد ألغى وأصبحت رقمنة المعلومات و الإحتفاظ بها داخل قواعد البيانات (**Databases**) أمر سهل جدا و مفيد في نفس الوقت.

في اقتصاد المعرفة الإهتمام موجه أساسا إلى اللاّملموس ( المعرفة ، الخبرة ، الكفاءات ، الأفكار العلامات التجارية ، براءات ، الإختراع... إلخ) أو يسمى الرأس المال غير المنظور أو كما يسمى" intangible Capitale " الذي أصبح هو قوة المؤسسة والإعتماد عليه و الإستثمار فيه أصبح يذر إيرادات أكبر من إيرادات الرأسمال المادي "**Capitale tangible**"

إن هذا الإقتصاد قد قلب المفاهيم الإقتصادية التقليدية رأسا على عقب و أصبح الدخول إليه والإندماج فيه الشغل الشاغل لكل الدول سواء منها المتقدمة أو النامية فهناك بعض الدول التي أدركت مدى أهمية إقتصاد المعرفة ومدى تأثيره على باقي الإقتصاديات إن لم نقل أنه أصبح الموجه الرئيسي لها فمنه تتلقى الإقتصاديات الأخرى الحلول لمشاكلها و كذا الوسائل الجديدة التي بها تضمن إستدامتها و بقاءها .

إن هذا الإقتصاد و الإندماج ليس بالأمر السهل فهذا الطلب يتطلب مقومات أو ركائز أو كما يسميهم البعض البنى التحتية" **infrastructures** " الواجب إقامتها قصد الإنطلاق في بحر هذا الإقتصاد الواسع فالدخول إليه صدفة أمر مستحيل و غير وارد بتاتا.

فيا ترى ما هي المقومات التي ينبغي على الدول أو على المؤسسات توفيرها قبل الشروع في عملية الإندماج في إقتصاد المعرفة .

و هل هذه المقومات أو البنى التحتية إلزامية في عملية الإندماج ؟

و هل القيام ببعضها و ترك البعض الأخر قد يؤدي إلى عملية الإندماج ؟

هذا ما سوف نعالجه في المطلب الثاني .

## المطلب الثاني: مقومات إقتصاد المعرفة

إن بناء قاعدة تحتية ( **Infrastructure**) شيء مهم و إلزامي بالنسبة للدول التي تريد الإندماج في هذا الإقتصاد الجديد و السعي قدما لإيجاد مكانة فيه و قد رأينا سابقا مدى حجم الإنفاق على البنى التحتية لإقتصاد المعرفة في الولايات المتحدة الأمريكية و هذا الحجم من الإتفاق يفسر لنا لماذا أصبح الإقتصاد الأمريكي المهيمن على باقي إقتصاديات العالمو إقتصاد المعرفة هو عصب الإقتصاد الأمريكي أي أن هذا الأخير يرتكز بشكل أساسي و مباشر على إقتصاد المعرفة و يولي له أهمية بالغة .

إن بناء هذا القواعد التحتية أمر لا مناص منه و توفيرها له مردود كبير فالتحكم في هذه القواعد التحتية وإكتسابها أصبح من سمات الدول المتقدمة التي قطعت أشواطا في إقتصاد المعرفة و إندمجت فيه منذ سنوات و السعي إلى إكتساب هذه الدول المقومات أصبح سمة الدول التي تسعى إلى التقدم ومواكبة ركب الدول المتقدمة و إهمال هذه المقومات أصبح من السمات الدول التي أقل ما يمكن القول عنها الدول المتخلفة التي لا دور لها سوى إنتظار ما تتكرم به الدول المتقدمة عليها من معرفة و حلولها لمشاكلها التي عجزت عن حلها و سوف تبقى في دوّامة مشاكلها إلى أن تتفطّن إلى مدى أهمية إقتصاد المعرفة و مقوماته و أن تندمج فيه بشكل أو بشكل آخر.

هذه المقومات أو البنى التحتية سوف نجملها في ثلاثة محاور أولها مجتمع المعرفة أو كما يسمى مجتمع المعلومات و الثاني هو التعليم بكل مستوياته و سياساته و الثالث و الأخير هو البحث و التطوير الذي يعني البحث عن التجديد و التحسين و الأداء الفعال .

هذه المقومات الثلاثة هامة جدا و توفيرها و الإلتزام بها يؤدي حتما إلى الإندماج في إقتصاد المعرفة والتحكم فيه. فإكتساب المعرفة في مجتمع متعلم وتطويرها و إحتياجاته و تسير مصالحه لا يؤدي إلاّ إلى التقدم و الرقي .

سوف نقوم بدراسة مدى أمهمية كل مقوم على حدى لبين أهميته و كذا دوره الذي يلعبه .

## الفرع الأول: مجتمع المعرفة

أو كما سماه البعض مجتمع المعلوماتية أو مجتمع المعلومات أو هو ذلك المجتمع الذي يقوم على فهم و خلق وتقدير قيمته المعرفة والمعلومات فيه .

و قد جاء في تقرير التنمية البشرية العربية لسنة **2003** على النحو التالي : "مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة و إنتاجها و توظيفها بكفاءة في جميع نشاطات المجتمع الإقتصاد والمجتمع المدني والسياسة و الحياة الخاصة و صولا للإرتقاء بالحالة الإنسانية بإطراد أي إقامة التنمية الإنسانية"[1].

أي أن مجتمع المعرفة او كما سماه البعض مجتمع الحاسوب ، مجتمع ما بعد الصناعة مجتمع ما بعد الحداثة المجتمع الرقمي ، و إلى غير ذلك من المصطلحات التي تصب في مفهوم واحد.

و نعني بمجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع يستعمل المعرفة بصورى لائقة من أجل التحكم في أموره وكذا الإتخاذ القرارات السليمة و الرشيدة و هو ذلك المجتمع المنتج للمعرفة قصد فهم خلفيات و أبعاد الأمور بإختلاف أنواعها ليس على المستوى الداخلي فحسب بل في أرجاء العالم ككل .

إن مجتمع المعرفة قد أضاف إلى المعادلات عنصر جديد ألا و هو المعرفة و اصبحت كل المعادلات بإختلاف أنواعها تدور حول هذا العنصر الجديد القديم في نفس الوقت و بذلك أصبح يشكل فرصة تاريخية نادرة و نقلة نوعية فريدة تجعل من المعرفة أساس التطور و التحكم في العالم و العنصر الأساسي الذي يقوم على أساسه مجتمع المعرفة هو الإنسان حيث أن عقا الإنسان هو الخالق للمعرفة الجديد هو المعين للإبداع الفكري و المادي كما أنه الغاية المرجوة من التنمية البشرية كعضو فاعل يؤثر و يتأثر و يبدع لنفسه و لغيره .

بما أن مجتمع المعرفة هو ميزة جديدة إتسمت بها الدول الرائدة و المتقدمة و هو البنية التحتية لهذه البلدان يعمل على خلق نشر توظيف المعرفة داخل المجتمع بكل أبعاده. هذه الأبعاد متشابكة و مترابطة فيما بينها و المعرفة تمثل عنصر الربط بينهم و هي تكمل بعضهم البعض إذن في دراستنا هذه سوف نتطرق إلى أبعاد مجتمع المعرفة التي سوف نحصرها في ثلاثة أبعاد رئيسية هي البعد الإقتصادي و البعد الإجتماعي ،و كذا البعد السياسي و سوف نرى دور كل واحد على حدى و مدى دوره في مجتمع المعرفة .

---

[1]-تقرير التنمية الإنسانية العربية ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نيويورك و.م.أ ، سنة 2003، ص 03 .

## 1.البعد الإقتصادي لمجتمع المعرفة :

في مجتمع المعرفة تعتبر المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسية و هي مصدر خلق القيمة المضافة الأساسي وهي التي تعمل على تنشيط الإقتصاد ففي هذا المجتمع تلعب المعرفة دورا إقتصاديا هاما فتوجيه الإقتصاد يتم عن طريق المعرفة فالذي يمتلك المعرفة في الوقت المناسب والمكان المناسب هو الذي يمتلك أوفر الحظوظ على تحقيق اكبر هامش.

هذا المجتمع يسعى الأفراد الإقتصاديون ( طبيعيون او معنويون) إلى إكتساب المعرفة وتوظيفها في جل نشاطاتهم الإقتصادية و دورهم لا يقتصر على إستهلاك المعرفة قصد تحقيق الربح فقط فهم أشخاص كذلك منتجين للمعرفة في مجالاتهم و يبدعون بإستمرار فإستمراريتهم في النشاط الإقتصادي تقتصر على مدى معرفتهم بهذا النشاط أصلا .

– "ففي مجتمع المعرفة يتم تأسيس نمط إنتاج المعرفة كبديل عن هيمنة كبديل عن هيمنة نمط الإنتاج الريعي الذي كان سائدا في السابق في النمط الأول تشتق القيمة الإقتصادية من المعرفة أي أنه نمط غير ناضب وهو نمط وفرة أما في النمط الثاني فالقيمة الإقتصادية تشق أساسا من إستنضاب الموارد الخام أي أنه نمط ناضب على المدى البعيد[1] ".

في مجتمع المعرفة القيمة الإقتصادية للمعرفة عالية و إمتلاكها مكلف فنجد في هذا المجتمع أنه قد تم تقسيم المجتمع إلى طبقتين رئيستين هما عمال المعرفة و عمال الخدمات، فعمال المعرفة هم من يبتكرون ويبدعون و ينتجون المعرفة و عمال الخدمات هم موزعون على باقي الأنشطة الإقتصادية هذا التقسيم الجديد قد ألغى التقسيم القديم المبني أساسا على طبقتين رئيستين هي الرأسماليون و العمال الذي ساد التفكير الإقتصادي التقليدي" [2].

من هذه المفاهيم يتضح لنا أننا في مرحلة جديدة و متجددة أي في مجتمع اليوم مجتمع المعرفة قد تغيرت مفاهيم عديدة كانت في وقت قريب تعتبر من المسلمات ففي هذا المجتمع قد إعتبرت المعرفة أساس أي نشاط أوتقسيم أو ترتيب و هذا ما وضحه لنا البعد الإقتصادي المجتمع المعرفة الذي إتخذ من المعرفة كمؤشر لتقسيم و نشاط في كل مجالاته .

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 ،مرجع سبق ذكره ، ص 40.
[2] أ بوزيان عثمان ، إقتصاد المعرفة مفاهيم و إتجاهات ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية ، جامعة ورقلة ، 2004 ، ص 242 .

## 2.البعد الاجتماعي لمجتمع المعرفة :

نعني بالبعد الإجتماعي لمجتمع المعرفة سيادة درجة عالية من الوعي بأهمية المعرفة و دورها في الحياة اليومية للإنسان و المجتمع مطالب بتوفير الوسائط و المعلومات من حيث الكم و النوع و أن يتشبع المجتمع بقيم تحفزه على إكتساب المعرفة وتوظيفها في جميع نشاطاته .

كما يجب أن يكون هذا المجتمع يمتاز بالعدالة في توزيع المعرفة و ألا تكون هناك ما يسمى بالطبقية في توزيع المعرفة أي أن لا تكون المعرفة محصورة على طبقة معينة من المجتمع بل يجب أن تمتد و تتوزع لتشمل جميع شرائحه بدون إستثناء من الفلاح و الصياد و عامل المصنع و الحرفي يجب أن يتوفروا على قدر وافر من المعرفة قصد إستخدامها في مجالات نشاطهم و أن يكونوا عمال متعلمين على إستمرار أي ان يواكبوا التطورات التي تحدث في ميدانهم و توفير المعرفة لهذه الطبقات يقع على عاتق الطبقة المثقفة و مراكز خلق المعرفة ( جامعات ، معاهد ، مخابر البحث....إلخ) و تزويدهم بالمعرفة اللازمة قصد تنمية نشاطاتهم وفق ما يخدم مصالحهم و مصالح المجتمع كافة، كما يجب أن يشمل مجتمع المعرفة إقامة بنية مجتمعية مواتية لإحتضان نشوء رأس المال المعرفي و توظيفه بكفاءة عالية وإمتلاك القدرة على إنتاج المعرفة الأمر الذي يتطلب ترسيخ قيم العلم داخل المجتمع كأداة الإنتاج المعرفة [1].

كما يجب توفير نظام قانوني و تطبيقه داخل المجتمع قصد حماية حقوق المفكرين و المبدعين و عدم هضم جهودهم المبذولة قصد توفير المعرفة و في هذا الصدد نجد في مجتمعات المعرفة ( في البلدان المتطورة) أنه يتم تطبيق قوانين وإتفاقيات وكذا معاهدات قصد منع الإستخدام الغير المشروع للمعرفة عن طريق القرصنة والتجسس الفكري إلى غير ذلك من وسائل تعمل على تضعيف قيمته المعرفة في المجتمع فالمعرفة لها قيمة مادية معينة فضمان حق صاحب المعرفة يضمن لنا إستمرارية عطاءه و إلا فإن هضم حقوق المؤلفين و المخترعين والمبدعين يؤدي على المدى البعيد إلى عزوف هؤلاء عن مواصلة أبحاثهم و إبداعاتهم كونها لا تستوفي حقها ومردوديتها .

من هنا يتضح لنا أن المجتمع الذي لا يحترم و لا يهتم بالمعرفة و أصحابها غير قادر على الإستمرار والتقدم أي إذا إعتبرت المعرفة العنصر الأساسي في تنظيم المجتمع فإنها تضمن عدم إختلاله و كذا بقاءه و إذا أهملت فإن المجتمع يكون مصيره التفكك و الإندثار .

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية ، مرجع سبق ذكره ، 2003، ص 40 .

### 3.البعد السياسي المعرفة :

إن البعد السياسي مهم جدا في مجتمع المعرفة ونعني به إتخاذ المعرفة كمؤشر للحكم الراشد، أي علينا أن نشرك الجماهير الواسعة في إتخاذ القرارات السليمة بطريقة رشيدة و عقلانية و ديمقراطية أي مبنية على توفير المعلومات اللازمة قصد إتخاذ أي قرار.

كما نجد في مجتمع المعرفة أن السمة البارزة له هي أن تشكيل أو بناء الهرم السياسي داخله يرتكز على المعرفة و تؤخذ المعرفة كمعيار لإختيار رجال السياسة و هو ما نجده في البلدان المتطورة و المتقدمة أما في البلدان النامية والمتخلفة فنجد أنه هناك مشكل في بناء الهرم السياسي و إهمال عنصر المعرفة في تحديد هذا الهرم لذا نجد من يعتلوا هذا الهرم هم من ذوي المعرفة الناقصة مما يؤدي سلبا على أداء المجتمع ككل و لن نضرب أمثلة لأن الواقع معاش .

كما يتضمن البعد السياسي لمجتمع المعرفة إعطاء المجال للمنكوبين و المبدعين و عدم إستعمال السلطة قصد كبح جماح العقل البشري و توفير مناخ سياسي حر و نزيه يحترم المعرفة و أصحابها و يحترم أراء و أفكار الطبقة المثقفة و المبدعين و أن لا يتم تضييق مجال التفكير لأن هذا يؤثر سلبا على تجديد المعارف و خلقها .

كما يجب توسيع إمكانية نشر و توزيع المعرفة و توفير حرية تداولها و ذلك عن طريق إحترام الرأي الآخر وتفكير الغير و أن لا يكون هناك سلطة سياسة مانعة للمعرفة الغير المرغوب فيها وفق ما يخدم السياسة و أن تفتح الأبواب لكل أنواع المعرفة و ذلك عن طريق السماح بإقامة التظاهرات المعرفية ( ملتقيات معارض كتب حلقات النقاش ....إلخ) كون هذه التظاهرات تؤثر إيجابا على إنفتاح العقل البشري و تحسين من أداءه قصد خلق المزيد من المعرفة و كذا فهم المعرفة على وجهها الحقيقي وإدراك مجالات إستخدمها .

إن مجتمع المعرفة قائم أساسا على إحترام المعرفة و تقدير دورها في أداء المجتمع هذا الإحترام والتقدير يجب أن يؤمن به كل أفراد المجتمع و بكل مستوياته بدون إستثناء لأن المعرفة هي مفتاح أي نشاط في هذه الحياة سواء كان إقتصادي أو إجتماعي أو سياسي أو غير ذلك .

## الفرع الثاني : التعليم في إقتصاد المعرفة

يعتبر التعليم من المقومات الرئيسية لإقتصاد المعرفة و هو المدخل الطبيعي و الأساسي الذي لا غني عنه بالنسبة للدول التي تريد الإندماج في هذا الإقتصاد الجديد.

و أهمية التعليم في الإقتصاد ليس بالموضوع الجديد لقد تناوله أقدم الإقتصاديين المعروفين كآدام سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" **1776** عندما ما وضح الأبعاد الإقتصادية للتعليم حيث أكد على ضرورة توجيه نفقات معينة للنشاطات التعليمية و على حسب رأيه أن هذه النفقات المخصصة للتعليم ستؤدي إلى تكوين نوع خاص من رأسي المال الذي سماه "بالرأس المال الدائم" المتمثل في المعرفة و العلم و كيفية إستخدامها من قبل الإنسان،كما بين المنافع الإقتصادية المترتبة عن التعليم سواء للأفراد أو للدولة (المجتمع) و كذا علاقة التعليم بنوعية العمل التي تؤثر على حسبه في إنتاجه القوى العاملة .

و قد تبعه في هذا الطرح العديد من الإقتصاديين الذي جاؤوا من بعده **كريكاردوا** (**D.RICARDO**) **دافيد هيوم** (**D.HUME**) الذي إتفق مع آدام سميث في إخضاع التعليم للمنافسة كما هي الحال في الإقتصاد وكذلك الإقتصادي الإنجليزي **مالتوس** (**T.R.MALTHUS**) و مواطنه جون ستيوارت (**J.S.MILL**) إلى غير ذلك من الإقتصاديين القدامى الذي لمحوا إلى وجود علاقة متينة ما بين التعليم و النمو الإقتصادي[1] .

و تبعه إقتصاديون القرن التاسع عشر و القرن العشرين بعدّة دراسات عالجت هذا الدور العام للتعليم في الإقتصاد.

و لكن ميلاد ما يسمى "بإقتصاديات التعليم" يؤرّخ بشهر ديسمبر **1960** عندما ألقى "**تيودور شولتز**" (**T.Shultz**) خطاب توليه رئاسة الجمعية الإقتصادية و كان عنوانه "**إستثمار رأس المال البشري**" وأكد دوره في التنمية "[2] .

وقد تبعه عدة إقتصاديون من أمثال "**مارك بلوج** (**M.Blaug**)و **بيكر** (**G.S.Becker**) و **جون فيزي** (**J.Vaizey**) و **إدوارد دينسون** (E.Dension) إلى غير ذلك من الإقتصاديين المعروفين الذين

---

[1] د/جمال أسد مزعل ، الإعتبارات الإقتصادية في التعليم ، جامعة المواصل العراق 1985 ، ص: 10-18 .
[2] د/محمود عباس عابدين ، علم إقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 2000 ، ص36-37 .

حاولوا إيجاد صيغات قياسية من أجل تفسير النمو الإقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية أو من أجل حساب الإيرادات الضائعة للفرد لو لم يلتحق بالتعليم إلى غير ذلك من الدراسات.

و في الوقت الحالي عصر الإنتاج كيفية المعرفة إنصب التركيز بالنسبة للدول المتقدمة التي قطعت أشواطا كبيرة في إقتصاد المعرفة إلى التعليم و تطوير مناهجه و سبل تمويله من أجل خلق ما يعرف برأس مال بشري دائم ومتجدد .

و سوف نقوم هنا بإيضاح الإعتبارات الإقتصادية في التعليم ثم نبين مفهوم التعليم ما بين الإستهلاك والإستثمار و في الأخير سوف نبين أهداف النظام التعليمي .

## أ.الإعتبارات الإقتصادية في التعليم :

إن المخرجات النهائية للنشاط التعليمي يتمثل في أفراد متعلمين كل على حسب إختصاصه الذي زوال فيه دراسته و كذلك رصيد من المعرفة و التكنولوجيا من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها المتعلمون خلال فترة دراستهم .

يمكن أن توظف هذه المخرجات النهائية لنشاط التعليمي في النشاطات الإقتصادية قصد تحريك التنمية و النمو و هذه هي الفكرة الأساسية للإعتبارات الأساسية في التعليم .

و سوف نقوم بحصر هذه الإعتبارات ضمن ثلاث صيغ مؤثرة في النشاط الإقتصادي "تتمثل الأولى في دور التعليم في صقل مهارة اليد العالمة و دورها في عملية الإنتاج و الثانية أثره في التقدم التكنولوجي و العلمي و الأخيرة أثره في الوعي و ثقافة السكان في النشاط الإقتصادي"[1].

### - مهارة اليد العاملة و دورها في عملية الإنتاج:

المقصود بمهارة اليد العالمة هي قدرتها و إمكانياتها في مجال أداء المهام التي تكلف بها سواء في مجال الإنتاج اوالخدمات بكفاءة وفق مواصفات محددة لذلك الأداء و تعتمد درجة الأداء لتلك المهام على مدى تدريب و تعليم الفرد في مجال السيطرة على النشاطات الضرورية لأداء تلك المهام سواء كانت نشاطات ذهنية أو بدنية حيث تسهم هذه المهارة المكتسبة من التعليم في زيادة إنتاجية اليد العاملة و من ثم زيادة فاعلية كل من رأس المال و أدوات العمل و يترتب على ذلك زيادة في الإنتاج و نمو في الإقتصاد ككل .

---

[1] د/ جمال اسد مزعل ، الإعتبارات الإقتصادية في التعليم ، مرجع سابق ذكره ، ص 77- 100.

كما أن المهارات تترك تأثيراتها في وظائف و وسائل الإنتاج ، إذ أن توفر المهارات ضمن المستويات الضرورية للإنتاج سيؤثر إيجابا في مجال تأثير اليد العاملة في تطوير وسائل الإنتاج وحل المشاكل التقنية والإدارية التي تواجه عملية الإنتاج .

تؤثر المهارات أيضا في نوعية المنتوج حيث أن إمتلاك العامل للمهارة يعني إمتلاكه للإمكانيات الضرورية على إنجاز عمله على ما يرام و ربما قد يؤدي بفضل هذه المهارة إلى تطوير المنتوج نفسه .

**- أثر التقدم العلمي و التكنولوجي في النشاطات الإقتصادية :**

إن التقدم العلمي و التكنولوجي هو الهدف الأسمى من عملية التعليم إذ تلعب المؤسسات التعليمية بكل مستوياتها دورا حاسما في إعداد الكوادر العلمية التي تتحمل مسؤولية البحث والتطوير في المجال المعرفي مستقبلا.

كما أن التقدم التكنولوجي و العلمي يترك آثاره في العمليات الإنتاجية مباشرة من خلال الإختراعات والإكتشافات و الإبداعات و سبل الإدارة و التنظيم التي يقدمها لهذا التقدم بالنسبة للإقتصاد ككل دافعا عجلة التنمية و النمو الإقتصادي إلى المسار الصحيح.

**- أثر وعي ثقافة السكان في النشاط الإقتصادي:**

إن إعداد مجتمع متعلم وواعي له أثر كبير في النشاط الإقتصادي إذ أن وعي المجتمع أو كما قال أدام سميث العقلانية "**La rationalité**" يؤثر في السلوكات الإقتصادية للأفراد إيجابا فمن ناحية الإستهلاك فإنه يرشّد الإستهلاك لدى الأفراد لتحقيق الإستهلاك من سلع و خدمات قصد إشباع حاجاتهم لأقصى درجة ممكنة.

و من ناحية الإستثمار فإن المجتمع المتعلم يمتاز أفراده بحسن إستغلال مواردهم وإمكانيتهم و توظيفها في أنشطة إقتصادية منتجة سواء عن طريق الإدخار أو الإستثمار قصد تحقيق نمو في مداخيلهم و بالتالي النمو الإقتصادي الكلي.

**ب- التعليم بين الإستهلاك و الإستثمار:**

لقد كانت النظرة إلى التعليم قديما خاصة من جانب معظم الإقتصاديين على أنه مجرد خدمة تقدم للأفراد دون إنتظار عائد من ورائها ومن هنا جاءت النظرة إلى التعليم على أنه إستهلاك"**Consumption**" لا عائد كبير منه و في الوقت نفسه كانت النظرة إلى الإنفاق على بناء المصانع وإستصلاح الأراضي و غيرها

من الأمور المادية على أنه إستثمار "**Investment**" في جملته نظرا لسرعة العائد منه و ضخامته في معظم الأحيان و من هنا توجهت معظم الميزانيات في الماضي إلى الجوانب أو القطاعات المادية و أهمل التعليم إهمالا كبيرا "[1].

و مع مرور الزمن أخذت الدراسات تتناول مدى أهمية التعليم في الإقتصاد و كذا محاولة قياس مدى إسهام التعليم في النمو الإقتصادي لدولة ما مثل أسلوب " الباقي" الذي يستند إلى مفهوم دالة الإنتاج " **Production function.**" أو قياس مدى أهميته بالنسبة للأفراد مثل تحليل كلفة المنفعة " **Cost-benefit Analysis**" للمقارنة بين تكلفة التعليم و المكاسب المادية المتوقعة في المستقبل بالنسبة للفرد المتعلم و رغم أن الدور الذي يلعبه التعليم في النمو الإقتصادي أمر غير مشكوك فيه و لكن المشكل هو كيفية قياسه لأن جل الإقتصاديين يرون أنه من الصعب جدّا تحديد وقياس الإسهام الدقيق للتعليم في هذا النمو بالقياس للعوامل الأخرى.[2]

و الإستثمار في التعليم أي وضح سياسة تعليمية فعالة أمر ضروري هام بالنسبة لكل دولة إذا ما قارنا ما بين الدول النامية و الدول المتقدمة نرى أنه في هذه الأخيرة يساهم التعليم في النمو الإقتصادي مباشرة بصورة إيجابية أما في الأولى و نظرا لغياب أو لسوء التخطيط فإن التعليم يتحول من آداة دافعة أو محركة للتنمية و النمو إلى نوع من الإستهلاك أو يمثل كعبئ إيضافي لهذه الدول و معدلات البطالة بالنسبة للمتخرجين من الجامعات أهم دليل على ذلك و سوف نرى هذا بوضوح في الفصل الثاني في هذه الدراسة.

### جـ..أهداف النظام التعليمي :

إن وضح نظام التعليمي فعال بمختلف مستوياته ، ( إبتدائي، أساسي، ثانوي و التعليم العالي...إلخ) هو الشغل الشاغل بالنسبة للدول التي تريد الولوج في إقتصاد المعرفة لأن بلوغ أهداف التعليم يعني إقامة مجتمع مُتَعَلِّم ومُعَلِم في نفس الوقت قادر على مواكبة التغيرات الحاصلة في زمننا هذا حيث التغير أصبح في كل شئ وفي زمن قصير جدا و من أهداف التعليم الأساسية نذكر منها ما يلي : [3].

- إيجاد نظام تعليمي فعال قادر على التفاعل مع المجتمع أخذا وعطاءا .

---

[1]-2-د محمود عباس عابدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 45-47 .
3./ عبد الفتاح الخواجا، مستقبل التعليم الحديث، دار المستقبل، الأردن، 2001، ص25-28 .

– إيجاد نظام تعليمي قادر على فهم المتعلم و معرفة ميولاته ومواهبه و توجيهه نحوها و صقلها من أجل أن يبدع هذا المتعلم .

– قدرة هذا النظام على الإستفادة من كل المصادر المعرفة المتاحة في محيطه الداخلي و الخارجي و كل تقنيات التعليم و أساليبه المختلفة و الزيادة في البحث و دعم مصادر المعرفة

– قدرة هذا النظام على إيجاد مناخ التعليم الذي يتحقق فيه قدر معقول من التفاعل بين المعلمين والمتعلمين و إتاحة الفرصة للمناقشة و الحوار و التحرر من الصورة التقليدية للمعلم ( المعلم حازم المعرفة .

– قدرة هذا النظام التعليمي على الربط ما بين مناهجه و عالم العمل .

– إيجاد نظام تعليمي يقوم على الإبداع و الإبتكار و التجديد إن ينتقل هذا النظام من التعليم لخدمة المصلحة الفردية الضيقة إلى تعليم يخدم المصلحة العامة.

– القدرة لهذا النظام على تبسيط المعارف و إستخدام التقنيات الحديثة في البحث و التدريس و النمو المعرفي المستمر .

– أن يكون هذا النظام التعليمي قادر على المحافظة على الهوية الوطنية و القومية و الدينية و الثقافية محصنا نفسه من تأثيرات العولمة و الغزو الثقافي بعد أن أصبح العالم قرية كونية واحدة.

– مساعدة المتعلمين على إمتلاك مفاتيح المعرفة ليصبحوا قادرين على التعلم الذاتي و متابعة التعلم مدى الحياة و قدرتهم على ضبط الذات و تحمل المسؤولية مستقبلا .

– مساعدة المتعلمين على إكتساب مهارة التفكير الناقد، الإستدلال و النقد البناء و الحوار مع الآخر والقدرة على حل المشكلات وإتخاذ القرار و كذا القدرة على التخطيط للمستقبل و النجاح فيه .

– مساعدة المتعلمين على إمتلاك مهارة التكيف و المرونة في العمل و بمجالات الحياة المتعددة و كذا زرع روح التعاون و المشاركة وإمتلاك أخلاقيات العمل .

– مساعدة المتعلمين على إمتلاك مهارات التواصل الثقافي والحضاري و كذا إمتلاكهم القدرة على إستخدام أكثر من لغة واحدة من أجل التواصل مع العالم الخارجي .

## الفرع الثالث: البحث و التطوير

تعتبر النشاطات البحث و التطوير من الأنشطة الهامة في إقتصاد المعرفة و إحدى مقوماته التي يستحيل الإستغناء عنها كونها العامل المؤثر في قطاع الإقتصاد في العصر .

و يقصد بالبحث و التطوير هو تلك الدارسات و البحوث و المشاريع الواضحة والمحددة الأهداف التي تعود نتائجها على مختلف القطاعات الصناعة ، اليد العاملة ، الطب ، الزراعة البيئة ...إلخ .

ففي إقتصاد المعرفة النشاط الإنساني الفعال هو البحث و التطوير و نجد أن هذا النشاط أصبح اليوم الهدف الذي تتسابق عليه الدول المتقدمة أو الدول الرائدة في ميدان إقتصاد المعرفة حيث أدركت هذه الدول أهمية الإستثمار في البحث و التطوير و الأهم من ذلك هو إستخدام نتائج البحث و التطوير و تطبيقها في النشاطات الأخرى مما يعطي ثمارا ملموسة و آنية.

و تسارع العديد من الدول الصناعية إلى الإستثمار في مجال البحوث و التطوير نظرا كونها أدركت مدى أهمية هذا العنصر في دفع عجلة التنمية ، فنجد حكومات هذه الدول تأخذ على عاتقها إنشاء مراكز البحوث العلمية و المعاهد و المخابر البحث سواء كانت مرتبطة بالجامعات أو مراكز بحث متخصصة و رصد ميزانيات ضخمة قصد إنجاح هذه الأنشطة .

و قد بدأت هذه الإستثمارات في إعطاء ثمارها في العديد من الدول الصناعية الجديدة ( **كوريا، اليابان)** على سبيل المثال و إستطاعت هذه الدول بفضل إعتمادها على البحث والتطوير أن تنافس إن لم نقل تهدد إقتصاديات الدول الصناعية القديمة ( الو.م.أ ، **فرنسا بريطانيا**...) حيث أصبحت المنتجات **الكورية واليابانية** وكذا **الصينية** تغزو أسواق العالم نظرا لإهتمام هذه الدول بمجال البحث والتطوير و جعله كمفتاح للتنمية الإقتصادية ونرى أن **اليابان** تتفوق على باقي دول العالم في مجال البحث و التطوير حيث تمتلك أعلى نسبة في العالم من العلماء والمهندسين الذين يعملون في مجال البحث و التطوير حيث نتج عن جهودهم البحتية تقليل تكلفة شراء التقنية من الخارج بنسبة **25%** في بداية السبعينات و اقل من **10%** في بداية الثمانيات"[1].

[1] د/ الطاهر هارون ، إشكالية الإبتكار و البحث و التطوير في دول المغرب العربي ، ملتقى الدول حول إقتصاد المعرفة ، جامعة بسكرة ، 2005 ص 421 .

كما يقتضي الدخول في إقتصاد المعرفة و الولوج في غماره رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير من الناتج الداخلي إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر هام ضمن مجموعات مؤشرات إقتصاد المعرفة .

و الجدول التالي يبين لنا الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الدخل الوطني في بعض الدول المتقدمة والنامية .

| الدولة / السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 2.52 | 2.61 | 2.64 | 2.63 | 2.50 |
| اليابان | 2.80 | 2.96 | 2.80 | 2.90 | 2.90 |
| فرنسا | 2.40 | 2.35 | 2.33 | 2.35 | 2.40 |
| ألمانيا | 2.34 | 2.31 | 2.30 | 2.41 | 2.40 |
| مصر | 0.22 | 0.22 | 0.22 | 0.22 | 0.22 |
| تونس | 0.32 | 0.33 | 0.33 | 0.33 | 0.33 |
| الأردن | 0.28 | 0.27 | 0.27 | 0.27 | 0.27 |
| الكويت | 0.23 | 0.16 | 0.16 | 0.16 | 0.16 |
| قطر | 0.04 | 0.03 | 0.03 | 0.01 | 0.01 |

**المصدر : كتاب إحصائيات اليونيسكو السنوي 1999**

إذا لاحظنا نسب الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة للدول المتقدمة و بعض الدول النامية في الجدول السابق يمكن أن نفسر مدى الإختلاف في مستوى الإنفاق على البحث العلمي بالعلاقة بين هذه الدول فالدول المتقدمة تقوم بتسويق منتجات البحث العلمي للدول النامية و يتجلى ذلك في السلع ذات الكثافة التكنولوجية (HI-TECH)التي يتم إبتكارها عن طريق البحث و التطوير أما الدول النامية فتقوم بتزويد الدول الصناعية بالمواد الأولية و إذا لاحظنا الميزان التجاري لهذه الدول فإنه يميل بطبيعة الحال للدول الصناعية فمنتجات البحث لتطوير باهضة الثمن أما المواد الأولية فثمنها رخيص رغم أهميتها .

إذن يتبين لنا أن البحث و التطوير يعتبر كمفتاح للتنمية الإقتصادية بالنسبة للدول فالإعتماد عليه وإستخدام نتائجه و تطبيقاته التكنولوجية في شتى المجالات يعتبر كحل أساسي وجوهري لهذه الدول قصد التقليل من تبعيّتها العلمية و التكنولوجية للدول المتقدمة .

إنّ الولوج في إقتصاد المعرفة يتطلب الإهتمام بالبحث و التطوير و كذا الإستخدام الأمثل لنتائجه فعدم إستخدام نتائج البحث و التطوير يعتبر مشكل كبير و حقيقي و عدم القيام بالبحث والتطوير أفضل من القيام به وعدم إستخدام نتائجه .

إن إستخدام نتائج البحث و التطوير و كذا توفير مناخ ملائم للقيام به و توفير الإمكانيات المادية والمعنوية من أجله أمر ضروري في إقتصاد المعرفة و في الإقتصاديات المتقدمة هذه العملية يجب أن تتم من خلال تظافر الجهود لعدة جهات متخصصة من أجل خلق منظومة بحث و تطوير فعالة في الإقتصاد و في باقي القطاعات الأخرى هذا الدور تتقاسمه كل من الحكومات ( القطاع العام) و مراكز البحث والتطوير ( في كل أشكالها جامعات ، معاهد مخابر بحث...) و كذا المؤسسات الإقتصادية ( القطاع الخاص).

إن إدراك كل جهة مما ذكرنا المسؤولية في هذا النشاط و تسخير كل قطاع للطاقات البشرية والمادية بحيث يتم التعاون و التنسيق بين تلك الجهات من أجل تفعيل عملية البحث والتطوير قصد تحقيق تنمية في شتى المجالات.

إن دور الدولة في دعم البحث و التطوير يقابله في معظم الدول الصناعية الناجحةتجاوبا كبيرا من قبل القطاع الخاص في تطوير أوجه أنشطته الإنتاجية و لاشك أن الدول التي وصلت إلى فهم جدوى دعم هذا القطاع ( البحث والتطوير) من قبلها و قبل القطاع الخاص قد جنت ثمار هذا التجاوب و أصبحت في مركز تنافسي قوي.

إن الهدف الأهم في القطاع الخاص هو ببساطة زيادة العائد المادي على الرأس المال المستثمر. و من المؤكد أن هذا القطاع إذا وجد فرصة لزيادة هذا العائد من أعمال البحث والتطوير فسوف لن يتردد في إقتناصها و لكن هذه الفرصة غير واضحة دوما فالبحث و التطوير يتطلب موارد مالية كبيرة قصد حشد الخبرات الرفيعة و توفير التجهيزات اللازمة"[1] .

كما أن نتائج البحث و التطوير تنطوي على قدر من المغامرة فقد ينجح البحث وقد يفشل وقد يصل إلى طريق مسدود بعد إنفاق سخي و حتى عند نجاح البحث فإن إستثماره ميدانيا و تسويق نتائجه و جني إيرادته قد يحمل هو الآخر قدرا من المغامرة و الوقت الطويل في بعض الأحيان لذلك نجد الحكومة و القطاع

---

1 أ/ محمد الحمود ، "تسويق و إستثمار نتائج البحث التطوير" ، ملتقى التسويق في الوطن العربي الشارقة الإمارات العربية المتحدة سنة 2002 ، ص 188 .

الخاص يتقاسمان الأدوار في الإنفاق على مشاريع البحث و التطوير حيث يتكفل القطاع بتمويل المشاريع التي ينتظر أن تحقق أرباحا خلال **5** سنوات أو أقل و لكن إذا كانت الفترة **10** سنوات فأكثر فإن الدولة هي التي تتكفل بتمويلها أما إذا تراوحت الفترة ما بين **5** و **10** سنوات يشترك القطاع العام و الخاص في تمويلها"[1] .

## 1.دور الحكومات في مجال البحث و التطوير :

على الحكومات إذا أرادت إنشاء منظومة بحث و تطوير فعالة أن تلتزم بعدة أمور هي في صالحها وصالح هذه المنظومة و تعود بالفائدة على المجتمع بكل قطاعاته نذكر منها :

- مكافأة المؤسسات و الجهات الصناعية التي تقوم بإستخدام نتائج البحث والتطوير و إستغلالها عن طريق تقديم أنواع من الدعم المادي و كذا المعنوي و تقديم بعض التسهيلات في مجالات نشاطها وإعفائها من بعض الرسوم و الضرائب قصد حمايتها من المنافسة العالمية إلى غير ذلك من الإمتيازات التي هي في صالح الحكومات و مؤسساتها الصناعية.

- تحويل المشاريع التي تخدم الصناعة و تقوّيها ، قصد خلق نوع من المنافسة الداخلية بين المؤسسات الصناعية للإستفادة من هذا التمويل في تطوير قدراتها التقنية .

- وضع السياسات و الإستراتجيات الفعالة الخاصة بالبحث العلمي و التطوير و توفير كل المتطلبات المادية والبشرية قصد إنجاحها .

- إنشاء صناديق لدعم البحث العلمي و التطوير قصد الجمع ما بين الجهات المعنية بالبحث والتطوير و نتائجه

- إقامة مؤسسات تعمل على الترويج النتائج البحث العلمي و التطوير و ذلك لضمان إستثمار نتائج هذه الأبحاث في تنمية الصناعات المحلية و تقدمها .

- إقامة نظام قانوني فعال يضمن حقوق كل طرف معني بالبحث و التطوير (كحقوق المؤلف وبراءات الإختراع العلامات التجارية ...إلخ) قصد إعطاء كل ذي حق حقه.

---

[1] د/ قويدر بوطالب ،" الإندماج في إقتصاد المعرفة ، مرجع سبق ذكره ، ص 257 .

## 2.دور مراكز البحث و التطوير :

– على مراكز البحث والتطورات أن تقوم بتوثيق نتائج البحث و التطوير بطريقة تتلائم مع المعطيات المحلية والعمل على تطبيق هذه النتائج على كل القطاعات .

– على مراكز البحث و التطوير أن تتحلى باليقضة التكنولوجية و أن تتابع كل المستجدات التي تطرأ على العالم ففي هذا العصر التحولات التكنولوجية تتم بسرعة فائقة و عدم تتبعها يؤدي حتما إلى التخلف والإنقاص من دورها .

– متابعة أيضا الأبحاث الجديدة و الإستفادة منها و من نتائجها و إكتساب الخبرة منها و بحث إمكانية تطبيقها محليا على حسب الظروف المتوفرة .

– ربط هذه المراكز مع القطاعات الصناعية عن طريق إنشاء خلايا داخل هذه المراكز تعمل على تسهيل عمليات الإتصال و الترابط و كذا التشابك مع قطاعات الإنتاج .

– عقد ندوات و إجتماعات دورية مع المؤسسات الصناعية من أجل الإسهام في بلورة إمكانية الإستفادة من نتائج البحث و التطوير و تطبيقها على أرض الواقع.

– العمل على تذليل العقبات و العراقيل التي تحول دون الإستفادة من نتائج البحث و التطوير وتأكيد أهمية هذا النشاط بالنسبة للقطاع الإنتاجي.

– إشراك القطاعات الصناعية في المشاريع التي تدعم الصناعة و التي تمر في مرحلة التجارب وجعل هذه القطاعات كمخابر عمل .

– إعداد خطط تطويرية لفهم الإحتياجات المحلية من تكنولوجيا و أبحاث و دراسات و تجسيدها على أرض الواقع و التعريف بها و بأهدافها .

### 3.دور قطاعات الإنتاج :

– تخصيص وحدات أو مكاتب مستقلة تعمل على الإهتمام بشؤون البحث و التطوير و دراسة مدى أهميته ومدى إمكانية الإستفادة منه.

– على المؤسسات الصناعة أن تدعم هذا الجانب عن طريق تخصيص ميزانية لتمويل مشاريع البحث والتطوير التي تعود عليها بالفائدة المادية .

– تبادل الخبرات الفنية و العلمية ما بينها و بين مراكز البحث و التطوير وذلك عن طريق إقامة ندوات ولقاءات التي من شأنها تبادل الأفكار والخبرات والآراء حول سبل التعاون و الشراكة فيما بينها .

– على المؤسسات المحلية مواكبة التطورات التي تطرأ على العالم و العمل على تطبيق التكنولوجيا الحديثة وتدريب عمالها على المستحدات في مجال نشاطها .

– إتاحة الفرصة للعاملين في قطاعات الإنتاج قصد المشاركة في نشاطات البحث و التطوير وتدريبهم على ممارسة العمل البحثي.

– توثيق العلاقة بين معاهد البحث و التطوير و قطاعات الإنتاج في سبيل حل المشكلات التي تعترض الإنتاج وكذا إكتساب المعرفة اللازمة عن طريق إبرام إتفاقيات و عقود و كذا إقامة مشاريع بحث و تطوير مشتركة ما بين الخبراء و العاملين في قطاعات الإنتاج.

– توفير مخابر بحث و تطوير داخل المؤسسات الصناعية في حد ذاتها و ربطها بمراكز البحث والتطوير المحلية و لما لا العالمية قصد الإستفادة بالقدر المستطاع من الخبرات و التجارب .

## المطلب الثاني: مؤشرات إقتصاد المعرفة

إن إقتصاد المعرفة و كغيره من الظواهر الإقتصادية لها العديد من المؤشات التي تحدده و تقيسه و حتى نقول أن هذا الإقتصاد فعلا إقتصاد معرفة علينا دراسة هذا الإقتصاد و مكوناته و مؤشراته قصد قياس مدى فعالية عنصر المعرفة في تفعيل النشاطات الإقتصادية الأخرى .

و في هذا المطلب سوف نقوم بتسليط الضوء على بعض هذه المؤشرات و لا نقول كلّ المؤشرات حيث أن تحديد المؤشرات إقتصاد المعرفة بشكل كلي لا يزال مستحيلا في الوقت الحاضر، و ذلك لعدّة

اعتبارات كون أن الظاهرة المدروسة "إقتصاد المعرفة" لا تزال تعرف جدلا واسعا ما بين الباحثين وكذلك لأنّها ما زالت لم تأخذ حظّها الوافر من الدراسة و التحليل كونها تعدّ ظاهرة حديثة، و نظرا أيضا لتشعّب مضامين إقتصاد المعرفة و لسرعة التطوّرات الحاصلة في هذا الإقتصاد .

لذا سوف نقول بإختصار هذه المؤشرات في هذه الدراسة حتى نستطيع إظهار مدى إندماج بعض الإقتصاديات في إقتصاد المعرفة و الإحصائيات الواردة في هذا المطلب تخصّ بعض البلدان المتقدّمة التي تعتبر فعلا إقتصادياتها إقتصاديات معرفة .

هذه المؤشرات يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما المؤشرات الهيكلية و المؤشرات البشرية فالمؤشرات الهيكليّة هي تلك المؤشرات المالية و الماديّة التي يتم من خلالها قياس مدى إندماج الإقتصاد في إقتصاد المعرفة و قد حدّدناها بثلاث مؤشرات هي :

– **المؤشر الأوّل**: نسبة الإنفاق على برامج البحث و التطوير من إجمالي الدخل الوطني الخام (**PIB**).

– **المؤشر الثاني**: نسبة تمويل نشاطات البحث و التطوير من طرف المؤسسات الإقتصادية، حسب النشاط الإقتصادي و حسب إنتمائها (محليّة، أجنبية) .

– **المؤشر الثالث**: الإبتكار "الذي هو الجسر الذي يمرّ من خلاله الإختراع إلى النشاط الإقتصادي"[1] .

أما المؤشرات البشرية فهي تدرس أساسا بنية إقتصاد المعرفة بشريا أي تركيبته البشرية، حيث تقيس لنا مدى إنتشار عنصر المعرفة داخل المجتمع ككل، حيث لابد أن يكون هذا المجتمع قابل لإستهلاك وانتاج وتبادل كل انواع المعرفة و الاهم من ذلك هو وعيه باهمية عنصر المعرفة، حيث ان العنصر البشري هو أصلا المحرّك الرئيسي لإقتصاد المعرفة فهو منتج للمعرفة من خلال الابحاث و الدراسات التي يقوم بها و هو المستهلك لهذه المعرفة سواء كانت مجرّدة كالكتب و البرمجيات أو مركّبة كمنتجات و خدمات، فهو إذن حجر الزاوية ( Piérre angulaire) في بناء إقتصاد المعرفة و سوف نقوم بحصر هذه المؤشرات بمؤشري رئيسيين و ليسوا شاملين:

– **المؤشر الأول**: عدد الباحثين بالنسبة لعدد العمال (الطبقة العاملة) .

– **المؤشر الثاني**: نسبة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال داخل المجتمع .

---

[1] د/ داني كبير معاشو، "أهمية الإختراع و الإبتكار في التنمية"، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2005، ص 183.

## الفرع الأول: نسبة الإنفاق على البحث و التطوير

يعتبر هذا المؤشر مؤشرا هاما حيث يعكس مدى الإنفاق على البحث و التطوير من إجمالي الدخل الكلي، و نظرا للثورة المعرفية التي عمت العالم حاليا و ظهور صناعات كثيفة المعرفة (**Hi-tech**)" أي إنتقال قوة العمل من الصناعات (**Manfacturing**) إلى إنتاج الخدمات و منتجات جل من خلالها و مخرجاتها غير منظورة (**Intangible**) أي معرفة[1]" و أصبح الإنفاق على برامج البحث و التطوير أمرا إلزاميا على الدول التي تريد جني إيرادات مادية كبيرة نظرا لما يوفره البحث و التطوير من عوائد مرتفعة إذا إستخدمت نتائجه أحسن إستخدام و فيما يلي سوف نستعرض هذا التمثيل البياني يبين لنا نسبة إنفاق بعض الدول المتقدمة في مجال البحث و التطوير .

الشكل 1: نسبة إجمالي الإنفاق على البحث و التطوير من الدخل الوطني الإجمالي GNP

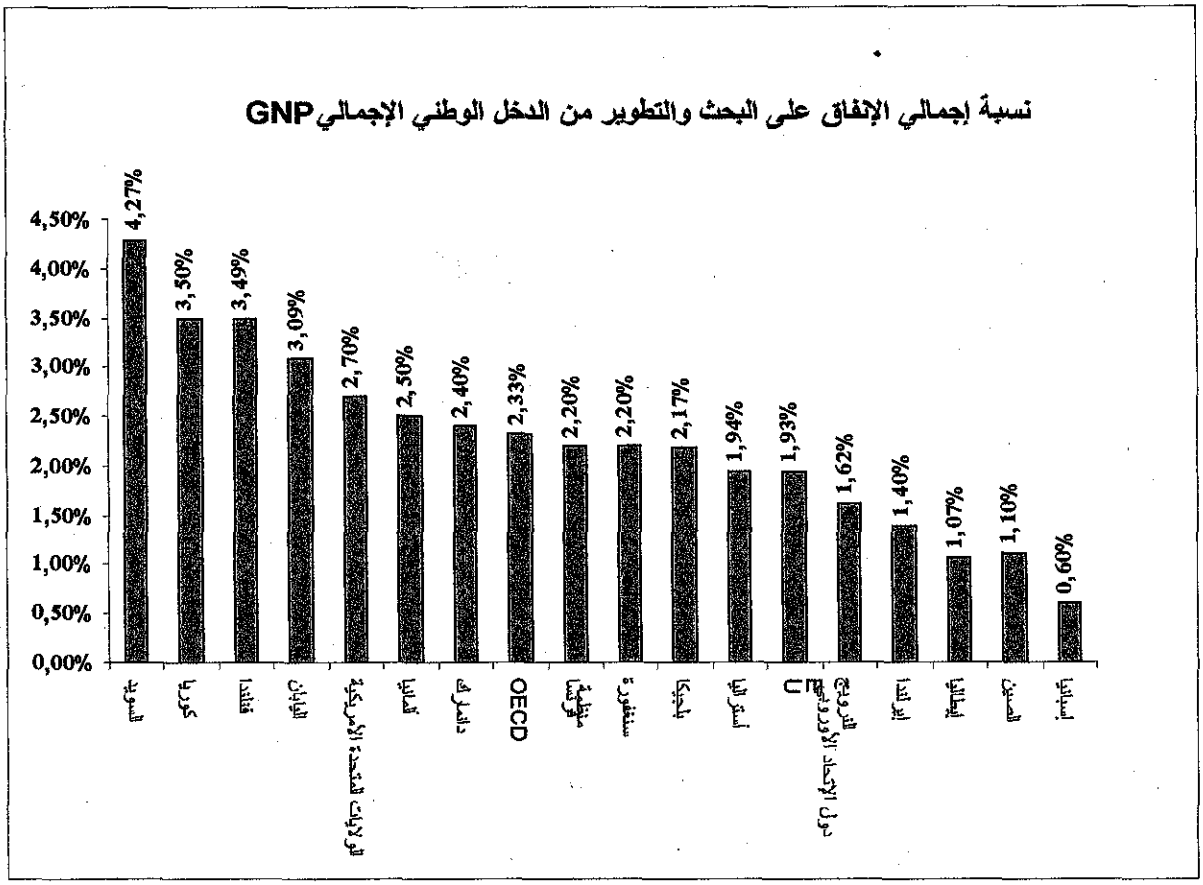


**المصدر:منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الموقع: www.oecd.org**

[1] د/ قويدر بوطالب، الإندماج في إقتصاد المعرفة، مرجع سابق ذكره، ص 255 .

من خلال ملاحظتنا للشكل السابق يبين لنا لماذا إحتلت بعض الدول الزيادة في إقتصاد المعرفة وإستطاعت إن تبين من إقتصاديات معرفية قائمة على عنصر المعرفة بشكل أساسي و يتجلى ذلك في نسبة إنفاقها على البحث و التطور من مجموع دخلها الإجمالي.

فنلاحظ أن بعض الدول مثل : السويدن كوريا ، فنلندا ، اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك خمسة أكبر نسب إنفاق على البحث و التطوير مما يجعلها تحتل المراتب الاولى في إقتصاديات المعرفة و تنفرد ببعض الصناعات ذات الكثافة المعرفية كصناعة البرمجيات و الكمبيوتر و الصناعة الإلكترونية و الإعلام والإتصال.

هذه الصناعة الدقيقة تحتاج إلى عمليات بحث و تطوير دائمة و متجددة حيث ان سرعة الإبتكارات وصغر دورة الحياة هذه المنتوجات يستلزم متابعة المستجدات التي تطرأ في هذا المجال و بصورة دائمة كي لا يكون هناك نوع من التخلف.

ثم نلاحظ بعض الدول الأخرى مثل فرنسا و ألمانيا حيث أن نسبة إنفاقهم أقل من نسبة إنفاق الدول الأولى كون إقتصادياتها تختص في إنتاج بعض المنتجات كصناعة السيارات و الصناعة الميكانيكية و صناعة التجهيزات التي تشتمل على كثافة معرفية أقل من المجموعة الأولى.

إن بناء إقتصاد المعرفة لا يأتي عن طريق الصدفة بل يجب أن يكون عن طريق بناء قاعدة معرفية في مجتمع أساسها البحث و التطوير حيث ان هذا الأخير يعتبر جوهر إقتصاد المعرفة و القلب النابض له ماله من نتائج معرفية هائلة تدمج في الإقتصاد سواء كمنتجات أو كوسائل إنتاج نظم إنتاج تعود بالفائدة على المؤسسة و الأفراد و الإقتصاد ككل.

لذا يمكن القول على الدول التي تريد أن تبني من إقتصادياتها إقتصاد المعرفة فإن البحث و التطوير يعتبر كعنصر مفتاح في هذه العملية .

## الفرع الثاني: نسبة إنفاق المؤسسات الإقتصادية على البحث و التطوير حسب القطاع

كما قلنا في السابق فإن عملية البحث و التطوير في إقتصاد المعرفة ليس فقط من مهام الحكومات وبرامجها ال بحثية و التطويرية بل إن المؤسسات الإقتصاديات تساهم و بشكل كبير في هذه العملية كونها هي المستفيد الأول منها ، و يمكن أن يكون هناك نوع من التشارك ما بين القطاع العام و الخاص قصد القيام بعمليات البحث و التطوير إذا ما كان هناك ضرورة في ذلك و إذا ما كانت الفائدة تعود على القطاعين معا .

و مثالا على ذلك سوف نأخذ الدولة **إيرلندا** لنرى مدى مساهمة القطاع الخاص في عمليات البحث والتطوير و مساهمة المؤسسات المحلية و الأجنبية في هذه العملية و ذلك حسب نوع النشاط الإقتصادي.

"فايرلندا دولة أوروبية تتربع حوالي **70000 كلم**$^2$ و يبلغ تعداد سكانها حوالي **3.8 مليون** ساكن "[1]

في سنة **2001** كانت تضم حوالي **1264** مؤسسة إقتصادية تنشط في عدة مجالات إقتصادية وتساهم في عملية البحث و التطوير سواءا عن طريق مخابرها الخاصة بها أو عن طريق التشارك و التعاون ما بين المخابر البحث و التطوير او الجامعات الخاصة أو الحكومية أو عن طريق التشارك مع المؤسسات الإقتصادية الأخرى.

و الجدول التالي يبين لنا مدى إنفاق المؤسسات الخاصة على البحث و التطوير و ذلك حسب قيمة إنفاقها و كذا حسب إنتمائها محليا أو اجنبية"[2].

| الانفاق السنوي على البحث والتطوير | من 100000 لأقل أورو | من 100000أورو إلى 500000 أورو | من 500000 أورو إلى 50.00000 أورو | من 2000.000 إلى 5000000 أورو | أكثر من 50.000.00 |
|---|---|---|---|---|---|
| مؤسسات محلية | 452 | 375 | 124 | 24 | 2 |
| مؤسسات أجنبية | 47 | 104 | 88 | 28 | 19 |

. **Ressource: building Irelands knowleadge economy , op-cit , p : 10-11**

1 Le petit larousse illustrie , op-cit , p 1457

[2] Building Ireland knowledge economy , rapport to the inter departement comitte on science technology immoration G.B, july 2004 , p :10-11

من الجدول نلاحظ ما يلي :

رغم صغر إقتصاد **الإرلندي** و إنخفاض عدد أفراده (سكان) فإننا نلاحظ عدد كبير من المؤسسات بالنسبة لعدد السكان.

نلاحظ أن المؤسسات الإقتصادية الصغيرة هي التي تشكل النسبة الأكبر من نسبة مساهمات المؤسسات في مجال البحث و التطوير.

المؤسسات الأجنبية تساهم هي الأخرى في عملية تمويل البحث و التطوير أي أنها تستثمر مباشرة في هذه العملية و لا تأتي بالابحاث من الدولة الأم.

و فيما يلي سوف نلاحظ من توزيع هذه المؤسسات الإقتصادية حسب النشاط أو القطاع الإقتصادي و ذلك بالنسبة للمؤسسات المحلية و كذا الأجنبية .

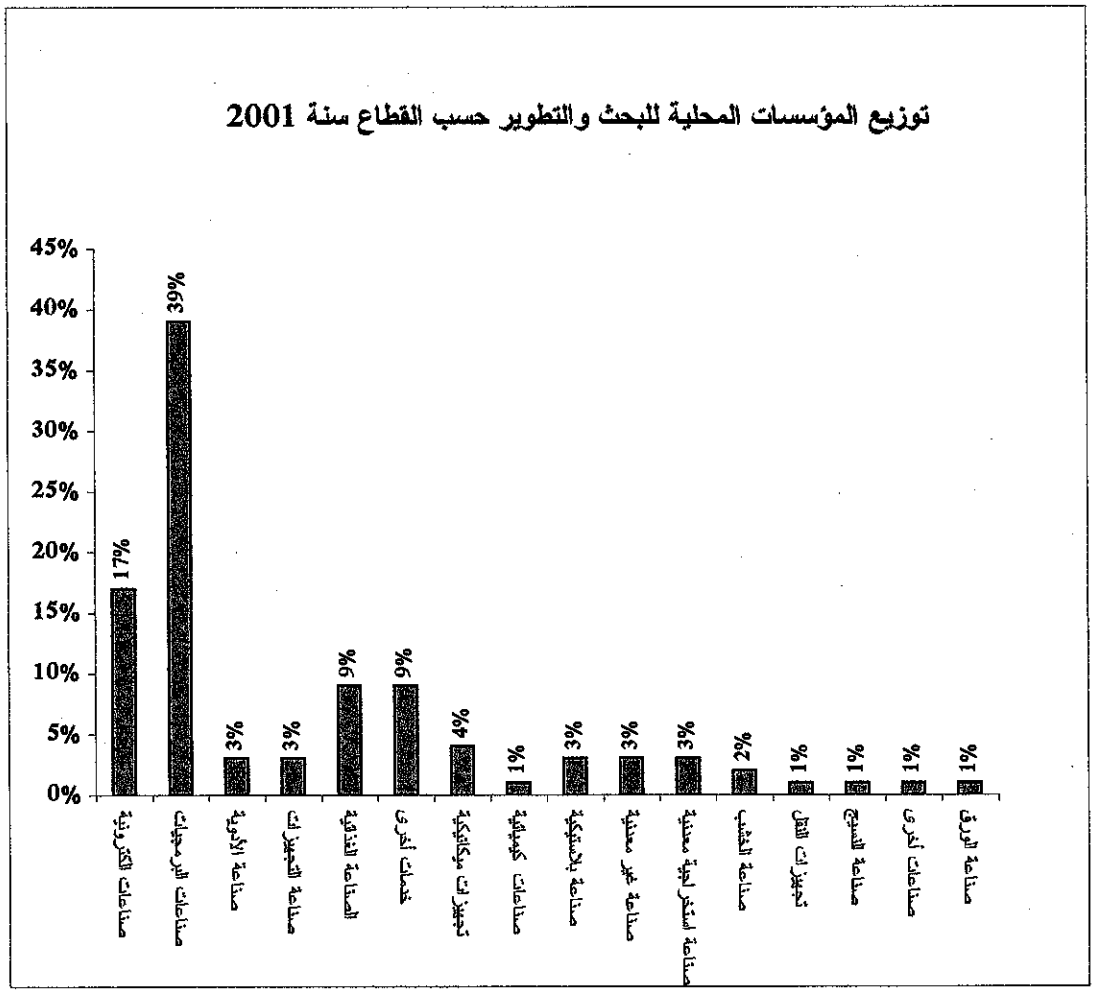


SOURCE : Building Ireland's Knowledge Economy.op.cit.p 11 .

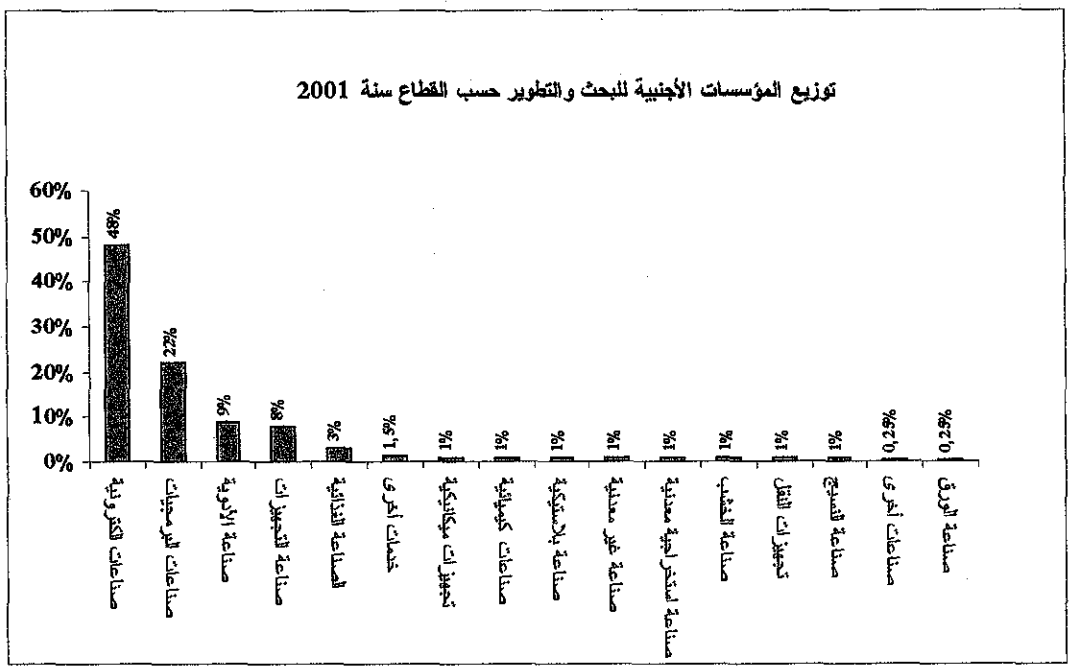


SOURCE : Building Ireland's Knowledge Economy.op.cit.p 12 .

عند ملاحظتنا للشكلين السابقين نفهم لماذا نعتبر إيرلندا حق دولة في طريقها إلى بناء اقتصاد المعرفة .

نلاحظ أن نسبة كبيرة من المؤسسات (المحلية أو الأجنبية) تنشط في مجال البحث و التطوير الخاص بالمنتجات أو الصناعات التي تعتبر من الصناعات ذات الكثافة المعرفية التي يتكون منها إقتصاد المعرفة كصناعة الإلكترونية والبرمجيات هذا بالإضافة إلى الصناعة الصيدلية ( صناعة الأدوية) التي تتطلب صناعتها كما هائلا ومتجددا من المعرفة.

و نظرا للتطور السريع في المنتجات الصناعية اليوم و إحتدام المنافسة ما بين الشركات الصناعية أصبح لزاما على هذه الشركات أن تخصص جزءا هاما من إيرادها للبحث و التطوير إذ هي إرادت أن تبقى في السوق و تزاول نشاطها الإقتصادي كون قوة المنافسة اليوم مبنية على المعرفة و البحث و التطوير.

## الفرع الثالث: الإبتكار

إن الإبتكار بشكل عام هو " إيجاد تطوير جديد أو تعديل على مادة أو عملية انتاجية أو خدماتية للحصول على عائد إقتصادي أو دفاعي"[1] .

و من ناحية أخرى يمكن القول أن الإبتكار ما هو إلا نتيجة لتفاعل مجموعة كبيرة من المعارف السابقة والجديدة من أجل الحصول على منتج أو عملية جديدة لغرض إقتصادي بالدرجة الأولى او دفاعي او صحي أوغير ذلك.

و نظرا للتطور الهائل في مجال الابتكار الذي صاحب الثورة المعرفية التي يشهدها العالم فإن عدد براءات الإختراع قد عرف نموا متزايدا و خاصة في السنوات الأخيرة من الإنتشار الواسع لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال و التي سهلت من مهمة الحصول على المعرفة فإن عدد براءات الإختراع تزايد منذ سنة **1995** و التي تعتبر من السنوات التي شهدت إنفجارا في إستعمال الإنترنات في العالم.

و في الشكل التالي سوف نلاحظ هذا التطور في عدد براءات الإختراع.

الشكل 1 : تطور عدد البراءات الإختراع في العالم سنة **1985-2004**

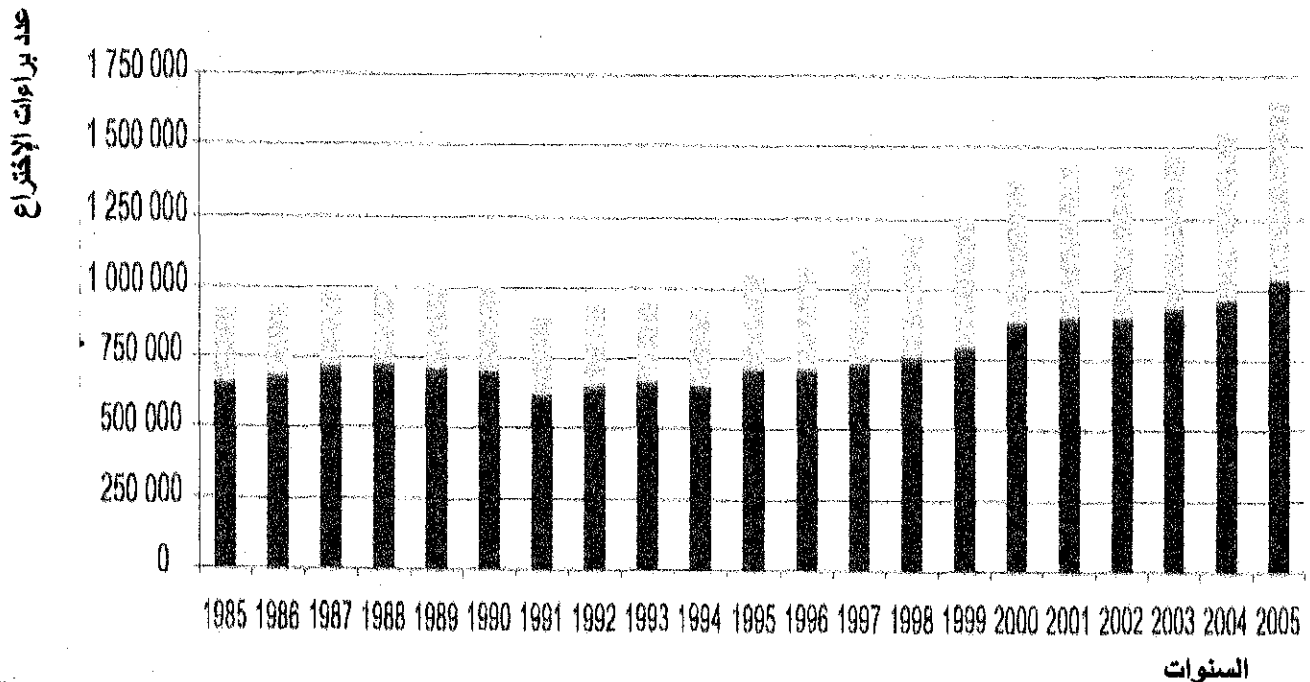


Source :base de données statistiques de l'OMPI : www.wipo.org.

[1]-د/كمال رزيق ، إيطار الإبتكار ، مجلة العلوم الإقتصادية ، جامعة سيدي بلعباس ، سنة 2005 ، ص119 .

نلاحظ من الشكل السابق انه :

بلغ عدد براءات الإختراع في العالم سنة **1985** حوالي **884400** إختراع ووصل سنة **2005** حوالي **1660000** إختراع سنويا أي هناك زيادة تقدر بـــاكثر من **87.6 %** في عدد براءات الإختراع السنوية خلال 20سنة.

و كذلك نقول أن منذ سنة **1995** بدأ النمو في عدد الإختراعات بصورة مستمرة خلافا لما كان في السابق حيث كان النمو غير مستمر و هذا لا يفسر سوى بأن منذ سنة **1995** كان هناك بداية للإنتشار الواسع لتكنولوجيات الغتصال و المعلومات مما سهل مهمة الحصول على المعرفة والمعلومات .

في سنة" **1995** كانت نسبة الزيادة في عدد براءات الإختراع **4.75%**و قد كان هناك زيادة في الدخل الإجمالي العالمي تقدر بـــ **5.6%**"[1] مما يؤدي بنا إلى القول أنه هناك علاقة ما بين عدد براءات الإختراع و النمو الإقتصادي حيث أن الإبتكار (الإختراع) يؤدي بالضرورة إلى النمو الإقتصادي .

هذا فيما يخص تطور عدد براءات الإختراع في العالم و فيما يلي سوف نلاحظ توزيع عدد براءات الإختراع على دول العالم و الشكل التالي يبين لنا هذا التوزيع.

[1] OMPI : rapport sur les brevets ,édition 2006 p15 sur le site :www.wipo.int

**الشكل رقم 1: توزيع الاختراع بالنسبة للدول سنة 2004**

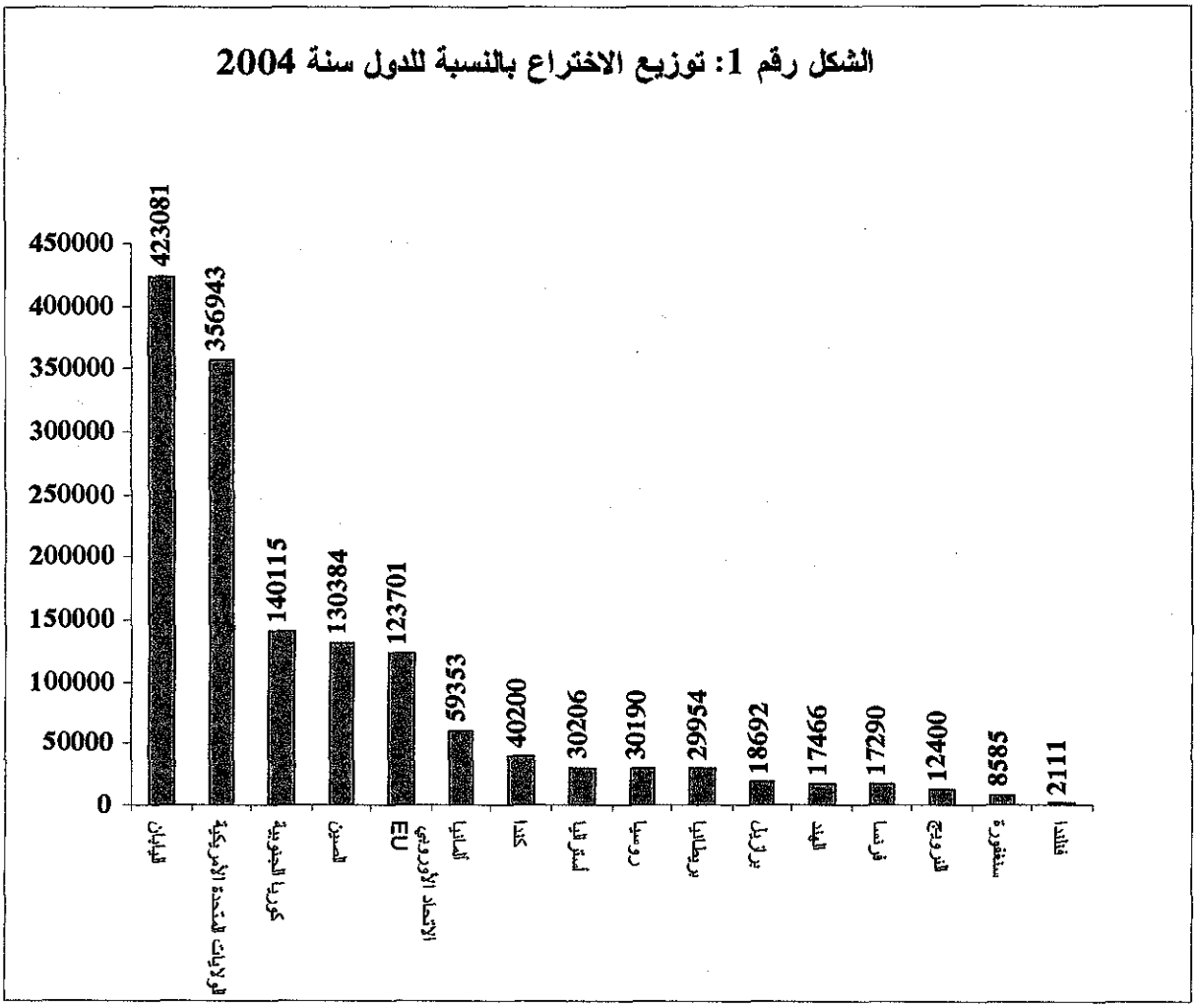


Source : Base de données statistique de l'OMPI . sur le site : www.wipo.org

نلاحظ من الشكل السابق أن :

هناك دول هي " **اليابان** و **الولايات المتحدة الأمريكية** و **كورية الجنوبية** و **الصين** بالإضافة إلى **الإتحاد الاوروبي** يستحوذون على **75%** من براءات الإختراع المسجلة في عام **2004**"[1] .

و هذه النسبة نسبة ثابتة منذ السابق و هذا ما يفسر لنا مدى إستحواذ هذه البلدان على الصناعة العالمية وخاصة منها تلك الكثيفة المعرفة (**He-thec**) .

[1] OMPI : rapport sur les brevets ,édition 2006 p22 sur le site :www.wipo.int

توزيع براءات الإختراع يحدده عامل آخر ألا و هو عدد السكان أي أن الصين ذات الكثافة السكانية الكبيرة و كوريا الجنوبية التي تمتاز بكثافة سكانية أقل و لكن عدد البراءات فيها أكثر من التي هي في الصين ونفس الشيء بالنسبة **لليابان** .

أو من جهة أخرى نلاحظ أن عدد براءات الإختراع في **ألمانيا** أقل من التي هي في **الصين** و لكن "عدد سكان **الصين** أكثر من عدد سكان ألمانيا بأكثر من **13 مرة**"[1] و لذا نقول أن الإختراع في **ألمانيا** أكثر من الذي هو في **الصين** نسبيا .

من هذه الاشكال السابقة نلاحظ أن الإبتكار ما هو إلا نتيجة نهائية و أساسية لعملية البحث والتطوير وهو ما لاحظناه مما سبق أي أن الدول التي تخصص نسبة كبيرة من دخلها الوطني للبحث و التطوير هي التي تستحوذ على أكبر نسبة من الإبتكار و بالتالي هي الدول التي تهيمن الصناعات الكثيفة المعرفة وتتقاسم الاسواق العالمية في هذا المجال.

إذن يمكننا القول أن مؤشر الإبتكار هو من بين المؤشرات الأساسية لمعرفة إن كان هذا الإقتصاد حقا إقتصاد المعرفة أم لا.

## الفرع الرابع: نسبة الباحثين بالنسبة لعدد العمال

إن الباحثين أو المبتكرين للمعرفة من أهم الافراد في المجتمع و يعتبرون من أهم الموارد بالنسبة للإقتصاد ككل المؤسسات بشكل عام .

و السمة الرئيسية لإقتصاد المعرفة في هذا الجانب أي أن هذه الإقتصاديات تقوم أساسا على إيجاد باحثين ومبتكرين من أجل إستغلال قدراتهم أحسن إستغلال و ذلك عن طريق توفير نظام تعليمي قادر خلق المبتكرين أو عن طريق الإهتمام و تطوير المواهب أو عن طريق جلب المبتكرين من أنحاء العالم بتوفير مناخ معيشي و إجتماعي مريح قصد جلبهم للإقامة وكذا الإنفاع من بحوثهم و اعمالهم .

و عند دراستنا لإقتصاديات المعرفة نلاحظ ذلك الكم الهائل من الباحثين و المبتكرين المتوزعين على كل القطاعات خاصة تلك التي تتطلب دراسات معمقة و متواصلة كصناعة البرمجيات و الإلكترونيك والصيدلة

[1] Le petit larousse , illustre op-cit, p : 1151 , p 1274

أين الإبتكار متجدد و بصفة سريعةحيث أن هذه الإختصاصات تتطلب متابعة متواصلةللمستجدّات مما يجلب إليها عدد كبير من الباحثين كون الدراسات فيها لا متناهية و متجدّدة .

و النسبة التي تقيس لنا مدى مساهمة المفكرين و الباحثين و المبتكرين في إقتصاد المعرفة هي نسبة المبتكرين أوالباحثين لعدد العمال في الإقتصاد، و بذلك توضح لنا هذه النسبة مدى إنتشار عملية البحث والتطوير ما بين القوى العاملة .

و فيما يلي نستعرض هذا الشكل البياني الذي يبني لنا عدد الباحثين لعدد العمال في بعض البلدان التي تعتبر رائد في إقتصاد المعرفة .

**الشكل 1:** عدد الباحثين بنسبة لكل **1000** عامل .

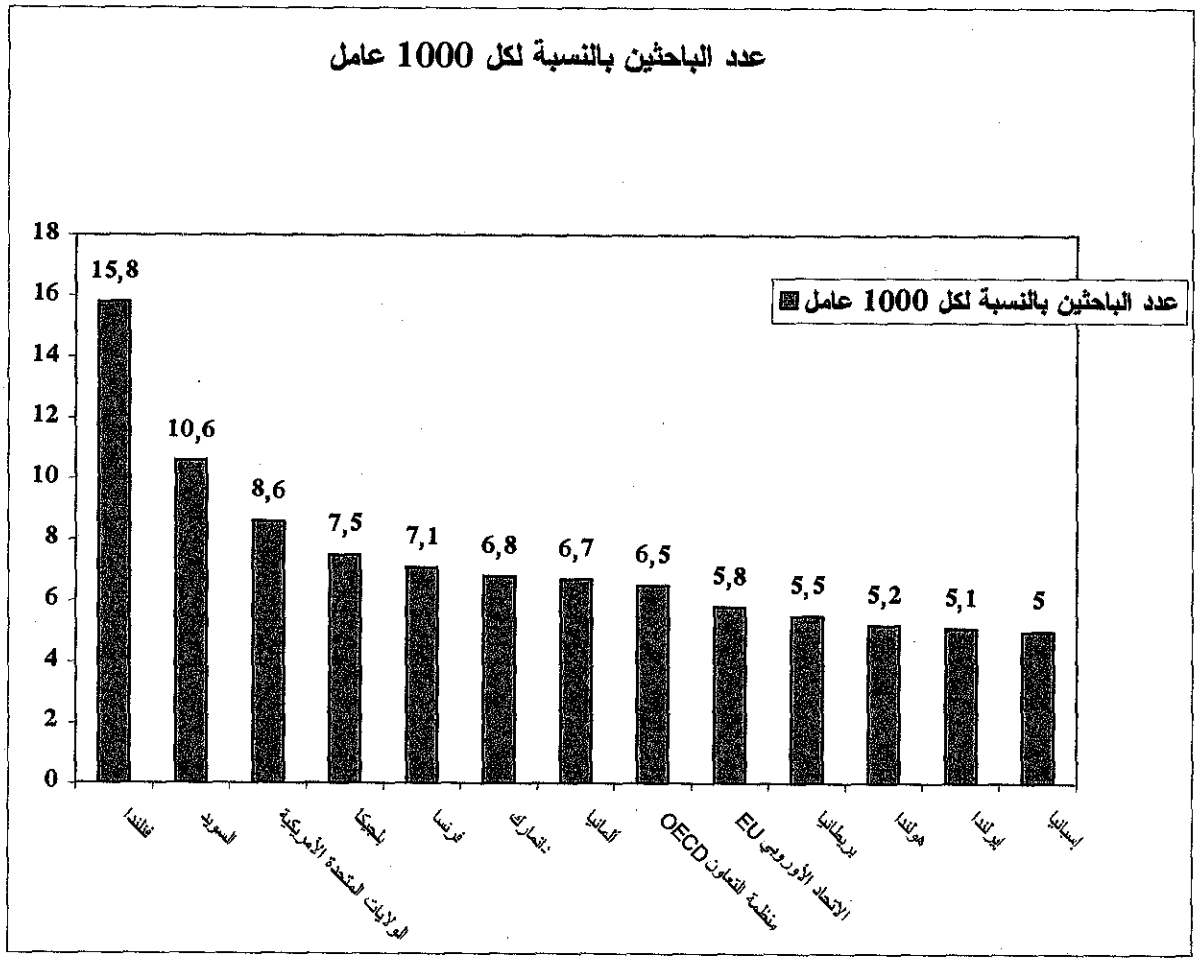


SOURCE: building Irland's knowledge economy.op-cit, p17

يمكن ملاحظة من الشكل التالي :

تصدّر كل من **فنلندا** و **السويد** لقائمة الدول التي يجاد بها اعلى نسب باحثين من مجموع القوى العاملة، و هذا راجع بصورة أساسية لهيكل إقتصاد هذه الدول المبني أساسا على انتاج المنتجات الكثيفة المعرفة و صناعة البرمجيات، الاتصالات، الصناعة الإلكترونية.

تتمتز هذه الدول بكثافة سكانية منخفضة "حيث يبلغ عدد السكان في فلندا حوالي **5** مليون نسمة والسويد حوالي **8.9** مليون نسمة" [1] حيث أن مؤشر عدد براءات الإختراع لا يعتمد عليه لصورة كلية حيث أنّ عامل عدد السكان يزيد من عدد براءات الإختراع فإذا إرتفع ارتفعت و إذا انخفض انخفضت .

و إذا قارنا بالنسبة للدول المتبقية فإننا نلاحظ أن جميع هذه الدول لها نسبة كبيرة من عدد الباحثين الذين يقومون بتزويد و إثراء المجتمع بصفة عامة و الإقتصاد بصفة خاصة بأبحاثهم المفيدة للصالح العام .

و زيادة عن الباحثين بالنسبة لعدد العمال لا يقابه سوى الزيادة في نسبة المعرفة المتداولة داخل النشاط الإقتصادي و انتشارها عبر كل النشاطات و القطاعات مما يزيد من قوة و انتاجية العمال .

و الباحثين يعتبرون أهم عنصر إنتاج في إقتصاد المعرفة و الحصول على خدماتهم يعتبر من أولويات المؤسسات الإنتاجية الناجحة، حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ "عدد العلماء و المهندسين في الدول المتقدّمة يشكل عشرة (**10**) أضعاف ماهو موجود في الدول النامية" [2]، هذه الفجوة ما بين الدول المتقدّمة و دوا العالم الثالث مستمرّة في الاتساع لأنّ الأولى تزيد من تركيزها على تكوين الباحثين و العلماء محليّا أو عن طريق إستردادهم من الدول النامية( هجرة الأدمغة) و الدول النامية الأخرى تزيد من إهمالها لهذه الطبقة مما يسمح بإنتقالها من الجنوب نحو الشمال .

## الفرع الخامس: نسبة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المجتمع

إن الإنتشار الواسع لإستخدام التكنولوجيا المعلومات و الاتصال (**TIC**) في المجتمع يعد مؤشرا هاما لقياس مدى إندماج هذا المجتمع في إقتصاد المعرفة و هو يعبر بصدق على ان الإقتصاد ككل يعتمد بصورة متقدّمة على هذه التقنيات الحديثة من أجل تسيير أعمالها سواء كانت مؤسسات إقتصادية (أي أفراد معنويين) أو أفراد طبيعيون يستخدمون هذه التقنيات من أجل أشغالهم اليومية .

---

[1] le petit larouce illustré. Op.cit, p 1364-1746 .

[2] د/ فليح حسن خلف، إقتصاد المعرفة، جدار لكتاب العالمي، الاردن، 2007، ص 30 .

و التمثيل البياني يمثل:"نسبة إستخدام الأنترنيت لدى الافراد البالغين 11 سنة فما فوق في فرنسا"[1] :

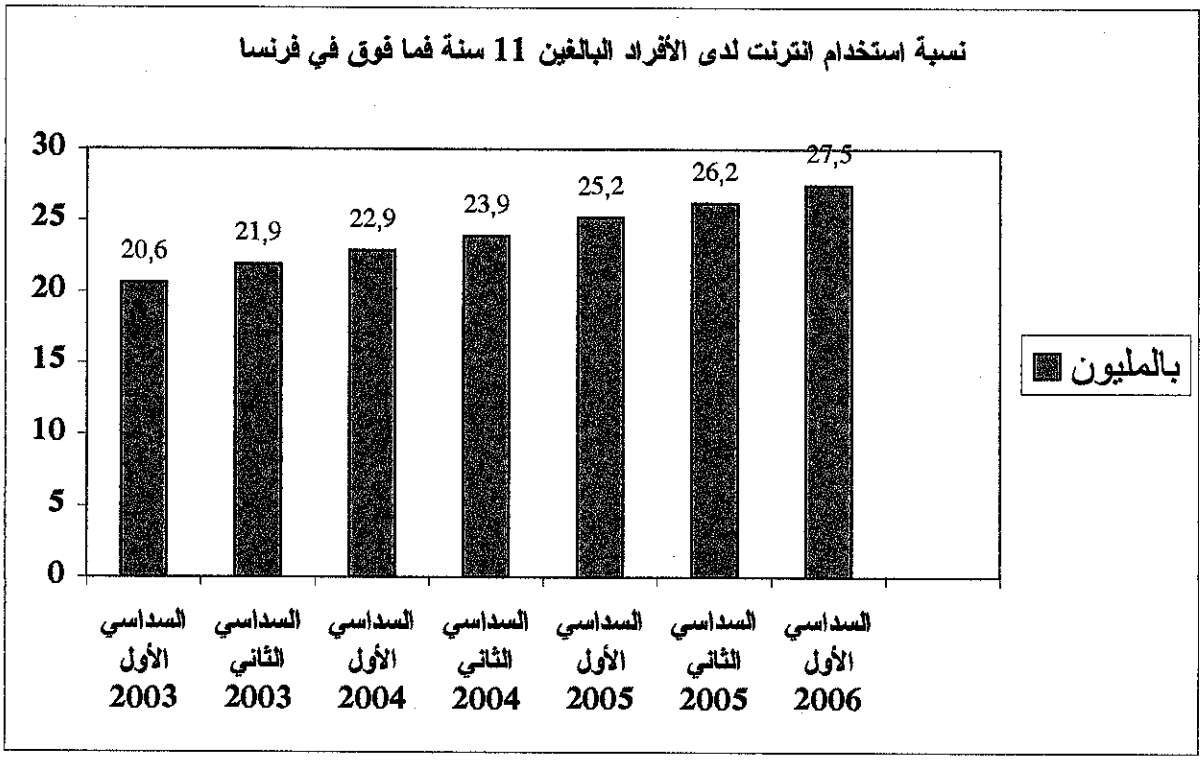


**source :**

هذا المؤشر يحدد عدد مستعملي الانترنيت بصفة مستمر و ذلك من أماكن عملهم أو منازلهم أوفضاءات الأنترنيت **(cyber cafe)** و الذين يبلغون **11** سنة فما فوق في فرنسا، حيث يبلغون **27.5** مليون مستعمل للأنترنيت ما يمثل أكثر من نصف سكان فرنسا (على حسب شريحة **11** سنة فما فوق)، هذا ما يجعلها في المرتبة الثانية في الاتحاد الأروبي و ما يبين لنا حقا مدى إندماج الإقتصاد الفرنسي في إقتصاد المعرفة و الإنتشار الواسع لتكنولوجيات المعلومات و الاتصال في فرنسا .

[1] Ministére de l'Economie des finances et l'Industrie ,tableau dde bord de l'innovation 16éme edition , France, novembre 2006, p07

و التمثيل البياني التالي يبين لنا المؤسسات المرتبطة بالأنترنات في سنة 2005في بعض الدول الاوروبية [1].

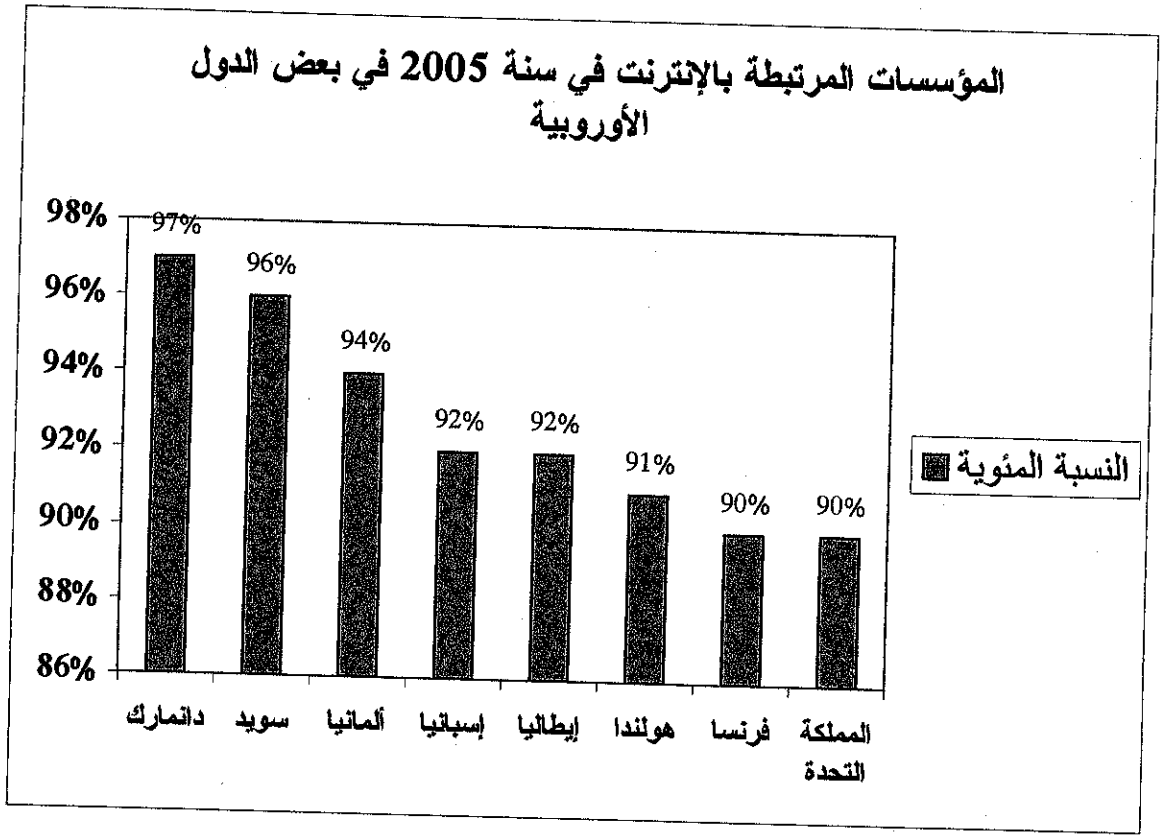


Source : ministère dèlèguè d'industrie sur le site : www.industrie.gouv.fr .

إن هذا التمثيل البياني يبين لنا حقا مدى تحول إقتصاديات هذه البلدان إلى إقتصاديات معرفة، عند ملاحظتنا لنسبة المؤسسات التي ترتبط بالأنترنيت سواء كان لها موقعا خاصا بها على الشبكة أو أنها تقوم بإدارة أعمالها على شبكة الأنترنيت و هذا الأمر هام جدّا كونه يوضح مدى تطوّر المؤسسات الإقتصادية في هذه البلدان و إذا ما قارنّ هذا في الجزائر نجد أنّ مؤسسات حكومية هامّة أو وزارات لا تمتلك موقعا إلكترونيا في شبكة الأنترنيت .

[1] Ministére délégué d'industrie. Tableau de bord de commerce éléctronique, France. 07eme édiction Mars 2006, p 22.

## المبحث الثالث: دور تكنولوجيات المعلومات والإتصال في إقتصاد المعرفة

لقد ساهمت تكنولوجيات المعلومات و الإتصال بشكل كبير في ظهور إقتصاد المعرفة حيث أن البعض قد اعتبر هذه التكنولوجيات و الإستثمار فيها هو "عصب إقتصاد المعرفة"[1]، أي أن الإستثمار في هذا المجال وإقامة بنى تحتية (**Infrastructure**) في هذا المجال يسهل عملية الإندماج في إقتصاد المعرفة.

حيث أشارت جمعية **الامم المتحدة** للعلوم و التكنولوجيا من أجل التنمية (**UNCSTD**) أنه على الدول النامية على هذا الجانب، حيث أن استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لغرض إقامة قاعدة معلوماتية مكلفا وعدم إستعمالها يكون أكثر كلفة .

إننا نعيش اليوم ثورة تكنولوجية هائلة كثرت فيها مصادر المعرفة و اصبحت في متناول الجميع وجعلت من العالم قرية صغيرة مترابطة فيما بينها بفضل هذه التكنولوجيات الحديثة التي ألغت الحواجز الزمانية و المكانية بين سكان المعمورة و سهلت عملية الإتصال فيما بينهم، و انتشرت هذه التكنولوجيات في جميع النشاطات الإنسانية وأصبحت مفتاح المستقبل و وسيلة لا غنى عنها و لا عجب إذا غيّرت اليابان المؤشر الأمية فالأمي في اليابان ليس من لا يعرف القراءة و الكتابة فحسب بل حتى الذي لا يحسن استخدام تقنيات المعلومات و الإتصال .

إن الإستثمار في هذه التكنولوجيات أمر إلزامي في هذا الوقت بالنسبة للدول أو المنظمات (المؤسسات) فبالنسبة للدول عليها أن تدخل هذه التكنولوجيات في جميع النشاطات مجتمعها إن هي أرادت أن تبقى على إتصال بالعالم الخارجي و كذا مسايرة التطورات الهائلة التي تحدث يوميا، و بالنسبة للمنظمات(المؤسسات) فإن هذه التكنولوجيات تعتبر كنافذة لها على العالم الخارجي فمنظمات اليوم مهما إختلف نوع نشاطها فإن هذه التكنولوجيات تعتبر المحرك الرئيسي بها و لا يمكن الإستغناء عنها و هناك من المؤسسات حصول أي عطب أو توقف لهذه التكنولوجيات إلى توقفها تماما و شلل نشاطها، و في إقتصاد المعرفة تعتبر تكنولوجيا المعلومات والإتصال (**TIC**) القلب النابض له و المحرك الرئيسي لنشاطته، فهذه التكنولوجيا و ما تقدمه من معرفة عن طريق مختلف فروعها خاصة الانترنيت أصبحت المصدر الرئيسي للإقتصاد المعرفة توفره له من معلومات و معرفة قصد إستخدامها في إنتاج معارف و معلومات جديدة .

---

[1] أد/ قويدر بوطالب، الإندماج في إقتصاد المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص 256 .

كما أن الصناعة الرائدة في إقتصاد المعرفة هي صناعة تكنولوجيا المعلومات و الإتصال خاصة ما يعرف بالبرمجيات التي تمتاز بكثافة المعرفة التي تدخل في تكلفة إنتاجها .

- إذن ما هي هذه التكنولوجيات للإعلام و الإتصال ؟

- و ما هي مكوناتها ؟

- و كيف تؤثر في إقتصاد المعرفة ؟

- و ماهي أهم النشاطات الإقتصادية التي ظهرت بظهور هذه التكنولوجيات ؟

## المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المعلومات والإتصال (TIC)

كانت أنظمة المعلومات التقليدية في الماضي تقوم بجمع المعلومات و معالجتها وتخزينها ونشرها وإستخدامها قصد تحقيق هدف معين إعتمادا على الأساليب البسيطة مثل الإتصال المباشر أو عن طريق المراسلات (البريد) أو عبر الهاتف و الفاكس، و مع ظهور تكنولوجيات المعلومات والإتصال الحديثة أصبحت هذه الأخيرة تمثل عصب أنظمة المعلومات في إقتصاد المعرفة و يقصد بتكنولوجيا المعلومات و الإتصال " أنها مجموعة من الأدوات التي تساعدنا في إستقبال المعلومة و معالجتها و إسترجاعها وطباعتها و نقلها بشكل إلكتروني سواء نص أو صورة أوفيديو و ذلك بإستخدام الحاسوب "[1] .

و قد عرفها الدكتور **ط.عبد الحق** : "هي مجموعة من المواد العلمية و التقنية الخاصة بمعالجة المعلومات بواسطة وسائل أوتوماتيكية ، لذلك فهي عند **الأمريكيين** تعبر عن علم الحاسوب(**Computer science**)[2]

و عرفتها الأستاذة **سناء عبد الكريم الخناق** : "تكنولوجيا المعلومات و الإتصال تعبر عن مجموعة من المكونات المادية ، البرمجيات ، الإتصالات ، البيانات و الأفراد التي تستخدمها المنظمة في إستقبال البيانات والمعلومات و خزنها و معالجتها و إسترجاعها بإستخدام برمجيات متعددة الوسائط ( سمعية بصرية ، نصية)[3].

و من خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن تكنولوجيات .

---

[1] د/ الزغبي حسن علي ، نظم المعلومات الإستراتجية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005، ص 27 .
[2] د/ ط.عبد الحق، المعلوماتية، قصر الكتاب ، الجزء الأول، الجزائر ، 2000 ، ص 1 .
[3] أ/ سناء عبد الكريم الخناق ، دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في عمليات إدارة المعرفة ، الملتقى الدولي حول إقتصاد المعرفة ، جامعة بسكرة 2005 ، ص: 247 .

و من خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن تكنولوجيات المعلومات و الإتصال هي تلك المعدات والأدوات و البرمجيات و الشبكات التي ظهرت في العقود الأخيرة التي تعمل على نقل تخزين و تحليل و توزيع المعلومات سواء كانت المعلومات عبارة عن ( سمعية ، بصرية أو نصية) .

إذن لفهم محتوى هذه التكنولوجيات سوف تقوم بدراسة مكوناتها و التعريف بها كل على حدى حيث إرتأينا إلى أن نقسم هذه التكنولوجيات إلى ثلاثة مكونات رئيسية أولا المكونات المادية ثم البرمجيات وفي الأخير الإتصالات ( الشبكات).

## الفرع الأول: المكونات المادية

فيما مضى كان إستعمال الحاسوب يقتصد على مجموعة معينة من العلماء النابغين و تعود ملكيته للدولة بسبب كبر حجمه و إرتفاع تكلفته،" لقد كان الحاسوب **ENIAC** (**1946**) يشغل حيزا قدره **23م$^3$** و مساحة قدرها **135م$^2$** و يزن **30** طنا أما اليوم فهو في متناول الجميع إذا يمكن وضعه فوق المكتب على مقربة من مستعمله نظرا لصغر حجمه و إنخفاض تكلفته فمثلا الحاسوب المحمول( **Satellite toshiba 2180 CDT**) **3** كلغ ويشغل حيزا قدره (**43× 259× 309**) ويشغل حيزا قدره (**43×259×309**) = **147977319 ملم$^3$**"[1].

فالحاسوب في مفهومه آلة إلكترونية مبرمجة بغرض معالجة المعلومات الرقمية فيقوم بحساب وترتيب وإحداث بعض التغييرات على ما يقدم له من معطيات تتعلق بها كيفية و صحة النتائج المحصل عليها و نؤكد أن الحاسوب لا ينشئ المعلومات و إنما ينظمها.

و يتكون الحاسوب من عدة عناصر يمكن أن نصنفها إلى جزئين رئيسين هما الوحدة المركزية والأجهزة المحيطة[2] .

### 1.الوحدة المركزية : (Unité centrale)

هي الوحدة الأساسية في الحاسوب التي تتم كل العمليات الخاصة بمعالجة المعلومات كما يتم تخزين المعلومات بها و هي أيضا تضم عدة مكونات بها :

---

[1] د/ ط.عبد الحق ،المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 2.
[2] د/ ط.عبد الحق ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 ، 36 .

1.البطاقة الأم( **Carte mère/ main bord**) مع مختلف عناصرها .

2.علبة التغذية (**Boite dalimentation**) .

3.الذاكرة المركزية الحية (**Ram** ) و الميتة (**Rom**) .

4.وحدة القرص المرن (**Unité de disquette /Floppy**) .

5.وحدة القرص البصري (**DVD - ROM-CD-ROM** ) .

6.وحدة الشريط المغناطيسي (**Devideur/Streamer**) .

7.وحدة القرص المغناطيسي البصري (**Magnéto-optique**) .

**2.الأجهزة المحيطة (Élément périphérique) .**

و هي التي تمكن المستعمل من التخاطب و تبادل المعلومات بينه و بين الآلة و تتمثل فيما يلي :

**1.الشاشة (Ecran/Monitor/display)** :هي جهاز محيطي يتخصص لتبين المعلومات .

**2.لوح المفاتيح (Clavier /Keybord)** : جهاز محيطي يتخصص لإدخال المعلومات يدويا .

**3.الفأرة (Sourie/Mouse)**: جهاز محيطي يتخصص لتحفيز إختيارات البرامج التطبيقية و تنفيذ بعض الأوامر بإستعمال الشاشة .

**4.**يرفق الحاسوب بأجهزة إضافية محيطية أخرى (**pèriphèriques/peripherals**) مثل:

- **الطابعات (Imprimantes /Printers)**: الطبع الوثائق و الرسومات .

- **الماسحات (Scanners)** : تسمح بتحويل الوثائق المكتوبة و المرسومة و الصور إلى ملفات معلوماتية قابل للإستغلال من طرف الحاسوب .

طاولات التشغيل الرقمي (**Tables digistaliser**)

و إلى غير ذلك من العناصر المحيطية الأخرى كالأقراص الصلبة ، الأقراص المرنة و البصرية ، طاولات التخطيط ....وغيرها .

## الفرع الثاني : البرمجيات

يصطلح اليوم على تسمية البرمجيات ( **Logiciels/software**) بمجموعة البرامج (**Programme**) التي تحدث معالجة ما على الحاسوب و تساعده على آداء مهام المطلوبة منه .

و البرامج هي مجموعة من التعليمات (**Industructions**) المرتبة و المنسقة منطقيا و المكتوبة بإحدى لغات البرمجة (**Languages**) و التي نحصل بتنفيذها على معالجة المرجوة، و البرامج نوعان :

- برامج خاصة بالنظام المعلوماتي .
- برامج خاصة بالمستعمل ، و التي تدعى بالبرامج التطبيقية .

و في الوقت الحالي نظرا لأهمية البرمجيات نجد أن قسم البرمجيات ( في المؤسسات مثلا) يستهلك نسبة عالية من قيمة الإستثمار الإجمالية للمشاريع المنفذة .

أما مجالات إستعمال برامج ( البرمجيات) متحددة و متنوعة تشمل كل النشاطات البشرية المهنية منها واللامهنية و سوف نذكر بعض أنواعها :[1]

**1.أنظمة التشغيل:(Systèmes d' exploitation /opérating systèmes) .**

هي كل البرامج القاعدية التي تتحكم في تسيير و مراقبة مكونات الحاسوب و عملها و بدونها لا يمكن للحاسوب أن يتعرف على العناصر المرفقة به (الأجهزة المحيطية **périphériques** ).

**2.لغات البرمجة(languages de programmation/programming de languages) :**

هي برمجيات تسمح بتطوير برامج معلوماتية أخرى (برامج تطبيقية) لصالح المستعمل نذكر منها :

**Html , Java, Visuel C++ , Delphi, Visual Basic.....**

**3 .النشر بمساعدة الحاسوب (P.A.O) (Publication Assistée Par Ordinateur )**

هي مجموعة البرمجيات المكتبية (**Bureautique**) التي تنتج و تطبع الوثائق المختلفة نصوص، الجداول الرسوم ، الصور ...إلخ و منها :

---

[1] د/ طـ عبد الحق سبق ذكره ، جزء 2 ، ص 17 – 24 .

**Winword,Word Perfect ,Exel ,Ami pro,Page Maker,Lotus,Improo.....**

**4.التصميم بمساعدة الحاسوب (C.A.O) : Conception Assistée Par Ordinateur**

هي برمجيات منخصصة و ذات توجهات مهنية تساعد المصممين على إنشاء و إختراع الأشكال والرسومات المجسمة و غير المجسمة في المجالات الصناعية : الميكانيك ، الرسم الصناعي .... إلخ نذكر منها :

**Volum 4D-Corel Cad , Designer , Autcad...**

**5.برامج الصناعة بمساعدة الحاسوب (E.A.O): (Fabrication assistée par ordinateur)**

هي تلك البرمجيات التي تتحكم في مختلف مراحل التصنيع الآلي للقطع التي تدخل في هي تصميم الآلات .

**6.التعليم بمساعدة الحاسوب (E.A.O): (Enseignement Assistée Par Ordinateur):**

هي البرمجيات التي تساعد على التعليم و رفع المستوى البيداغوجي و التربوي للدراسين على مختلف مستوياتهم و فئاتهم .

**7.أنظمةإدارة قواعد المعطيات(SGBD)(Systèmes de gestion des bases données):**

هي البرمجيات التي تنشأ و تنظم المعطيات (البيانات) على شكل قواعد معطيات كما أنها تسمح بالتعرف على محتواها المستعمل منها :

**Foxpro, Paradox , Access** و غيرها .....

**8. بروتوكولات الإتصال و أنظمة الشبكية :**

تشكل الحاسبات شبكة (**Réseau/Network**) إذا كانت فيما بينها بواسطة قنوات إتصال وفقا لقواعد أوبروتوكلات إتصال خاصة تسمح لعناصر الشبكة بالتخاطب فيما بينها و تبادل المعطيات و من بين هذه البرمجيات الشبكية :.... **Windows , Nouvell Netware** .

## الفرع الثالث: الإتصالات (الشبكات)

"شبكة الحاسب (**Comptuter Network**) هي :" مجموعة من الحاسبات تكون مرتبطة فيما بينها بخطوط فيما بينها بخطوط إتصال سلكية أو لا سلكية بحيث يمكن لمستخدميها المشاركة في الموارد المتاحة و نقل وتبادل المعلومات و قد تكون مجموعة من الحاسبات قد تكون شخصية مرتبطة معا ، أو حاسبا كبيرا ترتبط به الطرفيات (**Terminals**)"[1].

و "أطلق مصطلح ( الشبكات) (**Networks**) منذ منتصف الستينات ، بدلا عن مصطلح "نظم "والشبكة هي مصطلح معلوماتي يقصد بـــ :"هي مجموعة مواد ، و معدات معلوماتية متصلة ببعضها البعض "[2].

و إذا أردنا أن نقوم بتصنيف أنواع الشبكات سوف نصنفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي :

**الأنترنات (Internet)** : هي شبكة عالمية من الحاسبات الأنترانت **(Intranet)** : هي الشبكة المحلية من الحاسبات .

**الإكسترانت (Extranet)** : هي تزواج ما بين الأنترنت و الأنترانت .

و الهدف من إقامة هذه الشبكات هو تبادل المعلومات سواء دوليا عن طريق الأنترنات أو محليا داخل المؤسسة أو وحداتها من خلال الأنترينت و يمكن الربط ما بين هذه الشبكتين حتى يتسنى للمؤسسة أن تبادل المعلومات محليا و دوليا و هو ما يسمى بالإكسترانت .

### 1.شبكة الأنترنات : Internet

في بداية الستينات و إبان الحرب الباردة إفترضت وزارة الدفاع الأمريكية وقوع كارثة نووية وأتت الفكرة بأن تقام شبكة إتصالات ليس لها مركز تحكم رئيسي، حيث إذا دمرّ أحد أجزاءها أوجلّها فإنها لا تتوقف عن العمل. وتم إنشاء وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة **(ARPA)** ( **Advanced Reserach Projects Agency**) وكان ذلك سنة **1969**[3].

---

[1] أ/ علاء عبد الرزاق ممد السالمي ، شبكة الإدارة الإلكترونية ، دار وائل للنشر، الأردن ، 2005 ، ص 22 .
[2] د/ عبد الملك ردمان الدناني ، الوظيفة الإعلامية لشبكة الأنترينت ، دار الراتب الجامعية، مصر 2004 ، ص 29 .
[3] د/ ط.عبد الحق ، مرجع سبق ذكره ، ، جزء الثاني ، ص 182 .

و تطورت حتى أصبحت اليوم أحد أهم مصادر المعرفة و التعامل معها في متناول الجميع بعد أن إقتصر في الماضي على بعض معاهد البحث و الجامعات .

تقدم شبكة الأنترينت خدمات متعددة و متنوعة نذكر أربعة رئيسية منها :

### أ.البريد الإلكتروني (E-mail) :

هو من أقدم خدمات الأنترنيت و الأكثر إستعمالا كونه يقوم بنقل الرسائل الإلكترونية المشفرة رقميا ( **ASCII**) و هو نظام يعمل في الزمن الحقيقي (**Temps réel**) و يستطيع العمل في الوقت المؤجل (**Temps différé**) و لا يشترط أن تستخدمه من جهازك فقط بل يمكنك أن تقوم بإرسال و إستقبال الرسائل من أي حاسوب ومن أي مكان [1].

### ب. .الندوات (المؤتمرات) و الأخبار (Forums/News):

إن الأخبار (**News**) عبارة عن ندوات (**Forums**) التي تقام من طرف مجموعة (**Usernet**) هذه الأخيرة عبارة عن مجموعة من الحواسيب المسماة بملقمات الأخبار (**Serveurs de news**) و التي تشكل إحدى موارد الأنترنت الهامة، أين يتم داخل هذه الندوات (**Forums**) إرسال برقيات فتقرأ من طرف الجميع و كأنهم في قاعة محاضرات واحدة أين يتبادلون الأفكار و الخبرات لذلك يستفيد من هذه الندوات كل من العلماء و ذوي الفضول في مناقشة المسائل ذات الإهتمام المشترك من أماكن عملهم أو حتى من منازلهم .

### جـ . بروتوكول نقل الملفات File transfer protocol : (FTP)

"يتواجد البروتوكول في شبكة الأنترنيت او الأنترانت و مهمته نقل مختلف الملفات من مكان إلى آخر داخل الشبكة و هو المسؤول عن الربط (**Connexion**) و النقل ( **Transmission**) و كذلك تحميلها (**Téléchargement**)"[2].

---

[1] علاء الدين عبد الرزاق محمد السالمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 111.
[2] د/ ط. عبد الحق، مدخل سبق ذكره، جزء 2، ص 190 .

### د. شبكة العنكبوت العالمية : Toile/ www.world wide web : web d'araignée planétaire :

"تعتبر هذه الشبكة المجال الأكثر غنى بالمعلومات و الإثارة في شبكة الأنترنيت و تحتوي على صفحات من المعلومات تغطي مجالات شتى ."[1]

يتصفح زبون صفحات " **Web**" اللامتناهية لينتقل من خلالها إلى عالم المعرفة الذي لا تحده إلا الإمكانيات الفكرية و القدرات الذكائية للعقل البشري.

### 2 .شبكة الأنترانت Intranet :

هي عبارة عن شبكة معلوماتية محلية خاصة بمؤسسة معينة تعمل عل نقل و توزيع المعلومات ما بين أفرادها أوما بين مكاتبها أو ما بين وحداتها المتباعدة جغرافيا .

فإذا كان المؤسسة تحتوي على مبنى واحد فإنها تستخدم :

### أ.الشبكة المحلية Lan :

"و هي التي تربط ما بين عدة حواسب ينتمون إلى المؤسسة الواحدة في نفس المبنى عن طريق أجهزة الربط الشبكي (**Hubs**) و قد يصل عدد حواسب بالشبكة المحلية حتى **1000** حاسب"[2] .

### ب .شبكة الجامعة MAN :

"إذا كانت هذه المؤسسة تحتوي على عدة وحدات متباعدة جغرافيا فإنها تستخدمها فهي التي تربط ما بين شبكتين أو أكثر متباعدة جغرافيا عن طريق الخطوط الهاتفية هذا النوع من الشبكات تستخدمه المؤسسات المتعددة التواجد جغرافيا لربط كل وحداتها و تدعي هذه الشبكة أحيانا بالشبكة الإقليمية" [2] .

و الأنترنيت شبكة داخلية لا تتعدى حدود المؤسسة تقوم بتسهيل إتصال الموظفين العاملين وكذا تنقل الملفات ما بين المكاتب و تسهيل إدارة المعرفة و المعلومات ما بين أفراد المؤسسة .

---

[1] أ د/. عبد الرزاق محمد السالمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 112 .
[2] د/ إبراهيم بختي ، التجارة الإلكترونية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005 ، ص 23 .

و هذا الجدول يبين أهم الفروقات ما بين الأنترنت و الأنترانت .

| الفروقات | الأنترنت | الأنترانت |
|---|---|---|
| 1.الملكية | غير مملوكة لأحد | هي ملك للمؤسسة |
| 2.الوصول إليها | أي شخص يمكنه الوصول | الوصول خاص بأشخاص معينين |
| 3.المحتوى | مواضيع و معلومات مختلفة و متعددة | مواضيع و معلومات خاصة بالمؤسسة فقط |

### 3.الإكسترانت Extranet :

إن إستقلالية نظام الأنترانت (**Intranet**) و عدم إرتباطه بالخارج أدى إلى محدودية فعاليته فأي مؤسسة لا بد لها أن تكون على صلة دائمة بمحيطها الخارجي و إنعزالها عن العالم الخارجي يعد أمرا سلبيا لذلك فقد نشأت الأكسترانت (**Extranet**)، "و هي عبارة عن تزواج ما بين الأنترانت و الأنترنت"[1] بحيث تسمح لشركاء المؤسسة بالمرور عبر الجدران النارية (**Fire wall**) التي تمنع دخول الدخلاء و الغرباء والوصول إلى بيانات المؤسسة فهي بذلك تعتبر وسيلة للمؤسسة قصد الإتصال وإنتقال المعلومات داخل وخارج المؤسسة، فهي صلة ربط ما بين المؤسسة والخارج و ما بين أفراد المؤسسة في الداخل و الخارج .

إن أهداف إنشاء شبكة الإكسترانت متعددة نذكر منها :

- الإستفادة من بعض وظائف البريد الإلكتروني .
- المتاجرة بالسلع و الخدمات بصورة تفاعلية ( **Interactive**).
- الإستفادة من المعرفة المنشورة على صفحات الإنترنات .
- التوزيع السريع و الفعال للملفات ( الوثائق) ما بين المؤسسات .
- نشر معلومات مفيدة لصالح المؤسسة ( الإشهار )

عند إنشاء شبكة الإكسترانت يجب أخذ الحيطة و الحذر من المتوغلين ( **Intrus**) أو القراصنة ( **pirates**) من إستغلال الشبكة لأغراض تضر بمصالح المؤسسة و يمكن تلخيص هذه التدابير فيما يلي[2] :

- إستعمال بطاقات خاصة من أجل الدخول إلى الشبكة .

---

[1] د/ إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 37 .
[2] د/ ط.عبد الحق .مدخل إلى المعلوماتية مرجع سبق ذكره، جزء (2) ص 212 .

- عزل بروتوكولات الشبكة ( إمكانية تغيير طريقة الإتصال الشبكي )

- إستخدام جدار النار أو الحماية ( **Murs de feux/Fir wall** )

## المطلب الثاني: وظائف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في اقتصاد المعرفة

تلعب تكنولوجيات المعلومات و الاتصال(TIC) دورا بارزا في إقتصاد المعرفة و قد ذهب البعض إلى تسميتها بالقلب النابض له. هذه العبارة ليس مبالغ فيها و بما أن اقتصاد المعرفة يتناول كيفية خلق و إكتساب و إدارة و توزيع المعرفة فتكنولوجيات المعلومات و الاتصال تعمل هي أيضا في هذا النحو أي توثيق (خزن)، توزيع و تبادل المعرفة لذا نجد أن اقتصاد المعرفة يعتمد على هذه التكنولوجيات و بشكل كبير قصد أداء مهامه و الوصول إلى أهدافه.

فالدخول في إقتصاد المعرفة يتطلب المرور على تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و الالمام بها والتحكم في تقنياتها و عالمها الذي أصبح يتغير بصورة مستمرة، ففي السابق كان التغيير يقاس بالحظارات ثم أصبح يقاس بالأجيال والسنوات أما اليوم و خاصة في مجال تقنيات الاتصال و المعلومات فإن التغير يومي ويقاس بالساعات فقط، فحتى الاختصاصيين في هذا المجال عليهم أن يتابعوا هذه التغيرات يوميا و باستمرار وإلا فإنّهم لن يستطيعوا متابعة المستجدات الحاصل في مجال إختصاصهم .

و دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في اقتصاد المعرفة كبير و متنوع و لكن سوف نختصره في ثلاثة وظائف رئيسية هي :

- دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في تخزين المعرفة

- دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في تبادل المعرفة

- دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في اكتساب المعرفة .

و سوف ندرس كل دور على حدى تصدر رفع اللبس عنها محاولة فهمنا قدر المستطاع.

## الفرع الاول: دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تخزين المعرفة

كانت المعرفة في الماضي و خاصة منها (explicit) تقيد (codified) في غالب الأحيان على الكتب أوالورق وكانت تحفضا هذه المعارف في أماكن مخصصة لذلك كالأرشيف، المكتبات العامة و الخاصة، و طرح مشكل في هذا المجال (الأرشيف) هو أن هذه المعارف معرضة لخطر التلف و الزوال و ذلك باحتمال تعرضها لمؤثرات مختلفة سواء طبيعية أو بشرية قد تأتي على ضياعها إلى الأبد. و مع ظهور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال وجد الباحثون والمهتمون بالمعرفة فيها الحل المثالي لتخزين المعارف المتوفرة لديهم سواء الصريحة (explicit) أو الضمنية (tacit) حيث يقومون بتقييدها داخل مكونات هذه الوسائل كالذاكرة الأم (carte mére) أو الأقراص المضغوطة (CD) أوغير ذلك من مكونات المعلوماتية .

تخزين المعرفة داخل مكونات تكنولوجيات المعلومات و الاتصال له العديد من الفوائد نذكر أهمها :

- حفظ المعارف المكتسبة من المؤثرات الطبيعية التي تهددها من التلف .
- سهولة استرجاع هذه المعارف و الاطلاع عليها في أي وقت .
- يمكن تحويلها من مكان إلى مكان عن طريق الشبكات .
- قابلة لنسخ و الطباعة بسهولة تامة و في وقت جد قصير .
- يمكن ان نجعلها سرية و غير قابلة للاطلاع إلا لأصحابها و ذلك عن طريق التشفير الرقمي .
- تتميّز أيضا بأنّها لا تأخذ حيز كبير فيمكن أن تختصر مكتبة بكاملها في حاسوب محمول .

تعتبر تكنولوجيات المعلومات و الإتصال المحرك الرئيسي لإقتصاد المعرفة، و تعتبر وسائل أو معدات المعلوماتية مخزنا جديدا للمعرفة بدل رفوف المكتبات و بهذا تحولت تكنولوجيات المعلومات و الاتصال إلى مستودع لإقتصاد المعرفة أو بالأحرى بنكه الخاص الذي يمول جل قطاعاته بمختلف المعارف التي يبني عليها نشاطاته .

و على سبيل المثال نذكر "أنّ ما تم تخزينه من المعرفة خلال **العشرين** سنة (**20**) الماضية أكثر بكثير مما استطاعت البشرية خلال أن تقوم بتخزينه منذ وجودها و ذلك بفضل تكنولوجيات المعلومات و الاتصال، وأصبح هناك ما يزيد عن (**12**) **ألف** موقع ويب جديد في الأسبوع يضاف على الانترنيت "[1].

## الفرع الثاني: دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تبادل المعرفة

من بين الأدوار الهامة التي تلعبه هذه التكنولوجيات في اقتصاد المعرفة هو تبادل المعرفة و المعلومات سواء داخل المنظمة أو ما بين المنظمات و الأفراد فبفضل الشبكات المختلفة (الأنترنيت، الأنترنيت،الإكسترانات) أصبح تبادل المعرفة أمر سهل جدّا لا تحده محددات كالزمن و المكان .

قد أدّى هذا النوع من التبادل إلى بروز نشاطاتها إقتصادية جديدة قائمة بذاتها خلفت العديد من مجالات العمل و أسهمت كثيرا في ظهور إقتصاد المعرفة و أصبح التركيز في إقتصاد المعرفة ينصب أساسا على الخدمات أوالسلع ذات الكثافة المعرفية (**hi-tech**) أي "انتقال قوة العمل من الصناعات (**manufacturing**) إلى مهن الخدمات تعرف بأنها كيفية المعرفة لأن مدخلاتها و مخرجاتها غير منظورة (**inatangible**)"[2].

هذا التحوّل تلعب فيه تكنولوجيات المعلومات و الاتصال دور حلقة الربط ما بين هذه النشاطات الاقتصادية و ذلك من خلال شبكاتها و ما تقدمه من خدمات كتبادل و نقل و توفير المعرفة اللّازمة للقيام بهذه النشاطات نذكر من أهمها :

**1.المنظمات الافتراضية:** و هي منظمات اتخذت من الانترنيت مجال للقيام بنشاطاتها المختلفة ويستطيع الفرد أن يحصل عن احتياجاته من خلال التواصل مع هذه المنظمات عن طريق تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

**2.حلقات النقاش الافتراضية:** هي عبارة عن منتديات للحوار و تبادل المعرفة و المعلومات و كذا الأفكار والآراء عن طريق الأنترنيت تسهم كثيرا في تحصيل المعرفة من طرف المهتمين بها .

---

[1] د/ نجم عبود نجم، إدارة المعرفة، دار الوراق للنشر ، الأردن، 2005، ص 33.
[2] أ د/ قويدر بوطالب، الإندماج في اقتصاد المعرفة، مرجع سبق ذكره ،ص 255.

**3.المكتبات الافتراضية:** تعتبر هذه المكتبات جد هامة بالنسبة للمهتمين بالمعرفة حيث نظرا لما توفّره من كتب ومراجع هامة جلبت العديد من الباحثين و أصبحت تنافس المكتبات التقليدية نظرا لسهولة البحث فيها عن الكتب، وكذلك كونها متاحة في أي وقت و من أي مكان في الكون و يمكن الاطلاع على محتواها بفضل خدمة الأنترنيت .

من هنا تتجلّى لنا مدى أهمية تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في اقتصاد المعرفة فهذا الأخير يعتمد على المعرفة للقيام بنشاطاته لأنّ هذه التكنولوجيات توفر له هذه المعرفة، فتبادل المعرفة في اقتصاد المعرفة أمر ضروري وهام جدّا فبفضل هذا التبادل يمكن أن تخلق معارف جديدة لأنّ إحتكار المعرفة له حدين فيمكن أن يكون مفيدا في بعض الحالات و لكن يمكن أن يفقدها قيمتها في حالات أخرى و في الوقت الحالي هناك نوع من التنافس بين تبادل المعرفة التقليدية و الحديثة عن طريق تكنولوجيا المعلومات و الإتصال .

و المتأمّل في تطور طرق تبادل المعرفة و المعلومات عبر الزمن سوف يتنبأ بأن تهمين تكنولوجيات المعلومات والاتصال على مجال تبادل المعرفة في المستقبل القريب .

## الفرع الثالث: دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في اكتساب المعرفة

يعتبر اكتساب المعرفة بالنسبة للأفراد و المنظمات هو الهدف الأساسي من استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال. و ظهر في اقتصاد المعرفة تنافس ما بين المؤسسات الاقتصادية و كذا العمّال (سواء من ذوي الكفاءة العالية أو العمّال العاديون) على اكتساب المعرفة و استخدامها قصد جني أكبر مردود ممكن .

في اقتصاد المعرفة الذي تلعب فيه المعرفة دورا كبيرا في خلق الثروة يقابله في نفس الوقت تنافس ما بين الأفراد و المؤسسات قصد اكتساب المعرفة و تسخيرها لأغراض اقتصادية مختلفة .

و مع ظهور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و انتشارها سهلت عملية اكتساب المعرفة لدى المؤسسات والأفراد و ظهر ما يعرف بالتكوين الإلكتروني **(e-learning)** الذّي يحقق استخدامه مزايا هامّة نورد منها على سبيل المثال:

- تخطي و تجاوز القيود الزمنية و المكانية القيود البشرية أي التعلم بدون معلم (التعليم الذاتي) .

- "التكوين الإلكتروني يعني تلقين المتعلمين لتكوين عن طريق الإستعانة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال أي في كلّ مرة نلجأ فيها لاستخدام الوسائط التفاعلية بغرض التكوين (أنترنيت، الأنترانيت، اقراص مضغوطة....)"[1]

بصفة عامة يمكن القول أنّ الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في اكتساب المعرفة (التكوين الالكتروني ) له عدّة فوائد و مزايا بالنسبة للمنظمة التي تريد تكوين افرادها أو بالنسبة للأفراد الذين يريدون الرفع من مستواهم المعرفي و سوف نبيّن هذه الفوائد بالنسّبة للمنظمة و الأفراد [2] .

**1.بالنسبة للمنظمة:**

- التقليص من التكلفة الاجمالية للتكوين سواء التقليل من بعض المصاريف المرتبطة بالتكوين (كمصاريف الإقامة النقل...إلخ ) .
- جعل مردودة التطبيقات التي يتقاسمها عدد معتبر من المتكونين أكبر ما يمكن .
- السير المحكم للوقت عن طريق التقليص من التكلفة الزمنية (غياب المتكونين عن مناصب عملهم). التي كانت تتحمّلها المنظمة نتيجة التكوين التقليدي .
- هناك بعض الشركات المتعددة الجنسيات المنتشرة عبر العالم و التي تقوم باستعمال هذه التكنولوجيات قصد تكوين مواردها البشرية من أي بقعة في الأرض.
- المساهمة في الحفاظ على الرأسمالي المعرفي من التسرب جراء تنقل مواردها البشرية و الاتصال بالعالم الخارجي للمنظمة .
- كما يوجد هناك بعض الاعتبارات التجارية كتدعيم صورة المنظمة لدى منافسيها و أفرادها والمتعاملين معها.

[1] أ / سعيد عميمر، التكوين الإلكتروني، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة،جامعة بسكرة 2005، ص 89.
[2] نفس المرجع السابق، ص 92-94.

**2.بالنسبة للأفراد (الموارد البشرية) :**

إنّ هذا الأسلوب الجديد من التعليم أو التكوين يمتاز عن الأسلوب القديم بعدّة مزايا كونه :

- إمتيازة بسهولة تلقينه كونه يحتوي على برامج تعليمية رفيعة المستوى عَمِلَ على توفيرها إختصاصيون ذوي مستوى عال .

- إمكانية التعليم من أي مكان سواء في مقر العمل، في المترل أو في أي مكان يتوفر على حاسوب و إحدى الشبكات.

- لا تحدّه محدّدات الزمان أي يمكن أن يزاول المتعلم تكوينه في وقت الفراغ مثلا .

- سهولة تلاءمه مع الحاجات الخاصة للمتكونين، فتفاعل وسيلة الإعلام الآلي يسهل من تأقلم محتوى التكوين من الحاجات الخاصة للمتعلم، آخذا بذلك في الحسبان كلاّ من مستوى وثيرة الاستيعاب الشخص لكل فرد متعلم .

- يسمح بأن يوفق و يجمع المتعلم (المتكون) ما بين الدراسة و النشاط المهني (الجامعات الافتراضية) أي حضور المحاظرات من مكان عمله مثلا.

- بيّنت الدراسات التي تم إجراءها في بداية التسعينات أن التّكوين الإلكتروني يسمح بتحسين منحنيات التعلم ورفع مستوى تترسيخهم للمعلومات بـــ **50%** .

في القديم كانت علاقة التكوين تنحصر ما بين المتعلم و المعلّم، أما اليوم و بفضل هذه التكنولوجيات فقد تخطت ذلك و أصبح من الممكن التعلم التلقائي أي اعتماد المتعلم على نفسه من أجل اكتساب المعرفة و رفع مستواه المعرفي كما سمحت هذه التكنولوجيات بتسهيل عملية التعلّم الجماعي أي التفاعل مع الآخرين لبناء المعارف و إكتسابها .

## المطلب الثالث: دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في ظهور أنشطة إقتصادية جديدة

لقد صاحب الانتشار الواسع لإستخدام تكنولوجيات المعلومات و الاتصال مصطلح آخر ألا و هو العولمة و التي "تعني التفاعل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الانسانية سواءا فيما يتعلق بانتقال السلع والأشخاص أو رؤوس الاموال أو الأفكار أو القيم"[1]، أي بمعنى آخر فتح الحدود السياسية للأنشطة الاقتصادية و سيادة النظام الرأسمالي على العالم أجمع، وقد إعتمدت هذه العولمة الاقتصادية على تكنولوجيات و المعلومات و الاتصال من أجل إرساء قيمها و فرض قوانينها على العالم ككل .

و في ظل إقتصاد المعرفة الذي قاعدته الأساسية المعرفة بمختلف أنواعها و أنماطها التي هي العنصر الأول في إدارة الانشطة الاقتصادية وجدت في هذه التكنولوجيات الحل الامثل لتبادل هذه المعارف، و نظرا للتطور الذي عرفته تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و إلغاءها للمحددات الزمكانية (الزمن و المكان) ظهرت نشاطات إقتصادية قائمة بذاتها لم تكن تعرفها البشرية من قبل تعتمد أساسا على هذه التكنولوجيات الحديثة .

حيث ظهرت كل من التجارة الالكترونية، الحكومة الافتراضية و الشركات الإلكترونية جعلت من الأنترنت مجالا لنشاطها وبذلك أصبحت نشاطات إقتصادية لها قوانينها الخاصة و بها و فرضت العولمة الإقتصادية على العالم اجمع و حوّلته إلى قرية كونية ترتبط فيما بينها بشبكة الأنترنات .

و بذلك "تحولت قوة العمل في اقتصاد المعرفة من الصناعات الانتاجية **Manufacturing** إلى مهن الخدمات"[2]. أي التوجه إلى الأنشطة التي ترتكز و بشكل مباشر على تكنولوجيات المعلومات و الاتصال لأن مجال خلق القيمة فيها متنوع و متعدد و لا منتهي وغير ناظب على عكس النشاطات الاقتصادية التقليدية كالصناعة و الزراعة .

و في هذا المطلب سوف نسلط الضوء على هذه الأنشطة الاقتصادية التي ظهرت وتطورت مع ظهور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و تساهم بشكل كبير في تنشيط الاقتصاد الوطني و العالمي ككل كونها مرتبطة بالعولمة الإقتصادية ارتباطا مباشرا .

---

[1] د/ جلال أمين،" العولمة و التنمية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 1999، ص 07 .
[2] أ د/ قويدر بوطالب، و فيصل بوطيبة، الاندماج في إقتصاد المعرفة واقع و تحديات، مرجع سبق ذكره، ص 255 .

## الفرع الأول: التجارة الإلكترونية

هذا النشاط الاقتصادي حديث جدا حيث "لم يأخذ هذا المصطلح و هذا النوع من النشاط الاقتصادي المرتبط به في التواجد و الانتشار على نطاق الملموس إلاّ في عام **1996** و ذلك عقب تحويل الاشراف على الأنترنت من الهيئة القومية للعلوم في الولايات المتحدة الامريكية إلى القطاع الخاص"[1]، حيث ظهرت إمكانية تقديم خدمات إلكترونية على شبكة الأنترنات و خاصة منها التجارية و المالية بين الأفراد و المؤسسات .

### 1.تعريف التجارة الإلكترونية :

أي موضوع جديد نجد اختلافا و تنوعا في تعريفاته و هذا أمر طبيعي لذا نجد أن مفهوم التجارة الإلكترونية قد يختلف مفهومه و لكن جوهره ثابت و من هذه التعاريف نجد:

عرفته منظمة التجارة العالمية **W.T.O**، "التجارة الإلكترونية هي أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها و تسويقها و بيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الالكترونية" [2] .

- و عرّفتها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية **OCDE** " التجارة الالكترونية تعني جميع أشكال المعاملات ذات الصلة بالنشاط التجاري التي تخص الأفراد و المنظمات، و تعتمد على المعالجة و النقل الالكتروني للمعطيات خاصة النصوص، الأصوات، الصور، و يدل أيضا على الآثار التي يمكن أن يحدثها التبادل الالكتروني المعلومات التجارية في المؤسسات" [3] .

- كما عرّفها القانون التونسي سنة **2000** "التجارة الالكترونية هي العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الإلكترونية"[4]، و عرّف المبادلات الإلكترونية بأنها المبادلات التي تتم باستعمال الوثائق الالكترونيةوتعتبر تونس أول دولة عربية سنّت قانونا خاصا بالتجارة الالكترونية .

- كما عرفها القانون المصري سنة **2001** : "التجارة الالكترونية هي عمليات تبادل السلع والخدمات عن طريق وسيلة إلكترونية أو وسيط إلكتروني"[5].

---

[1] د/ إبراهيم العيسوي، " التجارة الإلكترونية"، المكتبة الأكاديمية القاهرة مصر، سنة 2001، ص 09 .
[2] منظمة التجارة العالمية **W.T.O** على الموقع الالكتروني : www.wto.org.
[3] منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE على الموقع الالكتروني : www.oecd.org.
[4] د/عبد الفتاح البيومي الحجازي، "التجارة الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، اسكندرية، مصر 2004، ص 12 .
[5] د/ إبراهيم العيساوي، التجارة الالكترونية، مرجع سابق، ص 10.

– و عرفها د/إبراهيم بختي: "التجارة الالكترونية هي معاملة تجارية بين البائع و المشتري ساهمت فيها شبكة الانترنيت بصفة إجمالية أو بصفة جزئية، كالتزوّد بمعلومات (عن طريق شبكة الانترنات أو شبكات تجارية أخرى)، تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتناءها لاحقا سواء تم التسديد الكترونيا، بصك ورقي نقدا عند التسليم أو بطريقة أخرى"[1] .

– و عرّفها المهندس عبد الحميد بسيوني: "التجارة الالكترونية مفهوم جديد يعني بيع و شراء وتبادل المنتجات والخدمات و المعلومات عبر شبكات الكمبيوتر و منها شبكة الانترنيت"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تمييز مايلي :

– التجارة الالكترونية مصطلح يشتمل على التجارة أي هي المبادلات ما بين الأفراد والمؤسسات والدول للسلع و الخدمات و كذا المعلومات و يشتمل أيضا على الالكترونية أي باستعمال الوسائط الالكترونية كالحاسوب و الشبكات الالكترونية خاصة منها الانترنات .

– و عليه التجارة الالكترونية تعني جميع الانشطة التجارية كالبيع و الشراء و التوزيع والتسويق والاشهار و التبادل من خلال الوسائط الالكترونية .

### 2.خصائص التجارة الالكترونية :

للّتجارة الالكترونية عدة خصائص نوجزها فيما يلي :

#### أ.عالمية التجارة الالكترونية:

أي أن التجارة الالكترونية تلغي الحدود الجغرافية والحدود الزمانية كونها تعتمد أساسا على الشبكة العنكبوتية للويب (WWW) .

**ب.تداخل تخصصات التجارة الالكترونية :** أي أن التجارة الالكترونية هي سوق مفتوح لجميع التخصصات الاقتصادية و لا توجد فوارق تقليدية (كسوق الجملة و سوق التجزئة، سوق السلع و سوق الخدمات) فكلها متاحة عبر التجارة الالكترونية .

---

[1] د/ إبراهيم بختي، "التجارة الإلكترونية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 42 .
[2] د/ المهندس: عبد الحميد بسيوني، "أساسيات و مبادئ التجارة الإلكترونية"، دار الكتب العلمية، مصر، 2004، ص 18 . .

**جـ..سهولة التعامل:** إن التجارة الالكترونية تمنح فرصة التعامل بكل سهولة دون المرور عبر الاجراءات الإدارية التقليدية .

**د.سرعة التعامل:** أي مدة انجاز المبادلات التجارية حد سريع و لا يحتاج إلى وقت كبير .

**هـ..السرية في التعامل:** يمكن أن تقوم بالأعمال التجارية دون الكشف عن الهوية .

**3.متطلبات التجارة الالكترونية :**

إن التجارة الإلكترونية تتطلب عدة أمور نذكر منها :

- إقامة قاعدة متينة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال .
- ضمان حماية المستهلك من الاخطاء المعلوماتية (كالقرصنة و الشركات الوهمية) .
- إقامة أنظمة مالية و مصرفية متطورة قادرة على التعامل مع التجارة الالكترونية .
- إيجاد سبل تطبيق حقوق الملكية الفكرية .
- إيجاد آليات قانونية و تكنولوجية من أجل حماية حق الجباية بالنسبة للحكومة .
- ضمان التنافسية و الشفافية في الأسواق الإلكترونية و محاربة الإحتكار .
- إيجاد اتفاقيات و قوانين دولية من اجل تنظيم و مراقبة التجارة الإلكترونية .

و في الاخير يمكننا القول أن التجارة الالكترونية نشاط اقتصادي جديد جاء من خلال الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التعامل به أمر ضروري من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية لذا علينا إيجاد و توفير كل الظروف الحسنة للنهوض بهذا النشاط الجديد .

## الفرع الثاني: الحكومة الافتراضية

إن الانتشار الواسع لتكنولوجيات المعلومات و الاتصال و كذا الاعمال الالكترونية (**E.busness**) والتي تمتاز بالسرعة في الانجاز و اداء العمل و المعاملات و غير ذلك إلى ظهور الحاجة إلى تطور الاداء الحكومي أو المعاملات الخاصة بالحكومة من أجل مسايرة هذه السرعة في الأداء فظهر ما يعرف بالحكومة الافتراضية أوالحكومة الالكترونية أوالإدارة الالكترونية أو الحكومة الذكية و كلها تسميات لمفهوم واحد هو القيام بخدمات حكومية إلكترونيا .

و الحكومة في الدستور تعني السلطة التنفيذية كون السلطات في أي دولة تتمثل في ثلاث سلطات هي السلطة التنفيذية (الحكومة أي مجموع الوزارات) و السلطة التشريعية (مجالس الشعب في الجزائر مثلا مجلس الامة و المجلس الشعبي الوطني) و السلطة القضائية ( و تتمثل في مجالس القضاء بكل مستوياتها) .

و الحكومة الالكترونية هي ليست إختصار الحكومة كلها في نظام معلوماتي أو في مواقع الإكترونية كما يظهر في معنى هذا المصطلح و لكن المراد بالحكومة الالكترونية هو توفير بعض الخدمات الحكومية الكترونيا عبر الشبكات (سواء أنترنات أو شبكات محلية أنترانات أو الإكسترانات) و ذلك من اجل تسهيل الاداء الحكومي.

## 1.تعريف الحكومة الافتراضية :

هناك عدة تعاريف للحكومات الالكترونية و لكننا سوف نوجزها في التعاريف التالية :

فعرفها د/ عبد الفتاح بيومي حجازي: "تسعى الحكومات إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامها بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل بشبكة الانترنيت، و الحكومة الالكترونية ليست سوى تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومة لمباشرة أعمالها، و ذلك عن نطاق لم تشهده منذ بداية العصر الصناعي"[1].

و عرّفها د/ بن بوزيان محمد: "الحكومة الافتراضية هي استخدام الاجهزة الحكومية لتكنولوجيا الاعلام التي من شأنها تغيير العلاقات مع المواطنين رجال الاعمال و أطراف حكومية أخرى، و إذا كانت التجارة الالكترونية تسمح لرجال الاعمال التعامل فيما بينهم بكفاءة وتقرّب الزبائن منهم، فإن الحكومة الالكترونية تعمل على تحقيق ترابط ما بين الحكومة والمواطنين، الحكومة و رجال الاعمال و علاقات حكومية بينية حتى يكون الاتصال أكثر قربا، أكثر شفافية و أقل كلفة"[2].

و عرّفها أ/ فادي سالم: "تبلور مفهوم الحكومة الالكترونية عندما أتاحت هذه الحكومات خدماتها للافراد و المؤسسات و الادارات الحكومية و القطاع الخاص عبر الإنترنت، و يهدف هذا التحول في هذه الاساليب التي تتبعها الحكومة المباشرة أعمالها إلى اللحاق بالتطورات الهائلة التي قادها القطاع الخاص في العمل الالكتروني" [3].

---

[1] د/ عبد الفتاح بيومي، الحكومة الالكترونية و نظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، مصر لسنة 2004، ص 20.
[2] د/ محمد بن بوزيان، و أ / فيصل بوطيبة،" واقع و آفاق الحكومة الالكترونية في العالم العربي"/ ، دفاتر MECAS جامعة تلمسان الجزائر، سنة 2005، ص 310-311 .
[3] فادي سالم، "الحكومات الالكترونية "،على الموقع :www.jawmag.co.ae .

و عرّفها أ/د أبو بكر محمود الهوش: "مفهوم الحكومة الالكترونية يرتبط دائما بوجود بنية أساسية من تكنولوجيات المعلومات و يمكن وصول كل أو أغلب الموطنين إليها للحصول على خدمة حكومية و تطور الامر إلى ان تقدم هذه الخدمات أيضا إلى قطاع رجال الاعمال بكفاءة و شفافية عالية"[1] .

و من هذه التعاريف يمكننا القول أن الحكومة الالكترونية هي إتاحة بعض الخدمات الحكومية التقليدية عبر الوسائط الالكترونية قصد تسهيل و زيادة مستوى الشفافية، سرعة الانجاز و بتكلفة أقل .

**2.أهداف الحكومة الالكترونية:**

سوف نقوم بذكر أهداف الحكومة الالكترونية الحالية و ليس النهائية كون هذه الظاهرة في حالة تطور مستمر و لا يمكننا تصور الاهداف النهائية لها كي لا نسبق الأحداث :

**أ.رفع مستوى الخدمة:** أي ترقية مستوى الخدمات المقدمة من طرف الحكومة .

**ب.السرعة في الانجاز:** تتيح تكنولوجيات المعلومات و الاتصال خدمات متعددة و متنوعة وبسرعة فائقة.

**جـ.الدقة في الانجاز:** تمتاز الخدمات الالكترونية بدقة عالية و نسبة الخطأ فيها ضئيلة .

**د.تخفيف الاجراءات الإدارية:** إن الاجراءات الإدارية تكون في بعض الحالات معقدة ومتشابكة والحل الامثل يكون بتقديم هذه الاجراءات على شكل الكتروني .

**هـ.زيادة الانتاجية و خفض تكلفة الخدمات:** الاعتماد على الخدمات الحكومية إلكارونيا يساهم في زيادة الانتاجية من خلال معالجة أكبر قدر مستطاع من المعاملات و بكلفة شبه معدومة.

**و.تحسين المناخ الإداري:** يؤدي تحسين المناخ الاداري إلى زيادة نسبة الإستثمار و جذب المزيد من الاستمارات الاجنبية .

**ز.زيادة مستوى الشفافية:** أي أن المعالجة الالكترونية للاجراءات الإدارية يعد من الآليات المضادة للفساد و الرشوة .

---

[1] ا.د/ أبو بكر محمود الهوش، "الحكومة الإلكترونية الواقع و الآفاق"، مجموعة النيل العربية، مصر، 2006، ص 22-23 .

**ب-مواكبة التطور التكنولوجي:** أي مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في القطاع الخاص والعمل على هدم الفجوة الالكترونية ما بين القطاعات الاقتصادية .

**3.مستلزمات الحكومة الالكترونية :**

يقتضي التحول إلى حكومات إلكترونية إعتماد عدة اجراءات نذكرها بإيجاز :

- إقامة قاعدة معلوماتية متينة و ذلك بالاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصال .

- تشريع قوانين خاصة بعمل الحكومة الالكترونية و إقامة إطار عمل قانوني يضمن السير الحسن للمعاملات الالكترونية .

- إقامة شبكات محلية (إكسترانت، و إنترانات) دورها ضمان الاتصال و الترابط ما بين القطاعات الداخلية و ربطها بالانترنات لضمان التواصل مع العالم الخارجي .

- تطوير النظام المصرفي و ربطه بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال (**TIC**) .

- "تعزيز الحكم الرشيد و توفير الإرادة السياسة عند صنّاع القرار" (Policymakers) [1].

- اعتماد أنظمة متطورة تضمن عدم إختراق القواعد البيانية الخاصة بالحكومة .

## الفرع الثالث: الشركات الالكترونية

الشركات الالكترونية هي شركات ظهرت بظهور التكنولوجيا الجديدة المعلومات والاتصال، خاصة مع تزايد استعمال الانترنيت من طرف المؤسسات (الشركات) التقليدية وكذا من طرف الأفراد الطبيعيون .

و هي شركات تقوم باغراض عبر شبكة الانترنت سواء كانت دعاية (إشهار، أو عرض لخدمات عبر هذه الشبكة للزبائن ".

**1.أنواع الشركات الالكترونية :**" يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية و هي" [2]:

---

[1] د/ بن بوزيان محمد، و/ فيصل بوطيبة، "الحكومة الالكترونية في العالم العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 313 .
[2] /ا منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، الشركات الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2005، ص 11-13.

### أ.الشركات الالكترونية الدعائية:

ترى كثير من الدراسات الحديثة أن الدعاية تتمثل أكثر من ربع ميزانية أي شركة تلتزم بالأسس الصحيحة في الدعاية عن منتجاتها، و نظر للاهمية البالغة للدعاية (الاشهار) و لأثرها الكبير على رقم مبيعات الشركة و لزيادة أرباحها، دفع هذه الشركات للبحث عن المزيد من مجالات الدعاية و مع بروز التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصال و ظهور شبكة الانترنيت و زيادة استخدامها من طرف الافراد والشركات وجدت معظم الشركات فيها أسلوب دعاية جديد لم يكن معروف من قبل .

و تعرف الشركات الالكترونية الدعائية على أنها الشركات يكون لها موقع عن الأرض تمارس من خلاله الغرض الذي أنشئت من أجله تقوم بانشاء موقع على شبكة الانترنيت كنوع من الدعاية الحديثة التي يمكن أن يجلب لها الكثير من العملاء دون أن تقدم هذا الموقع أي نوع من أنواع التعاملات الخاصة بالشركة فهو فقط نوع من الدعاية الحديثة التي تقيمها الشركة كدعاية لمنتجاتها أو خدماتها .

### ب...الشركات الالكترونية ذات الخدمات البسيطة :

اما هذا النوع من الشركات فهي تحاول تحقيق هدفين في آن واحد من خلال موقعها على شبكة الانترنت الهدف الاول الدعاية و ثانيهما تقديم خدمات بسيطة للعملاء بحيث تمثل لهم باقي الاجراءات التي لابد لهم الانتقال إلى مقر الشركة على الارض لاتمامها مثل ملئ استمارات التعارف و الاستمارات التي تبين غرض العملاء (الزبائن) من التعامل مع تلك الشركات فقط .

فموقع تلك الشركات على شبكة الانترنت ليس موقعا للدعاية (الاشهار) فقط و ليس أيضا موقعا لتمارس من خلاله الشركة كل نشاطاتها كاملة و لكن هو للدعاية بالدرجة الأولى ولربط الزبائن بالشركة بالدرجة الثانية .

### جـ...الشركات الالكترونية :

هذا النوع من الشركات الالكترونية يمثل فعلا الشركات الالكترونية بما تعنيه هذه الكلمة من معنى، فهي تلك الشركات الالكترونية التي تمارس نشاطها كاملا عن طريق شبكة الانترنت و ليس لها فروع على الارض أي ان العملاء يستطيعون القيام بكافة أعمالهم مع تلك الشركات عن طريق موقعها على شبكة الانترنت، و لا يوجد لها موقع على الارض و المشاكل عند ذلك، (محركات البحث، المكتبات الافتراضية المواقع الخاصة بالتعليم الافتراض ...الخ) .

### 2.مزايا الشركات الالكترونية:

هناك عدة مزايا أو إيجابيات تمتاز بها الشركات الالكترونية تتمثل فيما يلي و نذكر أهمها و لا نقول كلها :

- امكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء، حيث أن شبكة الانترنت تربط العالم أجمع و تجعل منه قرية كونية أين تكون فرص الدعاية كبيرة و يمكن للشركة أن تصل إلى الزبائن في كل مكان من الارض وتعرض عليهم منتجاتها و تعرفهم بها من خلال الدعاية الالكترونية .

- تقديم خدمات تجارية كاملة و جديدة حيث يمكن للشركات الالكترونية أن تقدم منتجاتها التجارية كاملة و جديدة و بصورة جد سريعة، و يمكنها بيع منتجاتها عبر الانترنت أين تضمن مجالات تسويق جديدة بالاضافة إلى مجالات التسويق التقليلدية دون الإنقاص من رقم مبيعاتها و اختراقها للأسواق العالمية دون رسوم جمركية إضافية .

- الشركات الالكترونية تقوم بخفض تكاليفها و خاصة منها الدعائية حيث يكفي موقع على شبكة الانترنت أن يقوم مقام صالون للعرض، و يلغي عدة تكاليف منها تكاليف شراء أو إيجاد المقر، تكاليف التشغيل، خفض نسبة اليد العاملة في الشركة إلى غير ذلك من التكاليف المراد تخفيضها قصد زيادة أرباح الشركة .

- زيادة كفاءة الأداء حيث تضمن الشركات الالكترونية السرعة في أداء المهام المنوطة لها و كذا رفع عناء الانتقال بالنسبة للزبائن إلى مقر الشركة و حسن الأداء كون الذي يؤدي الخدمة حاسوب مزور ببرنامج نسبة الخطئ فيه ضئيلة جدّا .

### 3.مساوئ الشركات الالكترونية :

و كأي ظاهرة اخرى قيد الدراسة توجد مساوئ (مخاطر) للشركات الالكترونية يمكن اختصارها في التالي :

### أ.مخاطر التشغيل (Operational risk):

و هي عدم التامين الكافي للنظم الالكترونية الخاصة بالشركة مما يجعلها عرضة للإختراق (هاكرز) والفيروسات و القرصنة من طرف الأجانب .

### ب.مخاطر السمعة (requtational risk) :

إن سمعة الشركة الالكترونية معرضة في أي وقت للإنهيار كونها نظام معلوماتي قابل للاختراق، وعند اختراقها من طرف الغرباء أو العاملين بها فينجرّ عن ذلك عدة مشاكل منها الكشف عن أسرار المتعاملين (الزبائن) التي تعد من أسرار العمل .

### جـ.المخاطر القانونية (LEAGAL risk ) :

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية (**Validity**) لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام الوسائل الإكترونية.

**خاتمة الفصل :**

مما سبق يتضح لنا أن إقتصاد المعرفة نمط جديد من الإقتصاديات بدأ يظهر و ينمو و يتطوّر في البلدان المتقدمة أين استطاعت هذه الدول أن تبني إقتصاديات قوية و متكاملة تدار و تسيّر من خلال المعارف والتكنولوجيات الحديثة خاصة منها تكنولوجيا المعلومات و الإتصال .

و المعرفة عنصر أساسي في حياة البشر لازمهم و شغلهم منذ القدم و اهتم به الفلاسفة أنذاك كون علم الفلسفة هو أول علم عرفه الإنسان، و قد أدرك الإقتصاديون القدامى أن المعرفة عنصر يساهم في السلوك الإقتصادي و شيئا فشيئا بدأوا يدخلونها في تحليلاتهم الإقتصادية حتى أصبح في عصر الثروة المعرفية أهم عنصر في الاقتصاد و أحيطت بعدّة دراسات أين أصبح لها خصائص و أنواع و أدوار إقتصادية .

هذا الدور الذي أصبحت تلعبه المعرفة في الاقتصاد تعاظم في السنوات الأخيرة خاصة مع ظهور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال أدى إلى ظهور ما يعرف بـــ : "**اقتصاد المعرفة**" أو "**الاقتصاد المبني على المعرفة**" و الذي يعني في مجمله الإستخدام الواسع و الكثيف لعنصر المعرفة في الأنشطة الإقتصادية، و هو يعتبر تطورا للرأسمالية التجارية التي مرت بعدة مراحل حتى أصبحت تعرف بالرأسمالية المعرفية، هذا الإقتصاد الجديد أخذ عدّة خصائص تميزه عن الاقتصاديات القديمة (الاقتصاد التجاري، الاقتصاد الزراعي، الاقتصاد الصناعي....الخ)، و اعتمد في ظهوره على بعض المقوّمات و البنى التحتية التي يستمد منها عنصره الأساسي ألا و هو المعرفة من أجل استخدامها في نشاطاته و قطاعاته الاقتصادية .

و قد ظهرت بعض المؤشرات القياسية التي تقيس لنا مدى تحوّل و اندماج هذا الاقتصاد أو ذاك في اقتصاد المعرفة، و تتعدّد هذه المؤشرات و تتنوّع فمنها البشرية و الهيكلية و لكنّ هدفها واحد هو قياس مدى انتاج و انتشار و استخدام المعرفة في الاقتصاد .

كما أنّ تكنولوجيا معلومات الاتصال و التي تعتبر عصب اقتصاد المعرفة ساعدت كثيرا في ظهوره وساهمت في تفعيل دور عنصر المعرفة من خلال تخزينه و تبادله و اكتسابه في الاقتصاد، كما ساهمت في ظهور عدّة أنشطة اقتصادية جديدة لم تكن معروفة من قبل كالتجارة الإلكترونية و الحكومة الافتراضية و الشركات الالكترونية التي ساهمت في مجملها في زيادة النشاط و مستوى الأداء للاقتصاد ككلّ .

و في الأخير نقول أن اقتصاد المعرفة ظاهرة جديدة مازلت لم تنل حظها من الدراسات و التحليلات كونها في تنام و تطور بشكل مستمر لذا من الصعب تحديد محتواه بصفة نهائية .

# الفصل الثاني

## دور إقتصاد المعرفة في التنميّة الإقتصاديّة

## مقدمة الفصل :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و بداية موجهة التحرر بالنسبة للدول النامية، طفت على السطح فكرة التنمية الاقتصادية خاصة لدى الدول النامية التي نالت استقلالها مؤخرا و حاولت إيجاد سياسات اقتصادية طويلة الأمد من أجل تحقيق نمو اقتصادي يضمن التشغيل التام لقدراتها الانتاجية، و راحت تطبّق عدّة نظريات و استراتيجيات تهدف إلى تحقيق عملية التنمية (كنظرية الدفعة القوية، استراتيجية النمو الغير متوازن، استراتيجية النمو المتوازن، نموذج التصنيع ....الخ)، و مع بداية سنة **1990** و تدشين مفهوم التنمية البشرية كتوجّه جديد للتنمية الاقتصادية حيث تحول البشر ( الأفراد) من أداة فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية إلى هدف في حد ذاته تقوم به و عليه ولأجله عملية التنمية .

و بظهور الثورة المعرفية التي يشهدها العالم اليوم تحولت اقتصاديات الدول المتقدمة إلى اقتصاديات معرفة أي تلعب المعرفة الدور الحيوي في شتى الأنشطة الاقتصادية و حققت هذه الدّول تقدما و نموا ملحوظا زاد من الفجوة التنموية ما بينها و بين دول العالم الثالث و السبب الرئيسي لوجود هذه الفجوة ليس بالضرورة أن يكون فرق في رؤوس الأموال أو الرأسمال البشري أو رأس المال المادي (الطبيعي)ولكنه يكمن أساسا في أن الدول المتقدمة بنت اقتصاديات قائمة على عنصر المعرفة و الاستثمار فيها يعد من رهانات المستقبل و استغلال نتائج البحث و التطوير أحسن استغلال مما يؤدي إلى توليد القيمة و زيادة الانتاج و دفع عجلة التنمية .

و في هذا الفصل سوف نقوم ببادئ الأمر بتوضيح معنى التنمية الاقتصادية و التطرق لمسارها التاريخي و كيف تطورت حتى أصبحت التنمية البشرية توجها جديدا لها مع إبراز الفروقات الجوهرية ما بين التنمية الاقتصادية و التنمية البشرية .

كما سوف نرى في المبحث الثاني كيف أن التركيز على مقومات اقتصاد المعرفة يعتبر تفعيلا لعملية التنمية الاقتصادية و التنمية البشرية و التنمية المستدامة، و نتطرق لدور المعرفة و التكنولوجيا في تنمية شتى القطاعات الاقتصادية و كيف أن اقتصاد المعرفة فرض على المؤسسات الاقتصادية و التي تعتبر الخلية الأساسية التي يبنى عليها أي اقتصاد أن تتحول و تكتسب خاصيات جديدة تضمن لها القدرة على المنافسة و البقاء في اقتصاد عالمي يتجه قبلا نحو عولمة اقتصادية و منافسة قوية لا تعترف إلا بالأفضل .

# المبحث الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية

لقد دار الحديث مطولا عن التنمية الإقتصادية فمنذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية تصدر هذا الموضوع (التنمية الإقتصادية) أهم الملتقيات و إهتم به العديد من الإقتصاديين و اجريت عدة دراسات في هذا الصدد وتزامن مع هذه الدراسات عدة تجارب إقتصادية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.

و في الماضي إختلفت أساليب و برامج التنمية الإقتصادية من بلد إلى بلد و ذلك حسب معطياته المادية والبشرية و كذا على حسب إيديولوجيته و مساره السياسي و لكن إشتركت كل هذه الأساليب و البرامج التنموية في نقطة واحدة ألا و هي زيادة الدخل القومي و تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع و إحداث فائض في الموازنات الكلية .

و قد تطور مفهوم التنمية الإقتصادية مع مرور الزمن و بدأت تشمل أهداف أخرى لم تكن تأخذ في الحسبان نظرا لأن هذا المفهوم لم يتفق الإقتصاديون على محتواة بصورة دقيقة :" و لم يقتصر الإهتمام بفهوم التنمية على إقتصاديين البلدان النامية فقط ، بل إنطلق التنظير لها و تحديد مفهومها من طرف إقتصاديين البلدان المتقدمة سواء كانوا رأسماليون أو إشتراكيون"[1].

و من ذلك الوقت حتى سنة **1990** ومع تدشين مفهوم التنمية البشرية و تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء وأصبح ينظر للبشر (الأفراد) على أنهم وسيلة للتنمية شاملة و هدفها الأساسي.

و بذلك إنقلب مفهوم التنمية الإقتصادية إلى التنمية البشرية و أصبح الإنسان وسيلة وهدف للتنمية بعد أن كان وسيلة فقط و أصبح الإنفاق على الطبقات المحرومة إستثمار قائم بنفسه بعد أن كان ينظر إليه كمجرد نفقات بدون مردود تتكفل بها الدولة.

و أصبحت تنمية قدرات الإنسان سلاح فعّال لمحاربة ظاهرة الفقر بعد أن كانت تحارب عن طريق المساعدات المادية المباشرة .

إذن في هذا المبحث سوف نقوم بإثارة الأسئلة التالية :

---

[1] د/ كاظم حبيب، "مفهوم التنمية الاقتصادية "، دار الفرابي الجزائر، سنة 1980، ص 07 .

1. ما هو مفهوم التنمية الإقتصادية ؟

2. ما هي أهدافها ؟

3. ماهي أهم الاستراتيجيات و النظريات الخاصة بها ؟

4. ما هي التنمية البشرية ؟

5. كيف أصبحت التنمية البشرية توجّها جديدا للتنمية الاقتصادية ؟

6. ما هي مؤشراتها التي تقاس بها ؟

إذن سوف نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات في هذا المبحث و يجب الإشارة أننا سوف لن نتعمق في محتوى التنمية الإقتصادية و التنمية البشرية نظرا لشاسعة هذا الموضوع كون هذا المبحث لا يكفي للتطرق لكل محتوى هذه المفاهيم و لا حتى هذه الدراسة ككل و لكن سوف نحاول إبراز اهم النقاط في هذا الموضوع .

## المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت حكومات البلدان المتخلفة في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتنية و حتى بعض دول أوروبا تفكر جديّا في التنمية الإقتصادية فقد "لجأ عدد كبير من هذه البلدان إلى التخطيط الإنمائي لعبور حاجز التوزان الساكن للتخلف ، و أصبح هدفها هو ان تلحق بركب البلدان المتقدمة في أقصر وقت ممكن"[1] .

و قد هيمن في ذلك الوقت تفكيرين إقتصاديين هما التفكير الإشتراكّي و التفكير الرأسمالي و رغم الإختلاف السائد بينهما إلا أنهم إشتركوا في اهمية التنمية الإقتصادية، و أصبح لزاما على الدول المتقدمة في ذلك الوقت أن تنتشل الدول المتخلّفة من تخلفها او على الأقل ان تبحث معها سبل تنمية إقتصادياتها :"لأن مصلحة البلدان المتقدمة تتوافق مع تنمية الإقتصاديات المتخلّفة فرخاء إحدى المجموعات يتوقف أكثر على رخاء المجموعات الأخرى من البلدان و تخلفها يحدّ من تقدم الآخرين ، فالدول المتقدمة ستستفيد من الزيادة في القوة الشرائية و التوسع في الأسواق الذي سينتج عليه تقدم البلدان المتخلّفة"[2].

---

[1] د/ كامل بكري، "التنمية الإقتصادية" ، الدار الجامعية بيروت 1988 ، ص: 7

[2] د/ كامل بكري ، "التنمية الإقتصاديّة"، نفس المرجع السابق ، ص:08 .

ففي التفكير الإشتراكي ساد الإعتقاد بأهمية تدخل الدولة في الإقتصاد و توجيهه و قد إعتمدوا على التخطيط الإقتصادي من أجل توجيه التنمية الإقتصادية حيث أن " التخطيط الإقتصادي أسلوب تستعين به الدولة غير المستكملة للنمو الإقتصادي لتوجيه عملية تنمية إقتصادها الوطني و تنظيمها على نحو يجعلها في حدود مواردها و إمكانياتها المتاحة و يضمن تحقيقها للأهداف و الآمال المعقودة عليها "[1].

و قد ساد هذا التفكير معظم الدول الإشتراكية و تبنت عدة مخططات تنموية إقتصادية من أجل دفع عملية التنمية الإقتصادية عن طريق التدخل الكامل و المباشر للدولة في تسيير الإقتصاد.

أما التفكير الرأسمالي القائم على حياد الدولة عن الإقتصاد و عدم تدخلها المباشر فيه و ترك آليات السوق من أجل بلوغ الموازنات الكلية، "فقد تصور بعض الإقتصاديين الكلاسيكين أن التنمية الإقتصادية هي زيادة الناتج القومي نتيجة التوزيع الموارد المعطاة بشكل أكثر كفاءة من ذي قبل أي بلوغ حد الإنتاج الأقصى"[2]، و إعتقدوا أن حل المشكلة التنمية الإقتصادية يعتمد على القطاع الخاص و أن الدخل الدولة يجب أن يكون محدودا و تدريجيا.

و قد حددوا مجالات عمل القطاع العام (الحكومي):

- بإمكان الحكومة توفير الأسواق بواسطة تشجيع بعض الترتيبات المؤسساتية المناسبة عن طريق تخفيض الضرائب على بعض القطاعات التي من شأنها دفع عملية التنمية الإقتصادية .

- هناك حاجة للمشاريع الإنتاجية الحكومية المباشرة في مجالات التي تقل إرباحها أو ترتفع نسبة المجازفة فيها بحيث هذه المجالات لا تستهوي القطاع الخاص .

- القيام بإنجاز البنى التحتية **(Infrastructure)** كالسدود والطرقات....الخ، و هذا لأن القطاع الخاص لا يمكن له القيام بمثل هذه الإستثمارات الضخمة .

- تشتد الحاجة للتدخل الحكومي لتشجيع الوفرات الخارجية النمو المتوازن بوجه عام .

---

[1] د/ كامل بكري ،" التنمية الإقتصادية" نفس المرجع السابق ، ص: 157 .
[2] د/ كاظم حبيب ،" مفهوم التنمية الإقتصادية "، دار الفرابي ، الجزائر، 1980، ص: 09 .

و مهما إختلف التفكير الرأسمالي و الإشتراكي فإنهم إشتركوا في مفهوم أن التنمية الإقتصادية عملية كبيرة و واسعة يشترك فيها كل من القطاع العام و الخاص من أجل القيام بها و دفعها إلى التقدم و الإزدهار .

## الفرع الأول: مفهوم التخلّف الاقتصادي

أثارت ظاهرة التخلّف الاقتصادي اهتمام المفكرين الاقتصاديين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التي عرفت انقسام العالم على قسمين :

"بلدان متقدّمة يعيش بها **18%** من سكان العالم يحصلون على **67%** من الدّخل العالمي، و بلدان متخلّفة يعيش بها **67%** من سكان العالم و يحصلون فقط على **15%** من الدّخل العالمي"[1]، هذه المعطيات المتناقضة دفعت بالمفكرين الاقتصاديين إلى تشخيص مفهوم التخلّف الاقتصادي وخصائصه و سبل التخلّص منه و الآليات المتبعة لذلك التي أصبحت تعرف بالتنمية الاقتصادية .

### 1.مفهوم التخلّف الاقتصادي :

اعطيت عدّة تسميات لمفهوم التخلّف ترجمت اساسا بوصف الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، و قد جهد المفكّرين لإيجاد "تعريف محدّد و مقبول لدى كافّة الجهات، و يعبّر عن ظروف هذه الدوّل و في نفس الوقت لا يجرح شعور حكومات و شعوب هذه الدوّل، و لعلّ أهم هذه التعريفات (وفق التسلسل التاريخي) يتمثّل فيمايلي" :[2] .

**أ.الدوّل المتأخرة (Backward countries)** :هذا الوصف لا يقتصر على التأخر الاقتصادي فحسب و لاكن يشمل التأخر الحضاري و الاجتماعي، و قد قوبل بالرّفض من طرف هذه الدول خاصة منها التي كانت مهدا لحضارات عريقة استمدّت منها الحضارات المعاصرة مبادئها .

---

[1] د/محمد زكي الشافعي، "التنمية الاقتصادية الكتاب الأول"، دار النهضة العربية بيروت لبنان، 1968، ص 19.
[2] ا د/ محمد عبد العزيز عجميّة، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندريّة، مصر، 2006، ص 10-12.

**ب...الدوّل المتخلّفة (under developed countries)**: لم يرضي هذا المصطلح حكومات وشعوب هذه الدوّل كونه لا يفرّق بين الدوّل التي تحقق معدلات نمو ملحوظة و تلك التي مازالت في ركود فضلا على أنه يوحي بأنّ التقدّم له نهاية قد بلغتها الدول المتقدّمة، و لكنّه مازال مستعملا في كثير من الأحيان .

**جـ...الدول أقل تقدّما (the less developed countries)**:لقي هذا المصطلح نوع من الاستحسان لدى هذه الدول كونه يبرز نسبية التقدّم و التخلّف إلاّ انه يؤخذ عليه أنه لا يراعي انه هناك دول تعيش في حالة جمود او ركود و دول أخرى تعيش في حالة تقهقر (**décroissance**) .

**د.الدول النامية (developing countries)**: لقي هذا المصطلح استحسانا كبيرا لدى الدول القابعة تحت التخلّف لانه يدل على أنها تسير في طريق النمو، لكنّ النمو ليس خاصا بهذه الدول فقط فالدوّل المتقدمة تنمو بمعدلات مرتفعة لذلك فإن هذا المصطلح يدل على الدول المتقدمة اكثر منه على الدول المتخلّفة .

**هـ...الدول الفقيرة (poor countries)**: يرى البعض أنّ هذا المصطلح يتميّز بالحياد من الناحية العلمية كونه يرتكز على الجانب المادي و الاقتصادي دون الجانب الاجتماعي و الحضاري لهذه الدول كما أنه يشمل بعض الدول الغنية بمواردها الطبيعية كالدوّل النفطية و يجعلها في مصاف الدّول المتقدّمة و هذا غير صحيح .

**و.دول العالم الثالث (the third world countries)**: يغلب على هذا المصطلح الطابع السياسي أكثر من الطّابع الاقتصادي كونه يشير إلى انّ هذه الدول تاتي في المرتبة الثالثة بعد الدول الاشتراكية المتقدّمة في المرتبة الثانية و الدول الرأسمالية المتقدمة في المرتبة الاولى .

كما "قامت الامم المتّحدة عبر بياناتها الصادرة بتقسيم الدول النامية ( المتخلّفة) و عددها **159** دولة إلى اربع أقسام"[1] هي :

أ.الدول النامية حديثة العهد بالتصنيع و عددها **11** دولة .

ب...الدول النامية الغنية (دول منظمة أوبيك) و عددها **13** دولة .

---

[1] د/ محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

جـ..الدول النامية متوسطة الدخل و عددها **73** دولة .

د.الدول النامية منخفضة الدّخل و عددها **63** دولة .

إن استخدام أي مصطلح من المصطلحات السابقة "تحكمه عوامل سياسية و اجتماعية و نفسية واقتصادية و غير ذلك، و هو متوقّف على مدى حساسية حكومات و شعوب هذه الدول، أما الفرق الجوهري لمدلول كل من هذه المصطلحات فلا يوجد على الإطلاق"[1] .

## 2.خصائص التخلّف الاقتصادي :

رغم اختلاف المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدول المتخلّفة إلاّ أنها تشترك في مجموعة من الخصائص التي تظهر مدى تخلّفها، "و تنقسم هذه الخصائص إلى نوعين رئيسين خصائص إقتصادية واجتماعية"[2] نذكرها بإيجاز :

**أ.الخصائص الإقتصادية**: هي عديدة و متشعّبة نذكر منها:

– **انخفاض مستويات المعيشة** : هذه السيمة تخص مختلف الدول المتخلّفة على عكس الدول المتقدّمة ويدل على ذلك كل من :

- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي: هو مقياس تتّخذه الهيئات الدولية للدلالة على مدى تخلّف الدولة، و يؤشر هذا المتوسّط إلى مستوى إشباع أفراد المجتمع بقساس كميات السلع والخدمات على النحو التالي (متوسّط نصيب الفرد من الدخل الوطني = $\frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$ )

و قد " قسم البنك الدولي العالم سنة **2003** وفقا لهذا المتوسّط الدول إلى ثلاث مجموعات"[3] و هي :

مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع: التي يزيد متوسّط نصيب الفرد من دخلها عن **9205** دولار سنويا .

مجموعة الدول ذات الدخل المتوسّط التي يتراوح متوسط نصيب الفرد من دخلها من **746**حتى **9205** دولا ر سنويا .

---

[1] د/ عمرو محي الدين، "التخلف و التنمية"، دار النهضة العربية بيروت لبنان، 1972، ص 32 .
[2] أ.د/ محمد عبد العزيز حجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 15-64 .
[3] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، التنمية المستدامة في عالم دائم التغير، مركز الاهرام للترجمة و النشر، 2003، ص 233 –239 .

مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض و هي الدول التي يقل متوسط نصيب الفرد من دخلها عن **746** دولار سنويا .

- **انخفاض معدّل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي:** فمع مشكل انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي هناك مشكل آخر هو انخفاض معدل نمو هذا المتوسط أي بمعنى آخر ان هذه الدول المتخلّفة تدور في حلقة مفرغة مما يتسبب في زيادة توسيع الفجوة المعيشية ما بينها و بين الدول المتقدّمة مع مرور الزمن.

- **سوء توزيع الدخل القومي:** يقصد بسوء توزيع الدخل القومي (الوطني) أن نسبة صغيرة من أفراد المجتمع (الدولة) يستحوذون على نسبة كبيرة من الدخل القومي مما يترتب على ذلك ضعف في مستوى المعيشة لدى غالبية المجتمع و هي سمة الدول المتخلّفة و حتى لو زاد نصيب الفرد من الدخل القومي حسابيا فإن سوء توزيع هذه الزيادة قد يؤدي إلى تفاقم الفقر و الحرمان لدى غالبة الأفراد .

**– الإعتماد على النشاط الزراعي:**

أي أنه من خصائص الدول المتخلّفة الإعتماد بشكل كبير على القطاع الزراعي في هيكلها الإقتصادي حيث يعتبر هذا القطاع أساسي في توليد الدخل الوطني و كذا إستيعاب الجزء الاكبر من اليد العاملة و الجدول التالي يبيّن لنا مدى إختلاف في هيكل الإنتاج و التشغيل بين الدول المتقدّمة و الدول المتخلّفة .

**جدول رقم 1:**" هيكل الإنتاج و التشغيل في عدد من دول العالم سنة **2002** بالنسبة المئوية (%)"[1].

| البيان / الدولة | نسبة انتاج القطاع من الناتج الداخلي الحالي | | | نسبة التشغيل في القطاع من مجموع اليد العاملة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الزراعة | الصناعة | الخدمات | الزراعة | الصناعة | الخدمات |
| 1.دول ذات الدخل المرتفع | 2 | 27 | 71 | 3.7 | 26.3 | 70 |
| 2.دول ذات الدخل المتوسط | 10 | 34 | 56 | 35 | 14 | 51 |
| 3.دول ذات الدخل المنخفض | 24 | 30 | 46 | 62.5 | 11.5 | 26 |

[1]-World Bank, world development indicators, N.Y world bank 2004, p 42-48 .p 186-187 .

**– انخفاض انتاجية عنصر العمل :**

و يحسب هذا المتوسط بقسمة الناتج الوطني الخام على عدد اليد العاملة في الدولة، "وفقا للبيانات البنك العالمي لسنة **2002** كان متوسط انتاجية العمل في الدول المتقدّمة حوالي **59000** دولار سنويا في حين كان متوسط انتاجية العمل في الدول المتخلّفة حوالي **3200** دولار سنويا أي ان متوسط انتاجية العامل في الدول المتقدّمة يعادل **18.4** مرّة متوسط انتاجية العامل في الدول المتخلّفة"[1] .

**– ارتفاع معدلات البطالة :**

ظاهرة البطالة موجودة في أي اقتصاد مهما بلغ درجة من التطوّر و لكن خاصية الدول النامية هو تفشي هذه الظاهرة و انتشارها بشكل ملحوظ مما يعيق الاقتصاد ككلّ و نجدها متفشية بصورة كبيرة في الشريحة المتعلّمة كون الهيكل الاقتصادي تقليدي و لا يسمح بإستيعاب هذه الإطارات المتخرّجة .

**– التبعية الاقتصادية للخارج :**

هي من بين أصعب مشاكل الدول المتخلّفة حيث ينجرّ عليها عدم قدرة الدولة على تقرير مصيرها الاقتصادي كونها مرتبطة بالخارج اقتصاديا سواء بالدول المتقدّمة أو بالشركات المتعدّدة الجنسيات التي تعمل على تسيير اقتصاد الدول المتخلّفة بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى و قد تكون هذه التبعية الإقتصادية للخارج تبعية تجارية أي اعتماد الدول المتخلّفة على سلع و خدمات أساسية منتجة خارجيا و عدم قدرتها على انتاجها محليا، أو تبعية مالية للخارج متمثلة في ديون سابقة متراكمة أو تبعية تكنولوجية و هي الاخطر في وقتنا الحاضر حيث أن نقص التكنولوجيا يؤثر بشكل سلبي على أداء الاقتصاد ككلّ مما يزيد من سيطرة الدول المتقدّمة على المصير الاقتصادي للدول النامية .

**– انخفاض معدل الإدخار و معدل الاستثمار :**

إن انخفاض معدل الادخار يؤدي حتما إلى انخفاض معدل الاستثمار و هذه الخصائص هي تحصيل حاصل للمشاكل التي تتسم بها اقتصاديات الدول المتخلفة كون انخفاض الدخل و المستوى المعيشي يؤدي إلى انخفاض معدل الإدّخار و معه معدل الاستثمار و علينا تصور الحلقة المفرغة الناتجة عن ذلك .

---

[1] أ.د/ محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 29 .

**ب-الخصائص الاجتماعية :**

يمكن القول ان الخصائص الاجتماعية للدول المتخلّفة هي نتيجة منطقية للخصائص الاقتصادية و هي مكلة لها من اجل بناء حلقة التخلّف المفرغة و نذكر منها:

**– النمو الديمغرافي :**

تعاني الدول المتقدّمة من نقص في النمو الديموغرافي و كذلك اليد العاملة و تعمل على تفعيل نموّه ونجد على العكي من ذلك الدول المتخلّفة تعاني من انفجار في النمو الديمغرافي و ما يصاحبه من ارتفاع اعباء الدولة و نقص في المعيشة و معدلات التشغيل .

**– انخفاض المستوى التعليمي :**

و نعني به انخفاض في المستوى العلمي كميّا و نوعيا و ارتفاع معدلات الأميّة مما يزيد من صعوبات ومشاكل الدول المتخلّفة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

**– انخفاض المستوى الصحي و الغذائي :**

و نعني به في انتشار للأمراض و سوء التغذية في الدول المتخلّفة نتيجة لعدم توفير الرعاية الصحية الكافية و كذلك المياه النقية و الحاجات الأساسية للإنسان كالتغذية و غير ذلك .

**– تفشي ظاهرة الرشوة و الفساد (corruption) :**

هذه الظاهرة تواجه كل الدول بدون استثناء النامية منها و المتقدّمة، و لكنها تعرف انتشارا واسعا ومنحنى خطير في الدوّل النامية أين نجدها تعرقل مسار التنمية الاقتصادية كونها تعمل على تقديم المصالح الشخصية على المصلحة العامة مما يزيد من تعقيد مشاكل التنمية الاقتصادية .

و في الاخير يمكننا القول أننا تطرّقنا لأهم الخصائص الخاصّة بالدوّل المتخلّفة و التخلّف و لا نقول كل الخصائص لأنّها متشعّبة و متداخلة و لا يكفي المجال هنا لذكرها كلّها .

## الفرع الثاني: تعريف التنمية الإقتصادية

اختلف الاقتصاديون في صياغة تعريف التنمية الاقتصادية و لكنهم لم يختلفوا في جوهرها، و تعاريف التنمية الاقتصادية متعدّدة و متنوّعة على حسب الزمان و الانتماء الفكري للاقتصاديين و سوف نذكر بعضها:

-عرّفها جيرالد ماير (**Gérald M.meier**) الاقتصاد الأمريكي المشهور و خبير الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية "التنمية الاقتصادية عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي ( **real national income**) خلال فترة زمنية معيّنة"[1].

-عرّفها جيرارد أزولاي (**gérard azoulay**) خبير الأمم المتّحدة في منظمة الزراعة و التغذيّة والأستاذ في جامعة أورساي (**Orsay**) "نعني بالتنمية الاقتصادية تلك التغييرات التي تحدث في حياة الأفراد وفي هياكل الانتاج، و الاستهلاك و في توزيع الدخل و في نشاط المؤسسات السياسية و الاجتماعية و في توزيع السلطة بين أفراد المجتمع بشكل يسمح له بالمشاركة في صنع مستقبلهم و مصيرهم، نعرف مدى تعقيد هذه المسائل فيما بينها و لكنّها هي السبيل لفهم محتوى التنمية"[2].

-كما عرّفها الدكتور "**كامل بكري**" "التنمية الاقتصادية هي عبارة عن سياسات إقتصادية طويلة الاجل لتحقيق النمو الاقتصادي و هي عملية يزداد بموجبها الدخل القومي (الوطني) الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، و إذا كان معدّل التنمية أكبر من معدّل نمو السكان فإن متوسّط دخل الأفراد الحقيقي سيرتفع"[3].

-كما يوجد تعريف كلاسيكي شائع خاص بالأمم المتّحدة فقد عرّفها أمينها العام السابق تان (**U.Thant**) (**1961-1971**) "التنمية تعني النمو زائد التغيير، هذا التغيير يكون في نحو اجتماعي و ثقافي ويكون نوعي اكثر منه كمّي "[4].

---

[1] د/ كاظم حبيب، "مفهوم التنمية الإقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] Gérard azoulay, « les théories du développement », Collection- Didact Economie-presses Universitaires de Rennes, France 2005, p 28.

[3] د/ كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر ، بيروت لبنان، 1988، ص 63 .

[4] Gérard azoulay, op .cit , p 30.

– و عرّفها أ. د/ "**محمد عبد العزيز عجمية**" "التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقّق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، و تحدث من خلال تغييرات في كل هيكل الانتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[1].

– و عرّفها د/ "**عبد القادر محمد عبد القادر عطيّة**" تعرّف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوبا بزايدة في متوسّط الدخل الحقيقي و تحسّن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسّن في نوعية الحياة و تغيّر هيكلي في الانتاج"[2].

– كما عرّفها د/"**عمرو محي الدين**" "التنمية الاقتصادية هي عملية نقل الاقتصاد القومي (الوطني) من حالة تخلّف إلى حالة التقدّم، هذا الانتقال يقتضي تغييرا جدريا و جوهريا في أساليب الانتاج المستخدمة مع حدوث زيادة مستمرة في متوسط في دخل الفرد عبر فترة زمنية معينة"[3].

بعد استعراضنا لهذه التعاريف المختلفة من حيث الزمن (كونها تضم تعاريف من عدة حقب)، و من حيث المذهب الفكري (كونها تضم تعاريف المفكرين عرب و اجانب، رأسماليون واشتراكيون)،نستخلص عدّة نقاط أساسية و جوهرية إتفق عليها جل المفكرين الاقتصاديين .

– التنمية الاقتصادية عملية و ليست هدف كون التنمية الاقتصادية عبارة عن سياسات و آليات تتبع من أجل الوصول إلى أهداف معينة .

– هي عملية طويلة الامد و مستمرة .

– يتحقق من خلال عملية التنمية الاقتصادية زيادة في متوسط الدخل الفردي من الدخل الوطني .

– الزيادة في الدخل تكون حقيقة و ليست نقدية .

– الزيادة مستمرة و ليست في فترة معينة .

– إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة الفقيرة .

– إحداث تغيير في جودة السلع و الخدمات المقدّمة للمستهلكين .

---

[1] أ.د/ محمد عبد العزيز عجمية،" التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 77.
[2] د/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2003، ص 18.
[3] د/ عمرو محي الدين،" التخلف و التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 210 .

- تغيير في هيكل الانتاج .

- الوصول إلى نمو اقتصادي حقيقي و ليس نقدي .

إذن مما سبق يمكن القول ان التنمية الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من العمليات و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية تتفاعل فيما بينها قصد الوصول إلى زيادة حقيقية و مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، و إحداث تغيرات الهيكل الانتاج و تحقيق عدالة في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة خلال فترة زمنية تكون طويلة الأجل نسبيّا .

## الفرع الثالث: مفهوم النمو الاقتصادي

ينظر إلى النمو الاقتصادي على انه هدف أو نتيجة لعملية التنمية الاقتصادية و قد صاغ الاقتصاديون عدّة تعريفات للنمو الاقتصادي .

-فقد عرّفه" بـــ **برينو" Bruno Baron-Renault**): "النمو الاقتصادي هو ارتفاع في الدخل الفردي و كذا ارتفاع في الناتج الوطني الخام (PNB)، و الدخل الفردي يعني الناتج الوطني الخام مقسوم على عدد السكان" [1].

-كما عرّفه "**جيرارد آزولاي**" (G.Azoulay):" النمو الاقتصادي هو وسيلة للتنمية الاقتصادية ويعني أنه زيادة في متوسط الدخل الفردي بدلالة الدخل الوطني الخام (PNB)"[2] .

-كما عرّفه "**د/عبد القادر محمد عطية**": "النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[3].

-كما عرّفه "**أ.د/محمد عبد العزيز عجمية**" يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[4].

---

[1] D.Bruno baron–Renauet « economie du dévoloppement » traduction de liver economic of dovelopment the edition, w.w.norton and company.inc. New yourk 1998, p 09.

[2] Gérard Azonlay, « les théorie du développement, op.cit, 53-54.

[3] د/عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" اتجاهات حديثة في التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

[4] ا د/ محمد عبد العزيز عجمية"، التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 73 .

من هذه التعاريف يتضح لنا أن مفهوم النمو الإقتصادي يعني:

**1.**النمو الاقتصادي لا يعني زيادة في الدخل الكلي فقط، و لكنه يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى المعيشة للفرد ممثلة في زيادة متوسط الدخل الفردي :

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

كما انه لا يحدث نمو اقتصادي إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل نمو السكان فقد يحدث نمو في الدخل الكلي و يحدث معه في آن واحد نمو في عدد السكان فإذا كان نمو عدد السكان أكبر من نمو الدخل الوطني فإن هناك نوع من التقهقر و ليس نمو إقتصادي:

**معدل النمو الاقتصادي = معدّل نمو الدخل الكلي – معدّل نمو السكان .**

-إذن لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا إذا كان الفرد ما بينهما موجبا .

**2.**من جهة أخرى النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي و ليس النقدي والمقصود هنا بالدخل الفردي النقدي يعني عدد الوحدات النقدية التي سيتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة)، أما الدخل الفردي الحقيقي فيعني كمية السلع و الخدمات التي يتحصل عليها الفرد من خلال انفاقه لدخله النقدي خلال نفس الفترة و بالتالي :

**الدخل الحقيقي = الدخل النقدي ÷ المستوى العام للأسعار .**

أي ان مستوى العام للأسعار نعني به (التضخم)، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة و صاحبه نفس الزيادة في المستوى العام للاسعار (التضخم) فلا يكون هناك زيادة معدّل نمو الدخل الحقيقي :

**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل نمو الدخل النقدي – معدل التضخم .**

**3.**كما يفترض أن تكون "الزيادة التي تتحقق في الدخل على المدى البعيد و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا لاحظنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية نجد اتجاهه موجب دائما حتى بعد أن نستبعد أثر التضخم. إذن لابد علينا عند دراسة النمو الاقتصادي استبعاد ما يعرف بـــ "**النمو العابر**" الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية"[1].

[1] أ د/ محمد عبد العزيز عجمية، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 75-77.

**4.** كما يتعين الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يخص كمية النمو الذي يحصل في نصيب الفرد من السلع و الخدمات دون مراعات نوعية هذه السلع و الخدمات و هيكل توزيع الدخل ما بين السكان .

**5.** كما ان النمو الاقتصادي يجب ان يتحقق تلقائيا دون تدخل الحكومة في ذلك مباشرة و نجد هذه الفكرة تخص التفكير الرأسمالي فقط.

و عليه نقول أن النمو الاقتصادي هدف أو نتيجة للتنمية الاقتصادية .

## الفرع الرابع: نظريات التنمية الاقتصادية

عرف التحليل الاقتصادي عدة نظريات و استراتيجيات للتنمية الاقتصادية اختلفت باختلاف التحليل الاقتصادي من اقتصادي لآخر، حيث حاول كل واحد إعطاء استراتيجية بناءة للتنمية الاقتصادية وصاغ محتوى عملية التنمية الاقتصادية على حسب تفكيره، و نظريات التنمية الاقتصادية متعدّدة و متنوعة نذكر من أهمها :

- نظرية **شومبتير (Shumpeter) (1912)** لما أصدر شومبيتر كتابه **"تحليل التنمية الاقتصادية"** حاول تفسير التنمية الاقتصادية من وجهته الكلاسيكية حيث لمح ان النمو الاقتصادي يتحقق من خلال توسيع الاسواق و زيادة المدخرات و الاستثمارات"[1].

- نموذج **"هارودومار"** يعتبر امتداد لتحليل شومبيتر **(Shumpeter)**، حيث (هارود **Harrod 1939**) ثم تبعه "دومار **Domar 1947**" وصاغا نظرية للتنمية الاقتصادية و فسروا النمو الاقتصادي في دولة ما يتم قياسه من خلال معدل الإدخار و يرتبط كل من معدل نمو الدخل القومي و معدل الإدخار بعلاقة طردية فكلما زاد الثاني أثر إيجابا على الأول"[2].

-نظرية الدفعة القوية **(big push)** صاحب هذه الفكرة هو الاقتصاد روزنشتين- رودان" "تنطلق هذه الفكرة من أنه لابد أن يكون هناك دفعة قوية للاقتصاد الوطني حتى تتحقق تنمية اقتصادية فعلية و القيام بإستثمارات ضخمة في شتى المجالات كالطرق و المواصلات، المرافق الاجتماعي، تدريب اليد العاملة... إلى غير ذلك و التركيز على التصنيف كونه السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية و اللحاق بركب الدول المتقدّمة و إقترح

---

[1] Gérard Azonlay, « les théorie du développement » didact économie université de rennes, France 2005, p 76 .
[2] Gérard Azonlay, op.cit, p 77 .

نموذجا على ذلك "**النموذج الروسي للتصنيع**" و الذي يتضمن بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل مثل الصناعات الثقيلة و المتوسّطة و الصناعات الخفيفة ... إلخ "[1].

-استراتيجية النمو المتزازن "نيرسك"( **Nurske**) **1953** "و يصب محتوى هذه النظرية في أن النمو الاقتصادي لابد أن يكون متوازنا، حيث اكّد على مبدأ الدفعة القوية (**big push**) و لكن يجب على هذه الاستثمارات ان تكون بشكل متوازن ما بين القطاع الزراعي و القطاع الصناعي حتى لا يتحوّل القطاع الزراعي إلى عقبة أمام التقدّم الصناعي و التركيز على انتاج السلع الاستهلاكية المحلية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية في المرحلة الأولى على الأقل"[2].

-استراتيجية النمو الغير متوازن "هيرشمان"(**hirschman**) **1958** ."رأى هيرشمان أن مبدأ الدفعة القوية (**big push**) يجب أن يرتكز في قطاع واحد و هو القطاع الصناعي حتى لا يتم تشتيت رؤوس الأموال على عدّة قطاعات و أن قيام نشاط صناعي ضخم سوف يؤدي منطقيا إلى توسع النشاط الاقتصادي ككل حيث ان الصناعة تؤثر في النشاطات الاقتصادية الاخرى و هي الفرق الجوهري و الرئيسي ما بين البلدان النامية و البلدان المتقدّمة"[3]، و قد اهتمت عدّة بلدان نامية بهذه الاستراتيجية و من بينها الجزائر حيث اعتمدت **نموذج الصناعات المصنّعة** لـــ "**دوبرنيز**"(**Debernis**).

و مهما اختلفت نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية فإنها تشترك في مفاهيم واحدة ألا و هي زيادة الوفرات الداخلية و تحقيق النمو الاقتصادي و تحسين نوعية السلع و الخدمات و كذا تحسين توزيع الدخول و تغيير هيكل الانتاج .

## المطلب الثاني: أهداف التنمية الإقتصادية

إن التنمية الإقتصادية عملية واسعة و متعددة المجالات لذا نرى أنها ترمي إلى عدة أهداف مختلفة ولكنها مكملة لبعضها البعض و عند إستعراضنا لأهم هذه الأهداف نرى مدى هذا التكامل.

فأهداف التنمية الإقتصادية تدور كلها حول رفع :"مستوى معيشة السكان (البشر)، و توفير أسباب الحياة الكريمة لهم ، فالإقتصاديون لا ينظرون إلى التنمية الإقتصادية على انها غاية في حد ذاتها، و لكن يعتبرونها

---

[1] د/ محمد عبد العزيز العجمية،" التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 164-167 .

[2] Gérard Azonlay, op.cit, p 118-119.

[3] Gérard Azonlay, op.cit, p 123-124.

وسيلة لتحقيق غايات أخرى و المنطق يدل أن الوسيلة يجب أن تكون دائما في خدمة الغاية والأهداف و ليس العكس"[1].

و قد تختلف أهداف التنمية الإقتصادية من دولة إلى أخرى و هذا نظرا لمعطيات كل دولة، فلنأخذ على سبيل المثال أهداف الدول البترولية دول الخليج ، الجزائر..."فرغم إرتفاع الدخل الوطني بها و منه إرتفاع الدخل الفردي للفرد لكن نجد أن أهداف التنمية الإقتصادية الأولى هي تحقيق العدالة في توزيع المداخيل و ليس زيادتها ، و إذا نظرنا إلى دول جنوب الصحراء الإفريقية نجد أن التنمية الإقتصادية فيها ترمي بالدرجة الأولى إلى زيادة المداخيل نظرا لقلّتها و من تمّ تحقيق العدالة في توزيعها ، حتى الدول المتقدمة و الكبرى تقوم بالتنمية الإقتصادية رغم إرتفاع مداخيلها و كذا العدالة في توزيعها.

و في هذه الدراسة سوف لا نتناول أهداف التنمية الإقتصادية بصفة كليّة لأن هذه الدراسة لا تكفي لتحديد كل اهداف التنمية لأنها متعددة و مختلفة إختلاف الأنشطة الإقتصادية و سوف نبين أهم هذه الأهداف نظرا لتشعبها و تداخلها فيما بينها .

و سوف لا نقوم بإعاة دراسة مفهوم النمو الإقتصادي الذي يعتبر من الأهداف الرئيسية و المرجوّة من عملية التنمية الإقتصادية و سوف نمر مباشر إلى الأهداف التالية .

## الفرع الأول: الشّمولية

إن التنمية الإقتصادية تتطلب تنمية ثقافية و سياسية و إجتماعية و أخلاقية حتى يتسنى لها بلوغ أهدافها.

فحتى نقوم بتنمية إقتصادية شاملة يجب توفير المناخ اللازم لها من وعي ثقافي و سياسي و إجتماعي وكذا أخلاقي لأنها عناصر جد مفيدة في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية .

و من هذا المنطلق إتخذت التنمية الإقتصادية من الشمولية ( التنمية الشاملة) أحد أهدافها الرئيسية.

---

[1] د/ كامل بكري ،" التنمية الإقتصادية "، مرجع سبق ذكره ، ص: 70

فالتنمية الإقتصادية تتضمن التحديث (**Modernisation**) و التي تعني إضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في إتخاذ القرارات و زيادة دور المعرفة العلمية في حياة الأفراد و سلوكاتهم حتى يتجاوبوا مع عملية التنمية الإقتصادية .

كما أن التنمية الإقتصادية أمر يعني جميع السكان لذلك يجب أن تعطي الفرصة للجميع من اجل المشاركة في صناعتها ووضع خططها لاسيما الطبقة المثقفة في المجتمع و عدم الإنفراد بقرارات عملياتها و ذلك من خلال توفير المزيد من الحريات و الديمقراطية (**Démocratisation**) و المزيد من المشاركة (**Participation**)و اللاّمركزية (**Décentralisation**)قصد إعطاء الفرصة للطبقة الواسعة من الأفراد في صنع التنمية الاقتصادية.

## الفرع الثاني: العدالة في توزيع الدخل

في مجتمع يوجد طبقة غنية و طبقة فقيرة فالطبقة الأولى تتمتع بدخل عال و كبير و ميل حدّي للإستهلاك صغير مما يؤدي إلى تراكم رأس المال لديها كون الدخل الكبير و الإستهلاك صغير أما الطبقة الثانية فدخلها صغير و ميلها الحدي للإستهلاك كبير ممّا يجعلها تعاني مشكلة الفقر أي ان دخلها لا يغطي سوى إستهلاكها و بالتالي يجعلها في دائرة مفرغة ألا و هي دائرة الفقر.

و من اهداف التنمية الإقتصادية إيجاد حل لهذه المشكلات فنجد ان مجموعة صغيرة من أفراد المجتمع تستحوذ على جزء كبير من دخله و على التنمية الإقتصادية أن تقوم بإيجاد وسائل و آليات من أجل إعادة توزيع الدخول صالح الطبقة الفقيرة قصد التخفيف من ظاهرة الفقر.

و إقتصاديا يعتبر الفرد ( الأسرة) فقيرا إذا إنخفض دخله الحقيقي عن حدى أدى معين يسمى بحد الفقر (**Poverty line**) و يتحدد هذا الحد وفق دراسات متخصصة تأخذ في حسبانها الإحتياجات الضرورية للفرد أو الاسرة من ماكل و ملبس و مسن و نقل و علاج و تعليم و غير ذلك من احتياجات المعيشة الضرورية.

و الملاحظ أن حد الفقر يختلف من بلد إلى آخر وفقا لمستواها الإقتصادي" فالإحتياجات الضرورية للفرد بالولايات المتحدة الأمريكية مثلا أكثر بكثير من الإحتياجات الضرورية للفرد بالهند و بهذا فإن حد الفقر

بالأولى يكون أعلى منه في الثانيّة، بل إنّه وفقا لحدّ الفقر بالولايات المتّحدة الأمريكية قد يكون كل سكان الهند فقراء ووفقا لحد الفقر في الهند قد لا يكون هناك فقير واحد في الولايات المتحدة "[1]

و عملية التنمية الإقتصادية عليها أن تضع ضمن أهدافها الرئيسية القضاء أو التخفيف من ظاهرة الفقر و إعادة التوزيع الأمثل للدّخل ما بين أفراد مجتمعها و ذلك عن طريق :

- زيادة في دخل الأفراد الفقراء حتى تتجاوز حد الفقر و ذلك عن طريق التفاوض مع أرباب العمل و إعادة النظر في مستوى الأجور.
- زيادة دخل الطبقة الفقيرة يجب ان يغطي من دخل الطبقة الثرية أي يجب ان لا تكون زيادة الدخل الأفراد الطبقة الفقيرة حساب أفراد الطبقة نفسها .
- تشجيع و تمويل الإستثمارات التي تقوم بها أفراد الطبقة الفقيرة و ذلك إما عن طريق إنشاء صناديق خاصة او بوضع بعض التسهيلات الضريبية او غير ذلك.
- توجيه الفوائض الإقتصادية إلى مشاريع التي من شانها أن تخفف الأعباء على الطبقة الفقيرة وإستثمارها لصالحهم .

## الفرع الثالث : التغير في هيكل الإنتاج

المقصود بتغيير هيكل الإنتاج هو تنمية هذا الهيكل و تطويره إلى الأحسن أي جعله يتمتع بنوع من المرونة (**Flexibilité**) قصد تكيّفه مع عملية التنمية الإقتصادية.

و نجد على سبيل المثال إقتصايات بعض الدول المتخلفة تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية كالمنتجات الزراعية و المعادن و البترول الخام و تصدرها للدول المتقدمة فيما تقوم هذه الأخيرة بتزويد الأولى بالمنتجات الصناعية أو معدات الصناعة مما يخلق نوع من التخصص لكل دولة و مهمة التنمية الإقتصادية تكمن في تغيير هيكل الإنتاج الوطني وجعل الإقتصاد الوطني متكامل فيما بينه عن طريق:

- تشجيع الإستثمار الصناعي قصد التقليل من التبعية للخارج.

[1] د/ عبد القادر ، محمد عبد القادر عطية ،" إتجاهات حديثة في التنمية" ، مرجع سبق ذكره ، ص: 18-19.

– تشجيع الإستثمار الصناعي لا يعني إهمال القطاع الزراعي أو إنتاج المواد الأولية و لكن يعني تنويع النشاط الإقتصادي.

– وضع الإستراتجية إقتصادية تضمن الإنسجام ما بين كل قطاعات الإقتصادية الوطنية قصد الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

– خلق نوع من التنوع الإقتصادي و إلغاء الإختصاص مع المحافظة على نفس مستويات للإنتاج أوزيادتها بالنسبة للقطاعات التي كان يعتمد عليها سابقا.

– فالنمو الإقتصادي يعني " الحصول على زيادة في نفس الشيء أما التنمية الإقتصادية فهي تعني الحصول على أشياء جديدة و مختلفة"[1] .

## الفرع الرابع:التنمية المستدامة

"تعني التنمية المستدامة (**Sustainable dévelopment**) أو(**Développement durable**) أن تشبع الأجيال الحاضرة إحتياجاتها من السلع و الخدمات دون أن تنقص من مقدرة الأجيال القادمة على إشباع إحتياجاتها"[2].

فالأجيال الحاضرة و السابقة إستخدمت الموارد الطبيعية و خاصة منها تلك الموارد الغير متجددة أوالناضبة و كأنها المالك الوحيد لها متجاهلة حقوق الأجيال المقبلة في هذه الموارد و كذلك حقها في بيئة نظيفة ملائمة للعيش.

فالتنمية الإقتصادية عليها أن تراعي هذا الجانب و عليها أن تعمل على إيجاد السبل و الطرق الكفيلة بالمحافظة على إستدامة التنمية و الحياة و من بين هذه السبل و الطرق ما يلي:

– إبتكار تكنولوجيات نظيفة تعمل بالدرجة الأولى على المحافظة على البئية .

– إيجاد حلول بالنسبة للموارد الناضبة إما بالإستعمال العقلاني او بتطوير تكنولوجيات من شأنها التقليل من إستعمالاتها .

---

[1]- 2 د/عبد القادر عطية ، ، " اتجاهات حديثة في التنمية"،مرجع سبق ذكره ، ص: 27.

– تجنب الإستثمارات و الصناعات التي من شأنها تلويث البيئة و الإضرار بها كتلك التي تؤدي إلى تآكل التربة و تلويث الماء و الهواء أو الإضرار بالمناخ .

– تجنب تبديد الموارد :"فالنظام الزراعي في بعض الدول المتقدمة مبدّد للموارد ففي الولايات المتحدة الأمريكية **78%** من إنتاجها من الحبوب موجّهة كغذاء للحيوانات أي أنه **8** كلغ من البروتين النبات يستخدم في إنتاج **1** كلغ من البروتين الحيواني[1]

– الإهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق تحضيره علميا و نفسيا و بدنيا.

## المطلب الثالث : التنمية البشرية كتوجه جديد للتنمية الإقتصادية

**"لا ثروة إلا في البشر"** ، هي كلمة للفيلسوف الإقتصادي الفرنسي **جون بودان "Jean Bodin"** ومفهومها أن الثروة الحقيقية توجد في الإنسان ، فتطوير و تنمية الإنسان تعني تطوير قدراته ومواهبه من أجل خلق الثروة و الحفاظة عليها.

و قد ساد مفهوم التنمية الإقتصادية عند الإقتصاديين على أنه تلك الزيادة الكمية من السلع والخدمات التي تقدم للأفراد قصد زيادة إشباع حاجاتهم و رغباتهم للتحقيق مزيدا من الرفاهية و لم يختلف الإقتصاديون على هذا الفهم للتنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى نهاية الثمانيات، و لكن مع "تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة **1990** عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء "[2] و تم إصدار التقرير للتنمية البشرية فقد تغير مفهوم التنمية الإقتصادية إلى التنمية البشرية حيث ان التنمية البشرية تتمثل في جانبان أساسيان :

**الجانب الأول** : هو تكوين القدرات من خلال الإستثمار في التعليم و الصحة و التغذية و التدريب.

**الجانب الثاني**: يتمثل في الإستفادة الكاملة من هذه القدرات فيما ينفع البشرية، وكذا المشاركة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

[1] د/عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، " اتجاهات حديثة في التنمية"،مرجع سبق ذكره، ص:49.
[2] أ/ يوسف بومدين،" التنمية البشرية في الوطن العربي"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر 2004، ص91.

و من هنا "فقد أصبح الإنسان هو محور عملية فهو محور عملية التنمية وسيلتها و هدفها"[1] أوبالأحرى أن الإنسان هو صانع التنمية و غايتها، و المقصود بالتنمية البشرية هو تحسين معيشة البشر و التي لا تتحقق سوى عبر تنمية إقتصادية وإجتماعية و سياسية و ثقافية و بيئية و غير ذلك.

## الفرع الأول: مفهوم التنمية البشرية

تعرف التنمية البشرية من طرف الأمم المتحدة في تقريرها للتنمية البشرية الصادر سنة **1995** و في الصفحة **11** :" التنمية البشرية هي عملية توسيع القدرات البشرية و الإنتفاع بها"[2] .

إذن من هذا التعريف الرئيسي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن ملاحظة أن التنمية البشرية هي عملية مقصودة و ليست آلية من أجل بناء و تطوير القدرات البشرية عن طريق الإهتمام بالأفراد (البشر) و الإنتفاع بهذه القدرات في المستقبل و من هنا نقول ان التنمية البشرية تختلف مع بعض المراحل التنمية الإقتصادية او نقول بالأحرى انها كثيرة شمولية لها و تتلخص في النقاط التالية :

1.**فمدخل الدخل (Income approach)**: ينظر إلى النمو الإقتصادي على انه حدوث زيادة في الدخل الحقيقي دون التطرق إلى كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل ما بين أفراد المجتمع أو ما بين طبقاته كما أن هذا المدخل لا يهتم بتحسين نوعية الحياة البشرية فيهمل جانب التعليم و الصحة و الحرية مثلا.

2.**أما مدخل تنمية الموارد البشرية**: فهو ينظر إلى الإنسان كوسيلة أو كعنصر فقط من عناصر الإنتاج مثله مثل العناصر الأخرى كرأس المال و المواد الأولية، و يقيم الإستثمار في المواد البشرية بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الإستثمار، بينما التنمية البشرية تعتبر تحسين القدرات البشرية من صحة و تعليم وتغذية و عبر ذلك هي الهدف الأول حتى و لو كان العائد المادي من هذه الإستثمارات صغير أو منعدم فهي للإنسان ليس فقط كوسيلة ولكن أيضا كهدف.

3.**أما مدخل الرفاهية (Welfare approch)**: فهو ينظر للأفراد كمجرد منتفعين من عملية التنمية وليسوا فاعلين في إحداثها ، فالتنمية الإقتصادية تهتم بزيادة رفاهية الأفراد بغض النظر عن كيفية حدوث هذه الزيادة.

---

[1] د/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،" إتجاهات حديثة في التنمية "، مرجع سابق ذكره ، ص:49

[2] د/ عبد القادر عطية، " إتجاهات حديثة في التنمية "،مرجع سبق ذكره ، ص:49

4.أما فيما يتعلق بمدخل الحاجات الأساسية (**basic needs approach**): أي تزويد الطبقات الفقيرة بالسلع المادية و الخدمات الضرورية، فالتنمية الإقتصادية تنظر إلى هذه الطبقة على انها عالة على المجتمع و الإقتصاد و الحكومة وهي من تزودهم بتلك الحاجيات دون نتيجة ترجي منهم، أما التنمية البشرية فتنظر إلى هذه الطبقة الفقيرة على أنها قوة غير مستغلة أو عاطلة و بالتالي تزويدها بما تحتاج من حاجيات قصد تفعيل هذه الطبقة و دمجها في المجتمع قصد مساهمتها في التنمية الشاملة، و كما يقال في المثل الصيني الشهير :"لا تعطيني سمكة كل يوم و لكن علمني كيف أصطاد السمك".

## الفرع الثاني: عناصر التنمية البشرية.

" تقوم التمية البشرية على أربعة عناصر أساسية"[1] تتمثل في الآتي:

**1.الانتاجيةproductivity** : أي أن التنمية البشرية ومن خلال آلياتها تهدف إلى زيادة الانتاجية ما بين الأفراد، فزيادة المستوى التعليمي والرعاية الصحية الهدف منها هو زيادة إنتاجية الأفراد ومنه زيادة الانتاجية الكلية.

**2.العدالة Equity**: أي أن التنمية البشرية تهتم بالعدالة في كل المجالات في فرص التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل وفرص القيادة ما بين أفراد المجتمع، حتى نعطي نوعا من المساواة في فرص المبادرة للأفراد قصد الكشف عن إمكانياتهم ومواهبهم.

**3.الاستمرارية Sustinability** : هذا العنصر هو الأهم في عملية التنمية البشرية والأكثر تعقيداً في نفس الوقت، فضمان استمرارية التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية يتعارض مع بعض المعطيات الهامة، منها المادية كالطاقة والمناخ والمواد الأولية الناضبة ومنها المعنوية أو الأخلاقية، فهناك بعض من التغيرات التي تفرضها التنمية البشرية التي تتعارض ومعتقدات بعض الأفراد و تقاليدهم.

---

[1] **UNDP**. Developpement humain, Rapport annuel 1995 P 122.

**4.المشاركة Empwoerment:** تعني المشاركة هي إتاحة الفرصة للجميع من أجل المساهمة في عملية التنمية البشرية دون تمييز ما بين الجنس والعرق والدين وهذا الأمر جد هام خاصة في البلدان التي تعرف تعدد في القوميات، والتنمية البشرية عملية ليس لها اتجاه واحد أي من الأعلى إلى الأسفل فالحكومات تقوم بالانفاق على الأفراد قصد تنمية قدراتهم التي تستثمر كي تعود بالفائدة على المجتمع ككل.

إذن من خلال هذه العناصر يتضح لنا أن التنمية البشرية عملية واسعة الجوانب والآليات، لا تتم إلا من خلال تكامل جهود الأفراد والحكومات والمؤسسات قصد ضمان استدامتها ورفع وتيرتها.

## الفرع الثالث: مؤشرات التنمية البشرية

في سنة **1990** عند صدور اول تقرير للتنمية البشرية إعتمد على بعض المؤشرات الأساسية و لكن بعد ذلك و نظرا للإنتقادات التي وجهت هذه المؤشرات عمدت الأمم المتحدة إلى العمل بهذه الإنتقادات و كانت تضيق مؤشرات أخرى كلما أصدرت تقرير جديد للتنمية البشرية هذا حتى تكون هذه المؤشرات فعالة إلى حد ما و سوف نستعرض هذه المؤشرات او كما تسمى دليل التنمية البشرية "[1]

**1.دليل التنمية البشرية(HDI) Humain Dévelopment Index :** هو أول دليل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و بالضبط في تقريرها عن التنمية البشرية و يتضمن ثلاثة مؤشرات جزئية تتمثل في :

**أ.العمر المتوقع عند الميلاد:** و هو يعبر عن المستوى الصحي للدولة

**ب..مستوى التحصيل العلمي:** معبرا عنه بالمتوسط المرجح لنسبة محو الأمية بين الكبار و متوسط نسبة التسجيل في مراحل التعليم الثلاثة الأولى.

**جـ.. مستوى المعيشة:** معبرا عنه بمتوسط الدخل الحقيقي لمعدل الذي حدد آنذاك بـ 5835 دولار للفرد في السنة

**2.دليل التنمية البشرية المعدل للجنس (Gender –related développment (GDI))**

يقيس هذا الدليل مستوى إنجاز الدولة في تنمية القدرات البشرية بالمجالات الثلاثة السابقة و المذكور في الدليل السابق مع الأخذ في الإعتبار عدم العدالة في توزيع هذه القدرات بين الذكور و الإناث، فهو يستخدم عنصر

[1] د/ عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية" مرجع سبق ذكره ، ص: 49-84

العقاب(**Penality factor**) لعدم العدالة في توزيع الإمكانيات البشرية بحيث تنخفض قيمته كلما زاد التفاوت بين أنصبة الذكور و الإناث منها.

و يتعين حساب متوسط مرجح لمستوى الإنجاز لكل معيار من المعايير السابقة يعكس النصيب النسبي لكل من الذكور بدلا من إستخدام مستوى واحد للمجتمع ككل لا يعكس التوزيع بين الجنسين.

و توجد هناك عدة مراحل يتعين إتباعها لشرح كيفية قياس هذا الدليل.

**3.دليل المشاركة لمعدل للجنس The gender empower measure (GEM)**: يشمل هذا الدليل على ثلاثة (**3**) متغيرات تعكس مدى مشاركة المرأة في :

**أ.في إتخاذ القرارالسياسي**: و تستخدم نسبة المشاركة في المقاعد البرلمانية كمؤشر لتحديد مشاركتها في صنع القرار السياسي.

**ب...مدى مشاركة المرأة في الوظائف الإدارية**: و المهنية بحساب المتوسط البسيط النسبة التمثيل في هذه الوظائف.

**جـ...مدى مشاركتها في الموارد الإقتصادية**: و تستخدم الصيغة التالية للتعبير عن مدى العدالة في توزيع الموارد في الفئات المختلفة:

$$\frac{\text{النصيب النسبي للفئة المعينة من الدخل}}{\text{النصيب النسبي لنفس الفئة من السكان}}$$

و تقتضي العدالة من وجهة نظر دليل المشاركة (GEM) أن تكون هذه النسبة مساوية للواحد لكل من الذكور و الإناث و إنحرافها عن الواحد يعبر عن مدى عدم العدالة في توزيع الموارد.

4.**دليل الفقر التنموي** Human poverty index (HPI) : لقد أضافت الأمم المتحدة هذا الدليل كبعد من أبعاد التنمية البشرية في تقريرها لسنة 1997 و هو ضروة التخلص من الفقر.

و ظاهرة الفقر تقتصر على البلدان النامية فقط بل توجد أيضا في الدول المتقدمة و يجب أن نفرق هنا بين نوعين من الفقر .

**أ.فقر الدخل Income poverty** : يحدد على أساس معيار الدخل و يشتمل بدوره على نوعين:

**الفقر المطلق Absolute poverty** : الذي يشير إلى حصول الفرد على دخل أقل من الحد الأدنى والمقدر على حسب كل منطقة في العالم .

**الفقر النسبي Relative poverty**: و هو يشير إلى إنتماء الفرد إلى مجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع و يمكن أن يكون الفقير غير فقير بالمفهوم المطلق و فقير بالمفهوم النسبي .

**ب..الفقر التنموي Humain poverty**: و المقصود بالفقر التنموي من وجهة نظر التنمية البشرية هو حرمان الفرد من العناصر الاساسية للتنمية البشرية و المتمثلة في رعاية صحية و مستوى تعليمي مقبول و مستوى معيشي لائق و هو يتضمن ثلاثة أبعاد و هي :

1.توص الفرد للموت المبكر أي أقل من أربعين سنة

2.حرمان الفرد من التعليم

3.حرمان الفرد من ضروريات المعيشة كالمياه النقية ، سوء التغذية....الخ.

في الأخير نشير إلى أن هذه المؤشرات ليست كل المؤشرات النهائية كونها متعددة ومتشعبة و المجال هنا لا يكفي لذكرها كلها.

# المبحث الثاني: كيف يؤثر اقتصاد المعرفة في التنمية الاقتصادية

عرفنا في المبحث السابق أن التنمية البشرية أصبحت توجهاً جديدا للتنمية الاقتصادية في عصر اقتصاد المعرفة، حيث أن هذا الأخير أصبح يؤثر و بشكل مباشر في عملية التنمية و ذلك من خلال عدّة آليات و في عدّة أوجه، حيث ان المقومات (المضامين) التي يبنى عليها اقتصاد المعرفة خاصة التعليم أصبح كمحرك لعملية التنمية و النمو، و الابتكار الذي هو حقيقة النتيجة النهائية و المنتظرة لعمليات البحث و التطوير أين يساهم في شتى المجالات و النشاطات الاقتصادية، كما ان اقتصاد المعرفة و من خلال المعارف التي يوفرها والمتمثلة أساسا في معارف تقنية (كالتكنولوجيا الحديثة و الابتكارات ....الخ) و المعارف النظرية (كأساليب الإدارة و الحلول النظرية ....الخ) أصبح يساهم مباشرة في تنمية نشاطات القطاعات الاقتصادية و يؤثر فيها إيجاباً مما يساهم في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية و النمو، وكذلك فقد فرض اقتصاد المعرفة من جهة أخرى على المؤسسات الاقتصادية أن تتسم ببعض السمات الجديدة من أجل رفع أدائها الاقتصادي و اتخاذ المعرفة كعنصر اساسي من اجل بناء ميزة تنافسية خاصة بها تضمن لها الديمومة و الاستمرارية في بيئة اقتصادية تعرف انفتاح اقتصادي غير مسبوق (العولمة الإقتصادية) و سرعة في التغيير و التطوّر .

كما أن اقتصاد المعرفة غيّر نمط النمو الاقتصادي و حوّله "من نمو خطّي إلى نمو أسّي، ففي الاقتصاد الصناعي الذي هو اقتصاد الذرات، الأشياء، الماديات، فإن النمو الخطي **(Linear Growth)** هو نمط النمو السائد وفي اقتصاد المعرفة ( اقتصاد الأفكار، الابتكارات، المعارف الرقمية) فإن النمو الأسّي( **Exponential Growth)** هو النمط الجديد و الغير الاعتيادي الذي يسود الاقتصاد. وقد أشار "**هوسيل و بيل ( Housel and Bell)** إلى أن الاقتصاديات القائمة على المعرفة في الولايات المتحدة و أوروبا وضمنها الدّول الاسكندنافية عبرت أخيرا مرحلة النمو الخطي لعصر المعلومات و قد دخلت مرحلة النمو الأسي"[1]، و المقصود هنا أن الدول المتقدمة التي قطعت أشواطا في اقتصاد المعرفة و التي بنت اقتصاديات تقوم على عنصر المعرفة الذي أصبح مفتاح النمو الاقتصادي رفعت من مستوى النمو و اصبح يتضاعف بصورة أسية كون مجالات خلق القيمة في اقتصاد المعرفة متعدّدة و متنوعة و متجدّدة.

[1] د/ نجم عبود نجم، "إدارة المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص 222 .

كما ان عملية التنمية الاقتصادية تحدث في هذه الاقتصاديات بصورة تلقائية كون الاستثمار في المعرفة و تنمية مصادر المعرفة و استغلالها أحسن من طرف الحكومات و المؤسسات و الأفراد من شأنه الرفع من وتيرتها و تحقيق جميع اهدافها الرئيسية من نمو زيادة مستوى الاداء الاقتصادي، تحسين عملية توزيع الدخول، تحقيق التنمية البشرية و المستدامة و زيادة المستوى المعيشي و الصحي و التعليمي ....الخ .

## المطلب الأول: دور التعليم في التنمية الإقتصادية في ظل إقتصاد المعرفة

دور التعليم في التنمية الإقتصادية ليس بالفكرة الجديدة و لكن الجديد هو تعاظم أهميته في إقتصاد المعرفة، فكما أشرنا في الفصل الأول لدور التعليم و التدريب في تشكيل و تراكم الرأس المال البشري (**Humain capital**) و من ذلك يساهم هذا الرأسمال البشري في التنمية الإقتصادية و يعود الفضل في ذلك إلى " تيودرشولتز "**T.schultz** " الإقتصاد الأمريكي في ديسمبر من سنة **1960**"[1] عندما ألقى الخطابة الشهير عند توليه رئاسة الجمعية الإقتصادية الأمريكية و بذلك يعتبر أول من نظر إلى دور التعليم في التنمية الإقتصادية ، و منذ ذلك الوقت بدأ المفكرون الإقتصاديون يحاولون البحث من خلال دراساته المتعدّدة عن مختلف العلاقات التي تربط التعليم بالنمو و التنمية الإقتصادية ككل و دور رأس المال البشري في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية .

و في عصرنا الحالي عصر إقتصاد المعرفة أصبح ينظر إلى التعليم كحجز زاوية للتنمية الإقتصادية (**Pierre angulaire**) تبنى عليه سياسات التنمية الإقتصادية و التنمية البشرية بمفهومها الحالي، فهو من جهة يموّل الإقتصاد بالرأس المال البشري الذي يعمل على زيادة النشاط الإقتصادي و خاصة منه المتعلق بمجال خلق و استخدام المعرفة (الابتكارات، التنظيم، التسيير، التسويق ....الخ)، و كذلك يعتبر التعليم كسوق مفتوح و استهلاك منتجات إقتاد المعرفة خاصة منها المنتجات كثيفة المعرفة (**Hi-tech**)و مخرجات عمليات البحث و التطوير، فزيادة الطلبة على المعرفة يؤدي إلى زيادة دورها في الاقتصاد أن النشاطات الإقتصادية في عصرنا هذا تعتمد و بشكل أساسي على المعرفة و التي تكتسب من التعليم بالدرجة الاولى .

فبعد أن كان ينظر إلى الراس المال و الأرض و المواد الطبيعية على انها العناصر الاساسية في عملية الانتاج، أصبح ينظر إليهم كعناصر ثانوية في عصر إقتصاد المعرفة و أصبح " الرأسمال و المواد الطبيعية عوامل

---

[1] د/محمود عباس عابدين ، "علم إقتصاديات التعليم الحديث "، مرجع سابق ذكره ، ص: 36.

خاملة (**Passive**) و البشر هم العامل الفاعل او النشيط (**Active**) "[1] أي أن الأولى هي عوامل ثابتة وتبقى ثابتة إذ لم يتدخل الإنسان و قام بتفعليها و هو من يقوم أصلا في تراكم رأس المال ، و إستغلال الموارد الطبيعية و خلق عنصر المعرفة الذي تبنى عليه إقتصاديات اليوم.

هذا الفهم الجديد لدور التعليم التنمية الشاملة لصالح البشرية لم يقتصر على الحكومات و الأفراد فقط فقد بدأت المنظمات الدولية في المساهمة في تفعيل هذا النشاط و على رأسها "منظمة اليونيسكو (**Unesco**) التي أطلقت برنامجها العالمي (تعليم للجميع) حيث راحت هذه المنظمة تبحث مع الحكومات سبل تطوير و تنمية معدّلات التعليم و رفع مستوى و نوعية التعليم داخل البلدان النامية قصد بناء قاعدة تنموية تقوم على أساس التعليم، و خلق ما يعرف بمجتمع المعرفة تمهيدا للإندماج في إقتصاد المعرفة"[2] .

و لم يعد دور التعليم مقتصرا على زيادة الرأس المال البشري فقط بل أصبح يهدف إلى التدخل في آليات التنمية الإقتصادية في حد ذاتها و خاصة منها التنمية البشرية التي أعطت للتعليم دورا أساسيا .

## الفرع الأول: دور التعليم في النمو الإقتصادي

لقد كان في الماضي إعتقاد سائد بأن الزيادة في المخرجات الإقتصادية يمكن إرجاعها أو تفسيرها بالكامل إلى المدخلات التقليدية (الأرض، العمل، رأس المال) و مع مرور الوقت لاحظ عدد من الباحثين في دراسات ديناميكية للنمو الإقتصادي أن جزء كبيرا من هذا النمو يظل غير مفسّرا عندما تستخدم هذه المدخلات التقليدية .

و من تم أجريت عدّة دراسات في هذا المجال للتحقق من العلاقة ما بين التعليم و النمو الإقتصادي ونذكر على سبيل المثال الدراسة التي قام بها روبرت سولو "**R.M.Solow**"[3] حيث لاحظ أن الإنتاج غير الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين عام "**1900-1960**" أن عوامل رأس المال و تزايد السكان وتزايد منابع الموارد الماديّة تفسّر فقط (**10%**) من النمو الإقتصادي الذي حدث في هذه الفترة ، و أن ما تبقي (**90%**) يرجع إلى عوامل أخرى يفسرها ما ناله العنصر البشري من تربية و إعداد و تعليم و تدريب.

---

[1] أ/ فيصل بوطيبة و أ/ خديجة خالدي ، "دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في تكييف التعليم" ، الملتقى الدولي لإقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، الجزائر 2005 ، ص 422 .

[2] In'am, Al mufti, « l'excellence dans l'éducation » éditions Marinoor, ALGER , 1997 , P 181 .

[3] د/ محمود عباس عابدين ،" التعليم الحديث "، مرجع سابق ذكره ، ص: 106-141

أما اليوم فإن الدراسات الإقتصادية متشبعة في هذا المجال و أصبحت النماذج القياسية (**Les modernes économitriques**) هي الأدوات المفسرة لدور التعليم في النمو الإقتصادي وأصبحت ما يعرف بالنمو الداخلي (**Croissance endogène**) و لعل أبرز هذه النماذج "نموذج **لوكاس**(**Lucas**) الذي يفسر النمو الإقتصادي بتراكم الرأس المال البشري و منه العلاقة ما بين التعليم والنمو"[1] .

إذن في إقتصاد المعرفة أصبح للتعليم دور هام و أصبح ينظر على الشكل التالي :

– هناك علاقة ثلاثية مابين التعليم و رأس المال البشري و النمو الإقتصادي و الإنفاق على التعليم بصورة عقلانية يؤدي بالضرورة إلى إنتاج و تراكم رأسمال بشري له من الخبرة و الكفاءة مما يزيد من إنتاجيته و من مقدرته على خلق أنشطة جديدة لم تكن معروفة مما يؤدي بالتالي زيادة الإنتاج و النمو الإقتصادي هذا النمو الإقتصادي يذهب جزء منه إلى الإنفاق على التعليم و بذلك تصبح لنا حلقة تدور ما بين هذه العناصر الثلاثة و يمكن تصوّرها كالتالي :

الشكل: العلاقة الثلاثية ما بين التعليم، النمو و الرأس المال البشري .

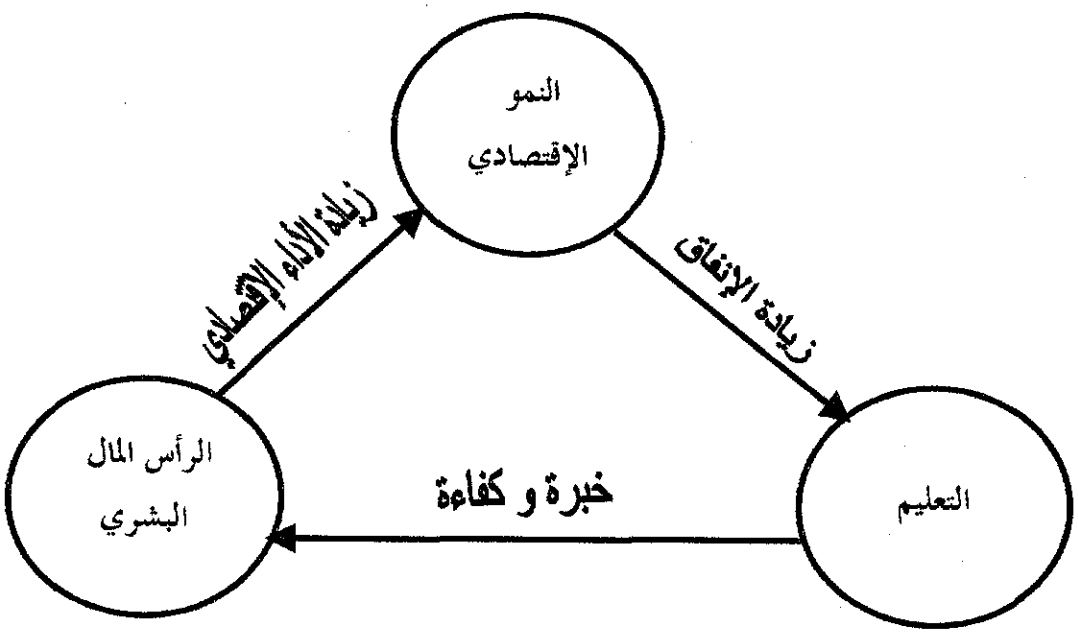


**المصدر**: من إعداد الباحث

[1] Katheline Schubert, « Macroéconomie», vuibert, paris, 1996, p 247 .

– الإنفاق على التعليم يجب أن يكون بصورة عقلانية حتى لا يتحوّل من محرك التنمية إلى عائق للتنمية الإقتصادية .

– التركيز على رأس المال البشري يؤثر إيجابا في مجال الإبتكار مع توجيه الإهتمام إلى الاختصاصات التقنية التي تساهم مباشرة في القطاعات الإنتاجية .

– يجب أن يكون للتعليم إستمرارية حتى بعد التخرج و التوظيف، فالعاملين يجب أن يكونوا على إطلاع مستمر على التطورات الحاصلة في مجال عملهم كون إقتصاد المعرفة يمتاز بسرعة التطوّر و التغيير .

– الربط ما بين القطاعات الإقتصادية و المؤسسات التعليمية و إيجاد إستراتيجية وطنية تهدف إلى الحدّ من ظاهرة البطالة في وسط الشريحة الجامعية أي الوصول إلى الاستخدام الكامل لرأس المال البشري المكوّن .

## الفرع الثاني : دور التعليم في توزيع الدخل

منذ ظهور علم الإقتصاد كعلم مستقل عن باقي العلوم الأخرى ظهر معه موضوع توزيع الدخول ما بين طبقات المجتمع الواحد ، فندى إستحواذ الطبقة البجوازية على معظم الدول في النظام الإقطاعي العائد لدى فئة معينة و في الرأسمالية القديمة و الحديثة كذلك إستحواذ على العائد أو الدخل الطبقة التي تمتلك رأس المال وبقيت الطبقة العاملة و هي الاوسع في المجتمع راضية بينصيبها القليل بهذا الدخل.

و حتى في بعض الإقتصاديات المعاصرةلا زال الرأسماليون هم المهيمنين على النصيب الأكبر من الدخول كون الفكر الرأسمالي هو السائد في العصر الحالي.

و لكن مع ظهور إقتصاد المعرفة و إدراك مدى اهمية عنصر المعرفة في الإقتصاد بشكل عام و في التنمية الإقتصادية بشكل خاص و مع تعاظم الطلب على اليد العالمة الخبيرة و ظهور ما يعرف المعرفة (**Knowledge workers**) و إنتقال قوة العمل من الصناعات )) إلى الصناعات الكعرفة او الخدمات الكثيفة والتي معظم مخرجاتها غير منظورة (**Manufacturing**) : "و كثرة الإستثمارات في هذا المجال ولد

وظائف جديدة كالتعليم الإفتراضي هي منتجات كثيفة المعرفة (**Hitech**) العناية الصحية الإستشارة (**Consulting**).[1]

أصبح الطلب على التعليم متزايد نظرا لدوره الحيوي الذي يقوم به في أقتصاء المعرفة و من ثم زادت قيمة المعرفة و أجر الحاملين لهذه المعرفة و أصبحت اجورهم مرتفعة جدا.

هذا الإرتفاع لقد حول توزيع الدخل لصالح الأخرى ذوي المعارف مما نتج عنه زيادة في أجورهم ومن ثم يمشي القول ان التعليم في إقتصاد المعرفة ساهم بصورة مباشرة في إعادة توزيع الدخل لصالح الأفراد المتعلمين سواء لإرتفاع قيمة معارفهم أو من ناحية خلق مناصب عمل جديد حيث أن معظم الدراسات تشيد ان الوظائف الجديدة التي تخلق النسبة الكبيرة فيها تتطلب من العامل أن يكون ذا مستوى تعليمي عالي.

و لقد :" أكدت دراسة أجريت على **59** دولة منها دول متقدمة و دول نامية حيث إرتفع أن تحسن مستوى التحصيل العلمي يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل في صالح الطبقة الفقيرة .

غير أن الزيادة مستوى التحصيل العلمي عن مستوى معين يكون مصحوبا بتناقص معدل أفراد القوة العاملة كلما زاد التباين (الفرق) في توزيع الدخل بينهم "[2]

و هذا ما نمبت إليه دراسة أخرى أجريت على **15** ولاية أمريكية في الجنوب خلال أربعة سنوات أن زيادة كمية و نوعية التعليم عند السود ( الطبقة السوداء) يؤديان إلى تحسين الدخل في صالحهم".

و تقيد هذه النتائج أن التعليم وسيلة فعالة لتحسين توزيع الدخل.

## الفرع الثالث: التعليم و سوق العمل

سوق العمل من بين الأسواق الكلية و هو بدوره تتحكم فيه ميكانيزمات السوق كغيره من الأسواق أي العرض و الطلب على اليد العاملة .

و كما وضحنا ان إقتصاد المعرفة إقتصاد تلعب فيه المعرفة دور حيوي (**Vital**) أي انها العنصر الأول الخالق للمعرفة و هي المتحكم في شتى أسواقه و لا عجب أن إستنتجنا ان أسواق العمل في إقتصاديات المعرفة قد إنقسمت إلى الأسواق جزئية .

---

[1] -د/ قويدر بو طالب ، الإندماج في إقتصاديات المعرفة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 255-256

[2] ذ/عبد القادر عطية ، إتجاهات حديثة في التنمية ، مرجع سابق ذكره ، ص: 88-89

1.**سوق اليد العاملة العالية التأهيل** : او كما تسمى (عمال المعرفة) و نعني بهم هؤلاء الأفراد الذين يحملون مؤهلات علمية ذات درجات عالية بالإضافة إلى أنهم يعتبرون الأفراد الخالقين للمعرفة كالمخترعين والمبتكرين و الباحثين و العلماء و الإخصائيين المستشارين.

و نجد ان نسبة البطالة في هذا السوق تكون معدومة أو سبه معدومة كون المؤهلات التي يحملها هؤلاء الأفراد محل طلب متزايد سواء للقطاع العام أو الخاص.

2.**سوق اليد العاملة المؤهلة** :و يشتمل هذا السوق على حرفين أو عمال مؤهلين أو مدربين اوأصحاب مؤهلات علمية محدودة او متوسطة مهمتهم إدارة الأعمال سوء عضليا أو فكريا كعمال مكاتب أورؤوساء أقسام إنتاج أو غير ذلك و نجد هذه الشريحة من العمال أن مستوى البطالة متواجد بصورة أكثر من الشريحة الأولى كون الطلب على هذه اليد العاملة ليس بالمستوى لليد العاملة .

3.سوق اليد العاملة غير مؤهلة: يشتمل هذا السوق العمال ذوي المستاوى العلمي المنخفض و المحدود إى حد ما كعمال الزراعة ، العمال البسطاء، عمال الإنتاج.

و نجد في هذا السوق أن الجزء الأكبر من معدل البطالة ينتشر فيه أي تعرض هذه الفئة إلى حد خطر البطالة أمر وراء كون الطلب عليهم غير مستقر و هو في تناقض مع الإنتشار الواسع للتكنولوجيات و المعارف الجديدة.

و الملاحظ أيضا في إقتصاد المعرفة هو أن سوق العمل أصبح يعتمد على المستوى التعليمي و المؤهلات التعليمية في تراجع حيث إذ لاحظنا المؤهلات العلمية لسنوات الثمانيات فنجد أن أصحاب المؤهلات العلمية المتوسطة كانوا يشغلون مناصب عمل ذات مستوى عالي بالمقارنة مع المؤهلات العلمية الحديثة و التي أصبح أصحابها يشغلون مناصب شغل أقل مما كان في الماضي.

و في إقتصاد المعرفة لا يكفي حمل المؤهلات العلمية للعامل أن يعمل بل يجب يصاحبها الكفاءة على تطبيق كا تلقنه في الجامعات قصد تحقيق النجاح على الأرض الواقع أي أن المؤهل العلمي مع الكفاءة هم الشرطان الأساسيان لغرض العامل لنفسه فى سوق العمل خاصة سوق الأول.

## المطلب الثاني: دور الابتكار في التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة

لقد فرض اقتصاد المعرفة على جميع الدول سواء كانت صناعية أو نامية معادلات اقتصادية جديدة مبنية على ادماج عنصر المعرفة (و الابتكار جزء من هذه المعرفة) كأحد أهم العناصر التي تبنى عليها جميع الانشطة الإقتصادية .

و بدأت "المعرفة تدخل كعنصر أساسي أكثر فأكثر في تنافسية الصناعة و استدامتها"[1] بل أكثر من ذلك فقد هيمنة المعرفة على جل القطاعات الاقتصادية، و أصبحت الموجّه الرئيسي لها و محرّكها الاساسي، وتتجلّى مظاهر اقتصاد المعرفة في ارتفاع نسبة السلع الكثيفة المعرفة (**Hi-tech**) في اجمالي صادرات الدول المصنّعة و المحرّك الأساسي للتنمية الاقتصادية ككل .

و بعد أن كان ينظر إلى الإبتكار كنوع من المجازفة تأخذها المؤسسات على عاتقها، كون نسبة النجاح في تحقيقه تتقارب مع نسبة الإخفاق، و في ظل اقتصاد المعرفة أصبح ينظر إليه كمفتاح للنجاح والاستثمار فيه يعد من الاستثمارات التي تحقق أعلى أرباح للمؤسسات و الاقتصاد ككل، لما له من آثار على باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى .

و يتزامن ظهور اقتصاد المعرفة مع العولمة الاقتصادية و هيمنة الفكر الراسمالي على الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت ثورة الابتكارات التي نشهدها تغذيها التنافسية التي تعرفها الشركات الكبرى أو كما نسميها الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تهيمن على الابتكارات سواء عن طريق الاستثمار المباشر في انجازها داخل مركز البحث و التطوير التابع لهذه الشركات أو عن طريق تمويل مراكز البحث و التطوير المستقلة أوعن طريق شراء براءات الاختراع من المخترعين، ثمّ تقوم هذه الشركات بتوظيف هذه الابتكارات اقتصاديا والحصول على أكبر عائد ممكن منها و السيطرة على التكنولوجيات الجديدة بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى ومصالح بلدانها الأصلية بالدرجة الثانية .

و أصبح لهذه الشركات وزن ثقيل على مستوى الاقتصاد العالمي تجلّى في محاولتها الضغط على الدول النامية من أجل التوقيع على اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية و نقل التكنولوجيا مثل (**Trips-Wipo**...) قصد حماية منتجاتها من التقليد خاصة في بعض الدول التي تعرف هذه الظاهرة (الصين، الهند، ...) فالهدف من

---

[1] محمد مرياتي، "التكنولوجيا الحديثة و اقتصاد المعرفة"، المؤتمر العلمي الدولي السابع لنقابة المحاسبة المجازين في لبنان، بيروت، 1999، ص 56.

هذه الاتفاقيات "ليس هدفا أخلاقيا أو حماية الابتكارات بقدر ما كان هناك تعظيما للربحية في نظير الاختراعات و الابتكارات مع و لأطول فترة ممكنة"[1] .

و تواجه حاليا معظم الدول النامية مشكل كبير في الابتكار كونه يمتاز بتكلفة عالية و نقص في تمويل الابتكارات مع ندرة في المخترعين و هجرة الأدمغة مما انعكس سلبا على مؤسساتها المحلية (الوطنية أو الخاصة) و أداء اقتصادها ككل حيث يعتبر التأخر التكنولوجي أحد أهم أسباب التخلف الاقتصادي لهذه البلدان و مما زاد الطينة بلّة هي هذه الاتفاقيات التي تهدف أساسا إلى احتكار التكنولوجيا و المعرفة بصورة عامة لدى الدول المتقدمة.

حيث نجد في الدول المتقدمة القطاع الصناعي مترابط مع قطاع البحث و التطوير (الجامعات، مخابر البحث، مكاتب الدراسات و مكاتب الاستثمارات...الخ) و يعملون سويا من أجل خلق نظام وطني للابتكار يراعي احتياجات و امكانيات الاقتصاد ككل، و على عكس ذلك نجد "البلدان النامية تدخل التقنية التكنولوجيا الصناعية إما عن طريق استيرادها أو عن طريق النقل باستخدام الهندسة العكسية"[2] مما خلق نوع من الانعزال ما بين القطاع الصناعي و قطاع البحث و التطوير مما أثر سلبا في عدد الابتكارات، ما إنجرّ عنه انخفاض كبير ( أو انعدام) في صناعاتها ذات الكثافة المعرفية و توجّهها، إلى الصناعات التقليدية أو القطاع الزراعي، مما أثر سلبا على أدائها الاقتصادي ككل .

إذن في اقتصاد المعرفة أصبح الابتكار و التجديد هما سمات المؤسسات الناجحة و المهيمنة عبى الأسواق العالمية، " و أصبح دوره في التطور الصناعي و تنمية تنافسية الصناعية الحديثة أمر لا يحتاج لإثبات فهو يحتل اليوم مكانة ذات اهمية قصوى في حياة الشركات الصناعية التي تعتبر المحرك الرئيسي للنمو و التنمية"[3].

و في القديم كانت الحاجة هي التي تدفع الابتكار أما اليوم فالإبتكار يخلق مجالاته من أسواق ومستهلكين و مجالات صناعته و نشاطه .

---

[1] /مخلوفي عبد السلام، "اتفاقية حماية حقوق الملكية الفردية المرتبطة بالتجارة TRIPS اداة لحماية التكنولوجيا أم لإحتكارها"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، عدد 03، 2005، ص. 122-123.

[2] د/ داني كبير أمعاشو، "أهمية الاختراع و الابداع في التنمية"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، أفريل، 2005، ص 186.

[3] د/ داني كبير معاشوا، "أهمية الاختراع و الإبداع في التنمية"، نفس المرجع السابق، ص 187 .

## الفرع الأول: مفهوم الإبتكار

" يعود أصل كلمة الابتكار **(innovation)** إلى الكلمة اللاتينية **(inovera )** التي تعني عمل شيء جديد"[1]، ويعود الفضل إلى إدخال مفهوم الابتكار في التحليل الاقتصادي إلى "الاقتصاد النمساوي **(Joseph Schumpeter)** (**1883 -1950**) في كتابه الصادر سنة **1942 ( Destruction créatrice)** أي تدمير المنتجات"[2]، إي أن الابتكار هو منتج يدمّر المنتجات التي كانت في السابق.

كما يمكن تعريفه على أنه عمليات اكتشاف لمنتوج جديد أو تقنية جديدة أو أسلوب إداري جديد يتم تطبيقه على أرض الواقع من أجل الحصول على عائد اقتصادي بالدرجة الأولى أو عسكري أو اجتماعي بالدرجة الثانية.

قد يبدوا للبعض ان مفهوم الإبتكار هو نفسه الإختراع و هذا الخطأ شائع لا سيما في أدبياتنا الاقتصادية، " فالاختراع يعتبر المرحلة الأولى قبل دخول التجديدات (الابتكار) إلى السوق وانتشاره في مرحلة لاحقة"[3].

أما الابتكار فهو "الانتقال من مرحلة الاختراع إلى مرحلة الاستعمال الحقيقي والفعلي وهو ينطوي على عنصرين أساسيين"[4]:

- تطوير الاختراع إلى المستوى الذي يصبح فيه صالحا للاستخدام الاقتصادي في إنتاج سلعة أو خدمة.
- والثاني هو القيام باستخدامه في الانتاج لأول مرة.

أي أن الابتكار هو جسر عبور للاختراع إلى النشاط الاقتصادي أي أنه:

**Innovation = Invention + Application**

**التطبيق + الاختراع = الابتكار**

---

[1] د/ ناصر دادي عدوان، و أ/هواري معراج، " اليقظة التكنولوجية كعامل إبداعي في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، أفريل 2005، ص 152.

[2] Katheline SCHUBERT. Macroéconomie, Vuibert. Paris 1996. P 282.

[3] د/ عثمان حسن عثمان، "التخطيط الاستراتيجي للابتكار في المؤسسة الصناعية" مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر 2005، ص 53.

[4] أ /محمد البشير مبروك ، "المؤسسة الإقتصادية بين الإحتكار كضرورة و تكلفته المرتفعة" ، مجلة العلوم الإقتصادية ، جامعة بلعباس، الجزائر 2005، ص:76

"نلاحظ من خلال هذه المعادلة أن الإختراع هو من فعل الإكتشاف (البحث و التطوير)، أما التطبيق فهو من فعل الإستعمال (المؤسسة)، لكن كلاهما يؤثران في عملية الإبتكار، فالأفكار الجديدة لتحسين السلع والخدمات تنشأ من خلال الإختراع لكن تحقيق القيمة يتم من خلال التطبيق، تجدر بنا الإشارة هنا أن الإختراع يظهر في العديد من المؤسسات و مراكز البحث و التطوير لكن التطبيق لا يتم مما يتطلب توفير المناخ الملائم لمعادلة الابتكار"[1]، أي أن بعض الإختراعات لا يكون لها المجال للدخول في النشاط الإقتصادي كونها لا تخفض من التكلفة أو أن تكلفتها أكبر من إيراداتها أو أنها لا تؤدي إلى تحسين و تفعيل النشاط الإقتصادي .

و يمكن تقسيم الإبتكار إلى ثلاثة أنواع أو مجالات رئيسية :

– **إبتكار منتوج:** أي ابتكار منتوج سواء كان سلعة أو خدمة لم تكن معروفة من قبل .

– **ابتكار تقنية الانتاج:** أي إيجاد تكنولوجيا جديدة لم تكن معروفة من قبل و يتم استخدامها في عمليات الانتاج قصد زيادة الانتاجية .

– **ابتكار تقنية إدارية:** أي إيجاد طرق و أساليب إدارة و تسيير الجديدة تساهم في رفع و تحسين الأداء الإقتصادي .

## الفرع الثاني: دور الإبتكار في النمو الإقتصادي

دور الابتكار في النمو الاقتصادي ليس بالامر الجديد فمنذ قيام الثورة الصناعية في الماضي ساهمت الابتكارات التي عرفتها البشرية أنذاك في تنمية الأنشطة الإقتصادية و زيادة الأداء الإقتصادي ككل، و لكن الجديد في اقتصاد المعرفة هو أن التقدم التكنولوجي (الابتكارات) هي المحرّك الأساسي في عملية النمو الإقتصادي فتشير الدراسات الحديثة "أن مساهمة التقدم التقني (ابتكارات) في زيادة انتاجية العمل في الولايات المتحدة الأمريكية تساوي **80-90%** بينما كانت الزيادة في الإنتاجية نتيجة لزيادة رأسمال المادي أو الأيدي العاملة لا تتعدى **10-20%**"[2] .

و المتأمل في منتجات هذا العصر يلاحظ أنها سريعة التحوّل و التطوّر، فالابتكارات متجدّدة و غير منقطعة، و هي تساهم بشكل مباشر في النمو الإقتصادي كونها تحقق إيرادات خيالية بالنسبة للمؤسسة المنتجة

---

[1] د/ داني كبير أمعاشو، "أهمية الاختراع و الابداع في التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 185 .
[2] أ/ بلخريصات رشيد و أ/ جميل عبد الجليل، "عوامل إنتشار و استعمال التكنولوجيا في مجال الإنتاج الصناعي"، مجلة العلوم الإقتصاديةن جامعة سيدي بلعباس الجزائر، 2005، ص 191 .

و الاقتصاد بشكا عام و إذا أخذنا مثالا عن ذلك "حققت شركة LIPIDOR خلال سنة **2000** رقم المبيعات يقدّر بـــ **2**مليار دولار"[1] هذه المؤسسة متخصّصة فقط في انتاج الأجهزة السمعية البصرية و إذا ما عمّمنا المثال على كل الصناعات المعتمدة على الابتكار كصناعة الهاتف النقال، الحواسيب، الأقمار الصناعية، إلكترو منزلية، ...الخ فإننا نلاحظ مدى أثر هذه المؤسسات المبتكرة في زيادة الناتج الوطني الخام **(PNB)** .

و لفهم دور الابتكار في النمو الاقتصادي نلاحظ الشكل التالي :

**الشكل 1: دور الابتكار في النمو الإقتصادي**

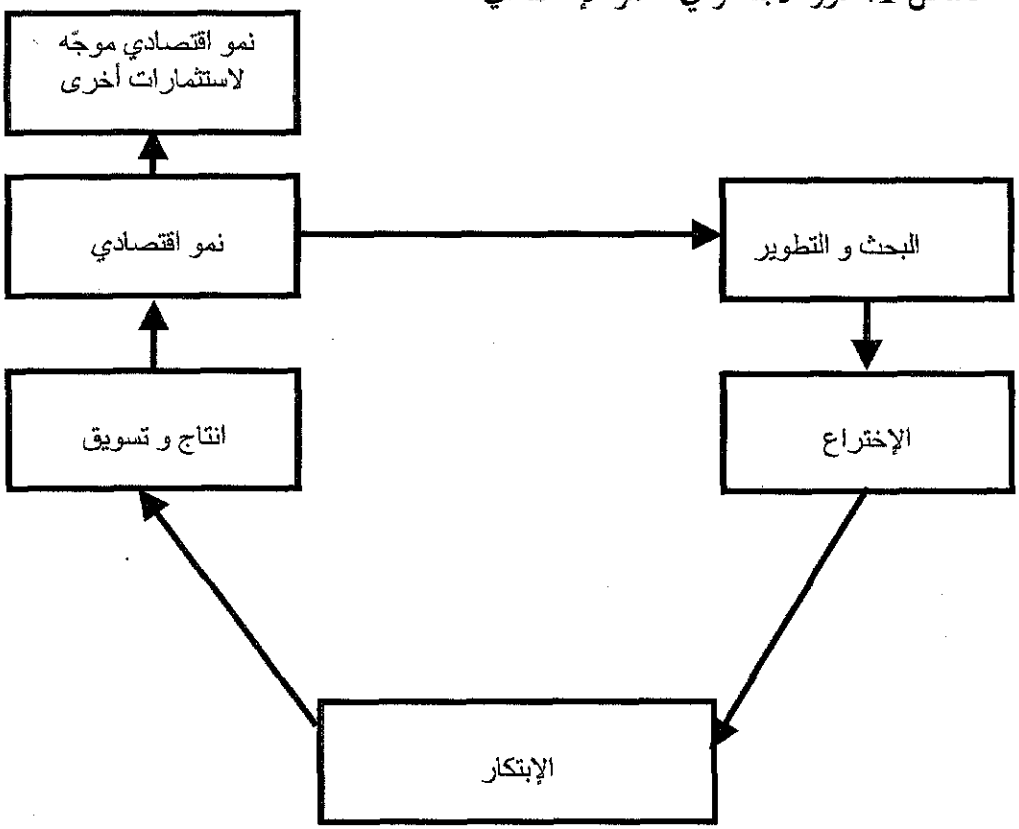


**المصدر:** من إعداد الطالب .

من الشكل السابق يتضح لنا مايلي :

- البحث و التطوير هو النشاط الأساسي لظهور الاختراع .
- الاختراع يتحوّل بفضل التطبيق إلى ابتكار قابل للإنتاج و التسويق .
- إنتاج و تسويق الابتكارات يزيد من مستوى الدخل أي تحقيق نمو اقتصادي .

[1] د/ داني كبير معاشو، "أهمية الاختراع و الابتكار في التنمية"،مرجع سبق ذكره، ص 181 .

– هذا النمو الاقتصادي يعاد استثماره لعدة مجالات إقتصادية أخرى و يوجه جزء منه إلى نشاط البحث و التطوير قصد ايجاد ابتكارات جديدة و بذلك تتكون لنا شبه حلقة للابتكار .

و في دراسة "استخدمت بيانات سلسلة قطاعية عن **27** ولاية في البرازيل ما بين عامي **1970–1980** في تقدير دالة في الانتاج متغيرها التابع هو معدل النمو الحقيقي و متغيراته التفسيرية هي معدل نمو رأس المال المادي و معدل النمو العملة و معدل نمو رأس المال البشري معبر عنه بالتعليم، و معدل تقدّم تكنولوجي (الإبتكار) اتّضح أن هذا الأخير كان يفسّر أعلى نسبة من النمو قدّرت بـــ **40%** ثم من بعده التعليم الذي كان يفسّر حوالي **24%** "[1] .

و الحقيقة أن دور الإبتكار في النمو الإقتصادي لا يحتاج إلى اثبات، فنجد الصناعات في الدول المتقدّمة هي صناعات ابتكارية أما في الدول النامية فهي بدائية إلى حدّ ما و الابتكار فيها شبه منعدم و هو الفرق الجوهري ما بينهما .

## الفرع الثالث: دور الابتكار في التنمية المستدامة

تعرّف التنمية المستدامة من طرف منظمة الزراعة و التغذية FAO سنة 1989 "التنمية المستدامة هي إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغيير التقني و المؤسسي بطريقة تضمن تحقيق و استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية"[2] .

و عرّفها تقرير "براوند تلاند Brundtland raport" 1987 للجنة العالمية للبيئة و التنمية .

(World commission on environnement and développement) "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي إحتياجات الجيل الحالي دون التفريط في مقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[3] والتنمية المستدامة هي تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي نتيجة لتطور التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية و قد مرّت بعدّة مراحل نذكر أهمها :

مرحلة النمو مع إعادة التوزيع .

---

[1] د/ عبد القادر محمد عبد القادر عطيّة، "اتجاهات حديثة في التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 84 .
[2] د/ دوناتو روماتو، "الإقتصاد البيئي و التنمية المستدامة"، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC دمشق، سوريا، 2003، ص 51-52 .
[3] د/ حمد بن محمد آل الشيخ، "اقتصاديات الموارد الطبيعية و التنمية"، العبيكان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية 2007، ص 51.

مرحلة الاحتياجات الأساسيّة .

مرحلة الإستدامة .

و المحتوى الرئيسي لعملية التنمية المستدامة هو تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية التقليدية بالإضافة إلى ضمان استمرار هذه العملية بالنسبة للأجيال اللاّحقة من خلال توفير حقّها في موارد طبيعية غير المتجدّدة وبيئة سليمة و متوازنة .

و في اقتصاد المعرفة تتّجه الأنظار كلّها على أنه الحل الأساسي لضمان التنمية المستدامة من خلال توفيره لإبتكارات من شأنها الحد من الإستغلال العشوائي للموارد الطبيعية الناضبة (الغير متجدّدة) أو إيجاد تقنيات نظيفة على البيئة فالابتكار إذن يلعب دورين جوهرين في عملية التنمية المستدامة هما على النحو التالي :

### 1.الدور الوقائي:

أي إيجاد أساليب وقائيّة تحدّ من الإستخدام اللاعقلاني للموارد و كذا المحافظة على البيئة و سلامتها على المدى البعيد، و نأخذ مثلا على ذلك: "انطلاق عمليات التشجير في العديد من البلدان كالصين و الهند وكينيا....الخ قصد المحافظة على البيئة فهكتار واحد من الأشجار يسمح بامتصاص 2.6 طن من ثاني أكسيد الكربون $CO_2$"[1] الذي يعتبر المسؤول الأول عن ظاهرة الإحتباس الحراري .

### 2.الدور العلاجي:

و هو الدور الذي تظهر فيه معالم الإبتكار بصورة واحدة حيث يتمثل في تقنيات (تكنولوجيات) حديثة من شأنها المساهمة في استدامة التنمية على المدى البعيد .

كالتقنيات النظيفة التي تحد من التلوّث البيئي و مثلا عن ذلك "فقد طوّر الإبتكار في مجال صناعة الورق التقنيات حيث استطاعت تخفيض استهلاكها للمياه بنسبة 90%، كما تمّ إكتشاف سلالات بكتيريا تساهم في القضاء على التلوّث و تستطيع تفكيك الكلور فلورو كربونات المسؤولة عن تآكل طبقة الأوزون"[2]

---

[1] و[2] د/ خالد بن محمد القاسمي، "أمن و حماية البيئة"، دار الثقافة العربية، الشارقة الإمارات العربية المتحدة، سنة 1997، ص 124 .

والطاقات البديلة التي تعني ابتكار تكنولوجيات جديدة تعمل باستخدام الموارد الطبيعية المتجدّدة وبذلك نحافظ على الموارد الطبيعية الغير متجدّدة، كالطاقة الشمسية كبديل للطاقة الأحفورية (بترول و غاز طبيعي...الخ) أو الطّاقة النوويّة التي تعتبر من الحلول المستقبلية في الاستعمالات المدنية .

كما أنّ التشريعات القانونية و المكافآت المادية و المخطّطات البيئية من شأنها الدّفع بالمبتكرين إلى البحث و التطوير من أجل ابتكار تكنولوجيات صديقة للبيئة تضمن التنمية المستدامة .

## المطلب الثالث: دور إقتصاد المعرفة في تنمية القطاعات الإقتصادية .

يمكن تقسيم القطاعات الإقتصادية في أي إقتصاد إلى ثلاث قطاعات رئيسية ألا وهي: القطاع الزراعي، و القطاع الصناعي و القطاع الخدماتي .

حيث يشتمل القطاع الزراعي أو الفلاحي على عدّة مجالات منها الزراعية و الفلاحية وتربية الأنعام والصيد البحري و الثروة الغابية ...إلخ .

و القطاع الصناعي الذي يشمل كل أنواع الصناعة منها الصناعة الإنتاجية، الصناعة الإستخراجية الصناعة التكريرية و التحويلية .... إلخ .

و القطاع الخدماتي الذي يشتمل كل مصادر الخدمة في الإقتصاد من إدارة عمومية اتصالات مواصلات، النقل، التعليم، ...إلخ .

و نجد أن إقتصاد المعرفة بتوفيره لمختلف المعارف و التقنيّات الحديثة في شتى المجالات يؤثر بشكل إيجابي و مباشر في مختلف القطاعات الإقتصادية حيث يساهم بإيجاد الحلول و تنمية هذه القطاعات .

و في هذا المطلب سوف نرى مدى دور إقتصاد المعرفة في تنمية القطاعات الإقتصادية الرئيسية ألا وهي القطاع الزراعي و الصناعي و الخدماتي و ذلك بالتطرق إلى التطورات العلمية و التكنولوجية التي يحدثها إقتصاد المعرفة و كيف تؤثر إيجابا على نمو و تنمية هذه القطاعات بما يعود بالنفع على الإقتصاد ككل و تحقيق تنمية إقتصاد عامّة و شاملة .

## الفرع الأول: دور إقتصاد المعرفة في تنمية القطاع الزراعي .

إن إقتصاد المعرفة و ما يحققه من تقدّم في شتى مجالات المعرفة و ابتكارات تكنولوجية حديثة ومعارف علمية جديدة حيث يسهم و بشكل إيجابي في تنمية القطاع الزراعي و الفلاحي على حدّ سواء من خلال توفيره لهذا القطاع الوسائل و الحلول لمشاكله قصد القيام به و تنميته و ذلك من خلال النقاط التالية :

- إمداد القطاع الزراعي بمختلف الآلات و الماكنات الحديثة قصد تسهيل العمل الزراعي، كآلات السقي و الحرث و البذر و الحصاد ... إلخ التي من شأنها زيادة إنتاجية العمل الزراعي و تسهيلها.

- ابتكار أنواع حديثة من الأسمدة و المخصبات قصد رفع إنتاجية الأرض، و بالتالي زيادة الإنتاج الزراعي ككل.

- ابتكار أنواع جديدة من المبيدات الحشرية و الأدوية الزراعية التي تساهم في القضاء على الأعشاب الضارة و الحشرات المتلفة و بالتالي زيادة الإنتاج الزراعي.

- إكتشاف عمليات زراعية حديثة تسهم في إنقاص التكاليف والحفاظ على المياه كالسقي بالتقطير.

- إن الإكتشافات المتطوّرة في مجال "علم الجينات" تسمح بإستخلاص سلالات حيوانية و نباتية من شأنها زيادة مستوى الإنتاج و بأقل التكاليف و سلالات أخرى مقاومة للظروف المناخية الصعبة .

- خلق مناخات إصطناعية قادرة على انتاج محاصيل زراعية في مناطق غير مناطق انتاجها الأصليةوذلك من أجل إتاحة هذه المحاصيل لجميع سكان الأرض .

- إيجاد دورات زراعية تضمن عدم إنهاك التربة الزراعية و كذا آليات حديثة قصد إستصلاح الأراضي الغير مستغلّة .

- تشخيص الأوبئة و الأمراض المتنقلة و العمل على الحد من إنتشارها و ذلك من خلال دراسة أسباب ومجالات إنتقالها و القضاء عليها .

- تقريب المدينة من الريف و ذلك عن طريق التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الإتصال قصد فك العزلة عن المناطق النائية .

– إنّ إستخدام تكنولوجيات المعلومات و الإتصال من طرف المزارعين و الفلاحين يزيد من قدراتهم المعرفية في مجال عملهم نظرا لما توفره هذه التكنولوجيات من معارف و معلومات في شتى المجالات .

إلى غير ذلك من أثار إيجابية التي يقدّمها إقتصاد المعرفة للقطاع الزراعي قصد تنميته و تطويره، و مما يلاحظ أنّ التطورات التكنولوجية ساهمت في إنقاص اليد العاملة في المجال الزراعي و تحويلها إلى القطاعات الأخرى خاصة منها الخدماتية كون النشاط الزراعي أصبح اليوم أسهل مما كان في الماضي.

## الفرع الثاني: دور إقتصاد المعرفة في تنمية القطاع الصناعي

يلعب إقتصاد المعرفة دورا هاما جدّا في تنمية القطاع الصناعي بشقّيه الرئيسيين :قطاع الصناعة التحويلية و قطاع الصناعة الإستخراجية .

فإقتصاد المعرفة لا يعني إهمام و إقصاء القطاعات الإقتصادية الأخرى و التفرّغ لمجال المعرفة فقط، بل تسخير المعرفة المنتجة في إقتصاد المعرفة لتنمية و تطوير القطاعات الأخرى و هذه النقطة الجوهرية في إقتصاد المعرفة .

حيث أنّ القطاع الصناعي يلعب دورا هاما في تحريك عملية التنمية الإقتصادية ككل من خلال تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات نهائية، و كذا المواد المعدنية و الطاقوية إلى منتجات ذات إستهلاك نهائي، إذن "فالقانون الذي يسود في هذا القطاع هو قانون الغلّة الثابتة" [1] .

و إقتصاد المعرفة من خلال إتاحته لمعارف جديدة متعلّقة أساسا بهذا القطاع يعمل على تنميّته وتطويره و الرفع من وثيرة الإنتاج و القطاع الصناعي و سوف نبرزها في النقاط التالية :

– لقد لعب إقتصاد المعرفة دورا هاما في تطوير الصناعات القديمة كصناعة النسيج و الميكانيك والصناعات الغذائية و أصبح يساهم بشكل إيجابي في تنميتها و تطويرها من خلال الإبتكارات و الإختراعات الكثيرة التي يوفّرها عن طريق آلياته و مقوماته خاصة البحث و التّطوير حيث زادت إنتاجية و جودة المنتجات الصناعية المعاصرة بعدّة أضعاف و هذا بسبب الإستخدام الأمثل للمعارف و الإبتكارات و نلاحظ أنّ الدول التي اندمجت و أقامت إقتصاد معرفة حقيقي هي التي تتحكّم في هذه الصناعات و توجّهها و تسيّرها بما يخدم مصالحها .

---

[1] د/ فليح حسن خلف، إقتصاد المعرفة، دار علم الكتاب الحديث، الأردن، 2007، ص 263 .

– إنّ التحكّم في المجال الصناعي هو نتيجة للتحكّم في الإبتكارات و الإختراعات الجديدة و في إستخداماتها المثلى و قد إنجرّ عن هذا ظهور ما يعرف للشركات متعدّدة الجنسيات التي تحتكر مجالات صناعية هامّة على الصعيد الدولي، و قد بنت هذه الشركات إقتصاد معرفة خاص بها قائم بذاته تموّله و تستثمر نتائجه قصد ضمان هيمنتها على هذه الصناعات و تطويرها باستمرار و تجديدها، و مثال على ذلك صناعة البرمجيّات (**Microsoft**)، صناعة السيارات (**General Motor**)... إلخ .

– أدّت الثورة المعرفية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة إلى ظهور صناعات جديدة لم تعرفها البشرية من قبل، مجال الإستثمار مبني أساسا على عنصر المعرفة، منتجاتها تتميّز لكثافة المعرفة مثال على ذلك صناعة البرمجيات ، صناعة الهواتف النقالة ... إلخ، و إيراداتها مرتفعة كونها لا تتطلب مواد اولية كبيرة بل تتطلب قاعدة معرفية هائلة أي هامش الرّبح فيها عالي ممّا يزيد من وتيرة التنافس في هذه الصناعات ما بين الشركات العملاقة في العالم .

– إقتصاد المعرفة بتوفيره للمعارف يؤدي إلى إيجاد أساليب و طرق جديدة من شأنها زيادة كفاءة المشاريع الصناعية و تسيير عملية إدارتها، حيث يضمن التقليل من تكاليف، رفع إنتاجية، تحقيق أكبر ربح ممكن و بذلك يزيد من الجدوى الإقتصادية للمشاريع

– إيجاد سبل و إمكانيات جديدة قصد التعريف بالمنتجات الصناعيّة كإيجاد وسائل تسويقية ووسائل نقل و إتّصالات تعمل على تنميّة القطاع الصناعي و الإقتصاد ككلّ .

– يعمل إقتصاد المعرفة على إيجاد مصادر طاقة جديدة من خلال إكتشافات و البحث عنها في الطبيعة الواسعة .

– العمل على إيجاد معارف و تكنولوجيات جديدة منشأها التقليل أو عقلانية إستخدام مصادر الطاقة خاصة منها تلك الناضبة و الغير متجدّة في الطبيعة .

– إقتصاد المعرفة و من خلال مضامينه يمكن له أن يحدث القفزة النوعية الهائلة في مجال إستخدام الطّاقة و ذلك عن طريق إيجاد مصادر الطاقة البديلة عن تلك المصادر الغير متجدّدة كالبترول و الغاز وإستبدالها بمصادر متجدّدة في الطبيعة كالطاقة النوويّة التي تعتبر من اهم رهانات المستقبل فمن يحتكر هذه الصناعة ويطوّرها و يحميها من الإنتشار يضمن لنفسه الهيمنة على العالم ككلّ، فضمان الطاقة المتجدّدة يضمن إستمراريّة نشاطات الإنسانية ككلّ .

فيجب علينا هنا الوقوف و النظر جليّا في هذه الفكرة كي نفهم أسباب الصرعات العالمية التي تدور اليوم و هذه الدراسة لا تكفي لمعالجة هذه القضيّة بمنظورها الواسع، فالدوّل المتقدّمة التي بنت إقتصاديّات قائمة على المعرفة تعمل على الهيمنة على حقوق الملكيّة الفكرية و الصناعيّة و حمايتها عن طريق معاهدات دوليّة مثل (wipo) مما يضمن لها الإنتفاع بريع هذه الملكيات حتّى و لو أنتجت هذه الإبتكارات الجديدة في دول العالم الثالث و منه السيطرة على الإقتصاد العالمي .

## الفرع الثالث: دور اقتصاد المعرفة في تنمية قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات حجر الزاوية في بناء أي إقتصاد وذلك لماله من اهمية بالغة في تحريك القطاعات الأخرى والاقتصاد ككل ، وينقسم بدوره إلى عدة نشاطات فرعية مكونة له كالتوزيع ، خدمة النقل ، خدمة التجارة ، الخدمة المالية ، الخدمة الادرية ، الخدمة الحكومية ، التعليم ، الصحة ، الصيانة ...الخ.

هذه المجموعة من الخدمات تتفاعل فيما بينها وتؤثر إيجابا على سير القطاعات الأخرى ولا يمكن تصور اقتصاد ما بدون القطاع الخدماتي ولكن يجب أن نشير إلى أن الاقتصاديات المتقدمة (اقتصاديات المعرفة ) نجد أن القطاع الخدماتي يحتل أهمية كبيرة داخل الاقتصاد ويساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة كبيرة وذلك لكثرة النشاطات الخدماتية في الأنشطة الاقتصادية المتطورة ( كالتجارة الالكترونية ، التعليم ، الحكومة الافتراضية ، التقنيات الحديثة في الاتصال والمعلومات الصحة ... الخ) حيث تتطور الخدمات بتطور الاقتصاد ككل وتزداد تشعّبا وتشابكا كلما زاد اندماج الاقتصاد في اقتصاد المعرفة وعلى العكس من لك نجد أن قطاع الخدمات تقل أهميته ودوره في خلق الانتاج الداخلي الخام في اقتصاديات الدول النامية كون النشاطات الاقتصادية فيها تقليدية ومازالت لم تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة ، والاندماج في اقتصاد المعرفة لابد أن يكون من خلال تطوير القطاع الخدماتي خاصة منه المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، ويؤثر اقتصاد المعرفة في قطاع الخدمات على النحو التالي :

- انتشار التجارة الالكترونية بشكل كبير وارتفاع نسبة مساهمتها في الدخل الوطني

- ظهور الحكومة الالكترونية من أجل تسهيل المعاملات الادارية ورفع مستوى الشفافية وتقليل الجهد والتكلفة والوقت .

- تنامي الاعمال الالكترونية وظهور الشركات الالكترونية والمشاريع الافتراضية

– ظهور الشركات الاستشارية وتنامي دورها في اقتصاد المعرفة كونها تعتبر المرجع الرئيسي للشركات الاقتصادية من أجل إيجاد مختلف الحلول

– تطور قطاع التعليم وتعاظم دوره في اقتصاد المعرفة كونه لم يعد ينظر إليه كنوع من الخدمة المقدمة للأفراد من طرف الحكومات ولكنه أصبح مفتاح النجاح للاقتصاديات المتقدمة

– انتشار المعاملات الالكترونية كالصيرفة الالكترونية والبنوك الالكترونية والنقود الالكترونية ... الخ.

– انتشار مخابر البحث والتطوير في شتى المجالات نظرا لأهمية الابتكار والمعرفة

يضمن اقتصاد المعرفة عبر التجارة الالكترونية توسع الأسواق وانفتاحها على العالم مما يزيد من مستوى المبادلات التجارية الداخلية والخارجية .

## المطلب الرابع : دور اقتصاد المعرفة في تطوير وتنمية المؤسسات الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصاية الخلية الأساسية التي تكون أي اقتصاد ، فهي تعتبر "كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما ، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية ، المالية والمادية والاعلامية بغية خلق قيمة مصافة حسب الأهداف في نطاق زمكاني "[1] ، وهي بذلك المحرك الأساسي للاقتصاد .

ومع ظهور اقتصاد المعرفة وتنامي دور المعرفة في الأداء الاقتصادي ككل ، فرض هذا النمط الجديد من الاقتصاد توجهات جديدة على المؤسسات الاقتصادية تبنى أساسا على الاستخدم الامثل لعنصر المعرفة من أجل تسييرها وتحقيق أكبر قيمة ممكنة تضمن لها البقاء في بيئة تشهد منافسة قوية البقاء فيها لمن يحسن تسيير واستخدام هذا العنصر ، و"المؤسسة تعمل في بيئة خاصة بها واضحة المعالم نسبيا ، وهي تسير من طرف الإدارة كي تضمن تحقيق الاهداف بكفاءة عالية وتقلل في الوقت نفسه من التفاعلات العشوائية والغير منتجة"[2] وأصبح لزاما عليها اليوم أن تهتم بعنصر المعرفة و أن تطوره داخليا وتستغله أحسن استغلال .

وفي ظل اقتصاد المعرفة تجدد الاهتمام برأس المال الفكري (**intellectual capital** ) أي (**I/C**) حيث "بعد أن اهتم به في بداية التسعينات وجدوا صعوبة في قياسه فاختفى مؤقتا ، ولكنه ظهر مجددا في عصر

---

[1] أ د/ بن حبيب عبد الرزاق ، " أقتصاد وتسيير المؤسسة " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2002،ص25.
[2] د/ مؤيد سعيد السالم ،" نظرية المنظمة" ، دار وائل للنشر ،ط2، الأردن ،2005، ص23-24.

اقتصاد المعرفة بصورة إخرى وهي إدارة الرأسمال الفكري (**ICM**) وأصبح يطرح نفسه بقوة ،وينظر إليه (**yount 1996**) بأنه قدرات متميزة يتمتع بها عدد محدود من الأفراد العاملين في المنظمة تمكنهم من تقديم اسهامات فكرية تمكن المنظمة من زيادة انتاجيتها وتحقيق مستويات أداء عالية مقارنة بالمنظمات المماثلة ".[1]

والاهتمام بالرأسمال الفكري يلزم على المؤسسة الاهتمام بعنصرين أساسين هما في الحقيقة المكونين الرئيسيين له إدارة المعرفة ، وإدارة الكفاءات ( الرأسمال البشري) .

فإدارة المعرفة تعني " العملية المنهجية لتوجيه رصيد المعرفة وتحقيق رافعتها ( أهدافها ) في المؤسسة "[2] وهي تعني أيضا " تسيير دورة حياة المعرفة منذ أن تكون فكرة وتطويرها وتحقيقها ونشرها وتوظيفها قصد تحقيق القيمة "[3]

أما الكفاءات فهي حسب مواصفة (**ISO9001 :2000** )" هي القدرة التي يظهرها الفرد في وضع معارفه حيز التنفيذ "[4] وهي أيضا " القدرة على التحرك في محيط مهني معطى وتشتمل على مهارات متحكم فيها وقدرات فردية كامنة "[5]، أما إدارة الكفاءات فهي " تصميم ، تنفيذ ومتابعة خطط العالم المتجانسة بهدف التقليص بين الاحتياجات والموارد البشرية للمؤسسة بشكل مسبق "[6]

وقد يختلط مفهوم إدارة المعرفة بإدارة الكفاءات وهذا ما دفع " داركر( P.Drucker) يقول ليس هناك شيئ اسمه إدارة معرفة وإنما إدارة أفراد ذوي معرفة "[7]

والمنظمات (المؤسسات) الناجحة اليوم هي تلك المؤسسات التي تتحكم في رصيدها المعرفي وفي رأسمالها البشري ( عمال المعرفة knowledge workers ) وتقوم بتطويره وتجديده وتنميته باستمرار واستغلاله قصد تحقيق أكبر قيمة مضافة ممكنة ، ولا نجد مثالا عن ذلك مثل شركة (microsoft) الامريكية التي اصبحت رائدة في مجال صناعة البرمجيات ومحققة لأكبر رقم أعمال في العالم كونها اتخذت من عنصر المعرفة مجالا لنشاطها الاقتصادي .

---

[1] أ د/عادل حرحوش المفرجي، " الرأسمال الفكري" ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، مصر ، 2007، ص14-15.
[2] د/ نجم عبود نجم ،" إدارة المعرفة " ، دار الوراق للنشر ، ط1، الأردن ، 2005، ص132.
[3] J.Y.Prax : « le manuel du knowledge management » Dunod , Paris ,2003, P22-23
[4] د/عبد الفتاح بوخمخم "تسيير الكفاءات " ، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة جامعة بسكرة، الجزائر ،2005،ص114.
[5] J.P.Helfer : « management strategie et organisation » 3éme edition , vuibert , Paris ,2002,P07.
[6] د/عبد الفتاح بوخمخم،"تسيير الكفاءات " مرجع سبق ذكره ،ص115-118.
[7] د/ نجم عبود نجم" إدارة المعرفة " مرجع سبق ذكره ،ص98.

وفي هذا المطلب سنقوم بتوضيح أهم الخصائص التي فرضها اقتصاد المعرفة على المؤسسات الاقتصادية وكيف أنها جعلت من المعرفة عنصر لبناء ميزة تنافسية .

## الفرع الأول : المؤسسات المتعلمة

### 1.تعريف المؤسسات ( المنظمات ) المتعلمة Learning organization:

هي شكل جديد من المؤسسات أو المنظمات يتم الحديث عنه على نطاق واسع عن تكونه و تطوره وإنتشار ليحل محل الأشكال التقليدية من المنظمات و المؤسسات و يعود أصل إستخدام هذا المصطلح إلى "**بيتر سانج** " سنة **1990** (**P.Seng** ) في كتابه التعليم الخامس "**The fifth discipline**" أين أعطى السمات الأساسية لهذه المنظمات و لخصها في الآتي "تفكير النظم ، البراعة الشخصية النماذج الذهنية بناء الرؤية المقاسة و بناء الفريق العامل".[1]

و قد عرف هذا الباحث المنظمة المتعلمة على الشكل التالي" هي المنظمة (المؤسسة) التي تسمح لكل فرد فيها بالمشاركة و التدخل في تشخيص و مناقشة مشاكلها و البحث عن حلولها و أن يجربوا ما لديهم من قدرات ومهارات لإحداث التغيير و التحسين لتنمية مهاراتهم و معارفهم و خبراتهم من أجل تحقيق أهدافهم" [2]

كما عرفت المؤسسات (المنظمات) على أنها :"هي المنظمة التي تعلم و تشجع التعليم ما بين أعضاءها و تروّج تبادل المعلومات بين العاملين و من ثم خلق قوة عمل أكثر معرفة و أجواء عمل مرنة للغاية ، حيث يبحث العاملون عن الأفكار الجديدة ليتكيفوا معهاو ليتبادلوها من خلال رؤية مشتركة " [3] .

كما عرفها د/نجم عبود نجم :" بأنها المنظمة التي كل واحد من العاملين يقوم بتحديد وحل المشكلات بما يجعل المنظمة قادرة على أن تجرب، تغير، تحسن بإستمرار من أجل زيادة قدرتها على النمو و التعلم و إنجاز أغراضها" [4].

---

[1] د/نجم عبود نجم ، "إدارة المعرفة "، مرجع سبق ذكره ، ص: 268
[2] أ د /عامر خضير الكبيسي ، "إدارة المعرفة" ، مرجع سبق ذكره ، ص: 113
[3] هدى صقر ،" المنظمة المتعلمة" ، المؤتمر العربي الرابع للمنظمة العربية ، دمشق ، سوريا 2003 ، ص: 131
[4] د/نجم عبود نجم،" إدارة المعرفة" ، مرجع سبق ذكره ، ص: 267

مما سبق يمكنا أن نقول أن المؤسسات أو المنظمات المتعلمة هي تلك المنظمات التي تقوم بتشجيع التعليم ما بين أفرادها عن طريق توفير المعرفة و مصادرها لهم و كذلك بالسماح لهم بالمشاركة و التدخل في تشخيص و مناقشة مشاكلهم، و ذلك بأن يجربوا و يظهروا ما لديهم من قدرات و خبرات و كفاءات و معارف قصد إيجاد الحلول لهذه المشاكل و كذا من اجل تحقيق أهداف المنظمة .

**2.مستلزمات المؤسسة المتعلمة :**

حتى تتحول المؤسسة (المنظمة) إلى مؤسسة متعلمة فإنه لا بد عليها أن توفر بعض المستلزمات قصد تسهيل ولوجها في عالم المنظمة حيث أن هذه المستلزمات أو الملامح التي يجب أن تتصف بها متكاملة فيما بينها و تتمثل في :

**أ.القيادة التعليمية:** إن مفهوم القيادة في المنظمات (المؤسسات) التقليدية ينحصر في وضع الأهداف و رسم سياسات المؤسسة وإتخاذ القرارات و إدارة العمليات فقط، لكن المطلوب في المؤسسات المتعلمة هو أن تتشبع قيادتها بأفكار جديدة ألا و هي أن تتعلم هي في حد ذاتها و أن تقوم بتحليل و فهم الافكار و كذا تبادلها و التحاور مع الأفراد المشرفة عليهم وتفكر معهم بدلا من الإشراف عليهم و التخطيط نيابة عنهم.

**ب.الهيكل التعليمي:** المقصود به وضع هيكل تنظيمي داخل المؤسسة لإكتساب و إثراء المعارف و الخبرات و كذا نشرها ، هذا الهيكل يعمل على إزالة الحواجز بين الأفراد المتعلمين أي ما بين المستويات العليا و الوسطى و الدنيا و أن يقوم بدمجهم مع بعض قصد تبادل الأفكار و الحلول ،و العمل على تنظيم عملية التعلم داخل المؤسسة سواء من حيث عقد حلقات نقاش داخلية أو من خلال دورات التعليم .

**جـ.روح المشاركة:** على المنظمات المتعلمة أن تزرع روح المشاركة في التعلم لدى العاملين و أن تخلق الجو المناسب لهم لإظهار أفكارهم و بذل المزيد من المجهودات ، و أن تقوم بالإستماع لآرائهم و مقترحاتهم و أخذها بعين الإعتبار و عدم تهميشهم و إعطائهم الفرصة لأن يجربوا ما يرونه صالحا للمؤسسة و لأهدافها .

**د.إتاحة المعرفة :**

إن روح المشاركة ليست شعارا يقال هنا و لكن يجب تطبيقه فعلا و ذلك عن طريق "فتح المعارف المتواجدة لدى المؤسسة و عدم تركها في مكاتب القيادات أو إغلاق الأبواب في وجه الراغبيين في المعرفة" [1] .

و كذلك توفير المؤسسة لكل مصادر المعرفة الخارجية و هذا الأمر قد تطرقنا عليه كالأنترنات و الإكسترانت و الأنترانات أو تزويد الأفراد العاملين بالمراجع و المواد العلمية اللازمة لعملية تعليمهم و عدم إحتكارها من طرف القيادة .

## الفرع الثاني: المؤسسات المتمكنة

في بادئ البدئ سوف بتوضيح مفهوم و محتوى التمكين (**Empowerment**) لأنه قد يبدوا للبعض غير واضح و غير مفهوم خاصة في أدبياتنا العربية حيث لم يتناول بالدراسة و البحث الكافيين من أجل فهمه وتعميمه للكل.

**1.مفهوم التمكين :**

التمكين (**Empowerment**) أي" التفويض و إعطاء الصلاحيات، و هي مشتقة من (**Empower**) يمنح كامل السلطات، يفوض تفويضا عاما "[2].

و من خلال "إحدى الدرسات الميدانية التي أجريت على شريحة من القيادين و العاملين في منظمات (مؤسسات) أمريكية مختلفة ، طلب منهم إعطاء تعريف لمصطلح التمكين فجاءت إجاباتهم على النحو التالي" [3]

**تعريف 1:** التمكين هو تفويض للصلاحيات ليتمكن العاملون القيام بمهامهم دون الرجوع لمدرائهم أومن لمن هم أعلى منهم.

---

[1] أ د/عامر خطير كبيسي ، إدارة المعرفة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 117
[2] أ جروان السابق ، قاموس إنجليزي عربي ، دار السابق للنشر، لبنان 1985 ، ص: 96
[3] أ د /عامر خضير الكبيسي ، إدارة المعرفة ،مرجع سبق ذكره ، ص: 135-136

و معالجة المشكلات وأنهم جميعا مسؤولون و متضامنون لتحقيق أهدافهم و أهداف المؤسسة ،و ذلك عن طريق إحلال الثقة مكان الشك إحلال الإلتزام مكان الرقابة و إحلال الفريق في محل الفرد والتعامل مع التدريب كإستثمار و ليس تكلفة .

**جـ.تبني التعليم كسياسة** : على المؤسسة أن تنظر إلى التعليم التنظيمي و التدريب كمنهج و سياسة من سياساتها و أن تعمل على توفير فرص إكتساب المعرفة و تحسين المهارات و مواكبة المستجدات و تشجع على تبادل الأفكار و الحلول.

**د.إحلال الثقة ما بين الأفراد**:على المؤسسة أن تعمل على إحلال الثقة ما بين أفرادها و تسود روح الإنتماء و الولاء للمؤسسة ما بينهم و أن يفكروا بحرية و أن يتصرفوا طواعية للبحث على ما هو أنسب للمؤسسة و لهم و أن يلتزموا بالإلتزام الذاتي و الطوعي.

**هـ.تقبل النقد**: على المؤسسة أن تزرع روح النقد البناء ما بين أفرادها و كذا جمهورها (زبائنها) فالتمكين ليس إعطاء الصلاحيات دون محاسبة فعلى الأفراد أن يقوموا بنقد بعضهم البعض و لم لا نقد الذات و أن يتقبلوا إنتقادات الجمهور (الزبائن) و تلف شكاوهم و العمل على إصلاحها في الوقت المناسب.

**3.أدوات التمكين:**

إن الحديث التمكين يعني تعظيم دور العاملين (الأفراد) و مشاركتهم الفعالة في تحقيق أهداف المؤسسة و هو نمط جديد في الإدارة مازال محل نقاش و دراسة.

و حتى يمكن تطبيقه يجب أن تتوفر بعض الأدوات أو التقنيات في المؤسسة حتى يمكن له أن يقوم بدوره في تنمية المؤسسة و من هذه الأدوات.

**أ.توفير المعرفة**:يعني أن تقوم المؤسسة بمد أفرادها بكل من يحتاجون من معارف قصد تنمية مهاراتهم و خبراتهم و كفاءاتم ، فمسؤولية توفير المعارف ملقاة على عاتق المؤسسة و هي المسؤولية في هذا الجانب،و لكن مسؤولية الإستفادة من المعارف و الخبرات هي مسؤولية الأفراد العاملين بها و عليهم أن يقوموا بتحصيل المعارف و العمل بها في ميدان نشاطهم.

**ب- إعطاء الصلاحيات:** و يتحقق ذلك من خلال التفويض بنقل صلاحيات الرؤساء و المديرين للمستويات الأدنى ليكونوا أقدر على التصرف و من شأن ذلك أن يرفع من معنوياتهم و يشعرهم بضرورة تطوير الذات لإثبات الجدارة و توظيف قدراتهم التي يمكن أن تزيد من إنتاجتهم و أدائهم،و التمكين لا يعني إلغاء المسؤوليات بل يجب أن يرافقه المساءلة و المحاسبة و النقد البناء،و التفويض للصلاحيات لا يعني هدم قيمة المسؤولين بل هو زيادة في قيمتهم و توجيههم إلى مهام رئيسية أخرى أوسع و أكبر و التفويض يؤدي إلى تخفيف العبئ على المسؤولين و الحد من تدخلاتهم في التفاصيل و الجزئيات وإعفائهم من مهام الرقابة والسيطرة و المحاسبة اليومية التي تثقل كاهلهم.

**ج- المكافئات:** المكافئات هنا لا تقتصر على المكافئات المادية و المالية التي تقدم كحوافز تشجيعية بل يمكن أن تكون معنوية أو فرص أو مزايا التي يتطلع لها المتمكنون أنفسهم،فهي تزيد من إنتاجيتهم و آدائهم و علينا أن نبين بأنه لا يجب أن تكون هذه المكافئات الهدف و الغاية من التمكين بل هي نتيجة له.

و المنظمات المتمكنة هي التي تبحث عن المتمكنين و تحافظ عليهم و تحرص على مكافئتهم مقابل الولاء والإنتماء الذي لا يقدر بثمن.

هذه الأدوات الرئيسية في بناء مؤسسات متمكنة جد مفيدة لأي مؤسسة تريد النهوض بنفسها و تطوير ذاتها من خلال دمج هذه الأدوات حتى تتسم بالتمكين الذي هو غاية المؤسسات الرائدة اليوم.

## الفرع الثالث: دور المعرفة في بناء ميزة تنافسية

إن التحكم في المعرفة بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية يؤدي بها إلى التحكم في مجال نشاطها الإقتصادي حيث أن المعرفة أصبحت الرهان الذي تعتمد عليه المؤسسات اليوم قصد ضمان إستدامها.

## 1.تعريف الميزة التنافسية:

ينظر **بورتر** (**M.porter**) إلى الميزة التنافسية على أنها: "هي ميزة تخص المؤسسات و لا تخص الدول فهي تنشأ أساسا من القيمة التي تقدر المؤسسة أن توفرها لزبائنها و يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل من أسعار المنافسين وبمنافع متساوية أو بتقديم منافع منفردة في المنتج تعوض الزيادة السعرية المفروضة"[1] .

و ينظر إليها د/نجم عبود نجم على أنها :" هي القدرة على تفوق المؤسسة على المنافسين في واحد أوأكثر أبعاد الأداء الإستراتيجي (التكلفة ، الجودة ، الإعتمادية ، الوقت ، الإبتكار)"[2] .

كما ينظر إليها على أنها : "تشير إلى المجالات التي يمكن للمؤسسة (الشركة) أن تنافس غيرها بطريقة أكثر فعالية و بهذا فهي تمثل نقطة قوة تتسم بها المؤسسة دون منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أوالتمويلية أوفيما يتعلق بمواردها و كفاءاتها البشرية، فالميزة التنافسية تعتمد على نتائج فحص و تحليل كل من نقاط القوة و الضعف الداخلية إضافة إلى الفرص و المخاطر المحيطة و السائدة في بيئة المؤسسة مقارنة بمنافسيها"[3] .

من هذه التعاريف نستخلص أن الميزة التنافسية هي :

1.هي ميزة تكتسبها المؤسسات (الشركات) و تعمل على بناءها و هي لا تخص الدول كون الإقتصاد اليوم لبيرالي أي الدولة بعيدة عن الصراع الدائر في الإقتصاد .

2.قد تتجلى هذه الميزة في خصائص تخص المؤسسة و لا توجد عند المنافسين و تأخذ عدة أشكال سواء كانت في التكلفة ، السعر ، الجودة ، الماركة ، المنفعة ...الخ .

3.تقوم المؤسسات ببناء هذه الميزة سواء من مصادرها الداخلية أو الخارجية أي أنها تكتسب من خلال تفعيل الموارد الداخلية للمؤسسة أو عن طريق تسيير محيط المؤسسة.

---

[1] Michael porter « L'avantage concurrenteil » , Dunod Paris, 2000 , p :08

[2] د/ نجم عبود نجم ،" إدارة المعرفة "، مرجع سبق ذكره ، ص: 282 .

[3] د/ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، "الإدارة الإستراتجية "، القاهرة، طبعة1 ، مجموعة النيل العربية 1998 ، ص: 27 .

**2.بناء الميزة التنافسية :**

إن بناء الميزة التنافسية يأخذ عدة أشكال كما قلنا و المؤسسات اليوم أمام هذا التحدي الصعب الذي يفرض عليها أن تبني ميزة تنافسية تضمن لها البقاء، و بناء هذه الميزة يأخذ عدة أشكال حتى تنفرد المؤسسة وتضمن وجودها داخل السوق الذي يخضع لقوانين جديدة فرضتها عليه العولمة الإقتصادية و من هذه الأشكال :

**أ.التكلفة :** تعني أن تخفض المؤسسة من تكلفة إنتاج منتوجاتها قصد كسب رضا المستهلكين و ذلك عن طريق تفعيل عدّة عوامل من أجل تحقيق أقل تكلفة ممكنة.

**ب..السعر :** إن السعر عنصر هام جدا في الإقتصاد ، فمن خلال يتخذ المستهلك قراراته الإقتصادية سواء بالإستهلاك أوالإمتناع عنه أو تأجيله و على المؤسسة أن تراعي عدة أمور في تحديد أسعارها و أن تدرس معطيات القدرة الشرائية، أسعار المنافسين....الخ .

**جـ.الجودة:** أصبحت الجودة تلعب الدور الأساس في سلوك المستهلك إذا أصبحت سلوكات المستهلك تبنى عليها بشكل كبير و تحوّل إقبال المستهلكين من السلع الرخيصة إلى السلع التي تحقق رضاهم وتشبع حاجاتهم بشكل أفضل، فالمؤسسات اليوم مطالبة بأن تولي الإهتمام الجودة منتاجاتها و خدماتها وفق ما يطلبه المستهلك ووفق ما يوفره منافسوها .

**د.الإبتكار:** الإبتكار يقوم أساسا على إدخال الأساليب أو العمليات أو المنتجات أو الخدمات الجديدة سواء إلى السوق أو في عمليات الإنتاج، هذا الإبتكار يعد عنصرا هاما إذا أن المؤسسات التي تبتكر منتجا أو خدمة جديدة و تسوقها تضمن العائد الأكبر وفق قانون دورة حياة المنتوج .

**هـ..العلامة التجارية :** إن العلامة التجارية علامة خاصة بمؤسسة واحدة و هي هامة بالنسبة للمستهلك حيث يراعي المستهلك العلامة التجارية قصد القيام بسلوكه الإقتصادي، فعندما تأخذ المؤسسة علامة تجارية خاصة بها عليها أن تحسن صورتها لدى المستهلكين سواء عن طريق أساليب التسويق أو عن طريق أساليب الإنتاج أي جودتها و مرونتها و منفعتها .

و في الأخير نقول أن الميزة التنافسية لا يمكنها أن تعتمد على عنصر واحد من هذه العناصر بصورة دائمة ولكن على المؤسسة أن تقوم بإيجاد تكامل ما بين هذه العناصر و أن تدمجها من أجل بناء ميزة تنافسية مستدامة.

### 3.دورة المعرفة في بناء الميزة التنافسية :

إن الميزة التنافسية اليوم تستند على الإنتشار الواسع في السوق سواء كان هذا السوق محلي أوعالمي وهذا لا يحقق إلا من خلال السرعة و المرونة أي أنّ المؤسسات التي تستطيع أن تلبي حاجات المستهلك في الوقت المناسب و بالشكل المطلوب هي المؤهلة لإحتلال المواقع الرائدة في الإقتصاد العالمي .

و منه فإن دور المعرفة قد تطور بشكل كبير و لزاما على المؤسسات اليوم أن تعتمد و بشكل كبير على نظام إدارة معارفها لأنّه يساهم في :

- توفير المعارف المطلوبة قصد تسيير العمليات الإنتاجية و الخدمية للمؤسسة .

- إن المعارف و الكفاءات تساهم و بشكل كبير في التقليل من تكلفة المنتجات و الخدمات التي تقدمها المؤسسة .

- تساعد إدارة المعرفة و بشكل كبير على إدارة العملية التسويقية حيث توفر كل من وضعية الأسواق أسعار المنافسين ، حاجات السوق....الخ .

- تعتبر إدارة المعرفة مفتاح أساسي في عملية الإبتكار فهو عملية تجديد للأساليب و العمليات أوالمنتجات والخدمات و المعرفة هي المحرك الأساسي لهذه العملية .

- إدارة المعرفة تطور من جودة المنتجات و الخدمات التي تقدمها المؤسسة و ذلك عن طريق دراسة مدى تقبلها من طرف المستهلكين و عن طريق دراسة مدى منفعتها الإقتصادية

- و بفضل نظام الإدارة المعارف يمكن للمؤسسة أن تكتشف مجال نشاط إقتصادية جديدة تتلائم ونشاطها .

**خاتمة الفصل الثاني:**

من خلال دراستنا للفصل السابق يمكننا استخلاص ما يلي:

التنمية الاقتصادية عملية اهتمت بها الدول خاصة تلك التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية حيث أرادت بموجبها الوصول إلى مستوى التشغيل التام لمواردها و اللّحاق بركب الدول المتقدّمة، و مع تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة **1990** و التركيز على عناصرها الجديد و المكمّلة لمفهوم التنمية الاقتصادية السابقة حيث أصبح الانسان (البشر) هو الوسيلة و الهدف لعملية التنمية و توفير الاحتياجات الأساسية له من تعليم و صحّة وتغدية و بيئة متوازنة يساهم في عملية التنمية من خلال تنمية قدرات الإنسان التي تستثمر من أجل تحقيق التنمية الشاملة .

و مع ظهور اقتصاد المعرفة و تحوّل اقتصاديات البلدان المتقدّمة إلى اقتصاديات مبنية أساسا على عنصر المعرفة حيث تساهم هذه الأخيرة في تفعيل و تنشيط مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاستثمار يعدّ فيها من أهم مفاتيح النجاح بالنسبة للدول و المؤسسات و حتى الأفراد .

فالتركيز على المقوّمات الأساسية لاقتصاد المعرفة يؤدّي إلى تنمية اقتصادية في شتى المجالات، فالاستثمار في التعليم من ينمّي الرأسمال البشري و الذي بدوره يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي، و البحث والتطوير ينتج عنه الابتكار الذي يؤدي أيضا إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي، و ايجاد الحلول والتكنولوجيات الملائمة قصد استخدامها في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق نمو و تنمية شاملة، كما أن اقتصاد المعرفة يؤثر من خلال المعارف التي يوفرها على تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة و الزراعة و قطاع الخدمات و قد فرض هذا الاقتصاد على المؤسسات و التي تعتبر الخلايا المكوّنة لأي اقتصاد أن تغيّر من هيكلها و من استراتيجياتها وتعيد بناء نفسها على نحو يسمح لها أن تتلاءم و معطيات هذا الاقتصاد الجديد والعولمة الاقتصادية .

و في الأخير يمكن القول أن اقتصاد المعرفة و بتركيزه على عنصر المعرفة و الرأسمال البشري قصد تفعيل نشاطاته يؤدي بصورة تلقائية إلى تنمية اقتصادية و بشرية و مستدامة في نفس الوقت .

# الفصل الثالث

## الجزائر واقتصاد المعرفة

## مقدمة الفصل

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها من اختلالات متعددة فهي من الدول التي مازالت لم تحدد نهج اقتصادي واضح المعالم ففي الفترة التي تبعت الاستقلال اختارت النظام الاشتراكي بدافع مخالفة النظام الاقتصادي للبلد المستعمر وبعد انهيار هذا النظام و تخلي معظم (إن لم نقل كل) الدول عنه توجّهت الجزائر إلى النظام المقابل أي الرأسمالي و مازالت تحاول إرساء قواعد في الإقتصاد الوطني، كما يعرف الإقتصاد الوطني إختلالا في هيكل ميزان المدفوعات فهي تستورد معظم المنتجات و تصدّر سلعة واحدة و هي المحروقات (**93%**) من مجموع الصادرات بالاضافة إلى بعض إلى بعض منتجات الأولية، أما التكنولوجيا الحديثة فهي تابعة للخارج في هذا المجال بشكل شبه كلي. كما تعرف أيضا نقصا في التكوين ( التعليم) النوعي بالنسبة للرأسمال البشري وغياب سياسة وطنية واضحة المعالم من شأنها الربط ما بين المنظومة التعليمية وسوق العمل كما تعرف أيضا نقصا واضحا في الاستثمارات المباشرة في مجال خلق نشر و استخدام المعرفة في مجال الاقتصادي والانساني ككل .

وحتى لا نكون سلبيّين في رسم صورة الجزائر نقول أيضا أن الجزائر وفي عصر اقتصاد المعرفة تمتلك قدرات كامنة (potenciel) لو تستغل أحسن استغلال فإنها يمكن أن تقوم بقفزة نوعية تحقق بموجبها ما يبدو مستحيلا ، فالجزائر تسلك سياسة تعليمية لا توجد في معظم البلدان النامية وهي إن لم نقل الوحيدة التي تولي لهذا القطاع اهمية بالغة منذ استقلالها وإلى يومنا هذا فهو إجباري في مراحله الابتدائية ومجاني في أطواره العالية ولها من الامكانات المالية خاصة في السنوات الاخيرة ما لا تمتلكه حتى الدولة المتقدمة نسبيا، و من الموارد البشرية ما يؤهلها لبناء اقتصاد معرفة في المدى المتوسط (أكثر من **70%** من السكان تقل أعمارهم عن **35** سنة) والاندماج في الاقتصاد المعرفة يتطلب العديد من الاصلاحات الفعّالة في العديد من المجالات خاصة تلك التي يتم فيها خلق ونشر واستهلاك (استخدام) عنصر المعرفة الذي يعتبر المكون الأساسي لأي اقتصاد معرفة هذه الاصلاحات لا يتم القيام بها من طرف واحد بل يجب أن تتظافر الجهود سواء على مستوى الدولة أومستوى المؤسسات التي تعتبر النواة الرئيسية لأي إقتصاد، كما يجب القيام بها في نفس الوقت وتعميمها على كافة النشاطات الاقتصادية .

وفي هذا الفصل سوف نقوم بالتنويه بفرص الجزائر في اقتصاد المعرفة والبنى التحتية لهذا الاقتصاد بها، ثم سوف نتطرق لأهم ولا نقول كل المعوقات التي تحول بينها وبين اندماجها في هذا الاقتصاد الجديد ، وفي المبحث الثاني والأخير سوف نتطرق إلى أهم الإصلاحات الفعالة لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة وهذا المبحث سوف يكون عبارة عن أهم النتائج والتوصيات التي خلصت لها دراستنا هذه .

# المبحث الأول: فرص و معوّقات إندماج الجزائر في إقتصاد المعرفة

سنحاول في هذا المبحث إبراز أهم الفرص التي تمتلكها الجزائر و المعوّقات التي تعترض سبيلها في تحويل إقتصادها و دمجه مع إقتصاديات المعرفة .

## المطلب الأول : فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة

تمتلك الجزائر وعلى عكس العديد من الدول النامية عدة فرص من اجل ادماج اقتصادها في اقتصاد المعرفة وتحويله إلى اقتصاد يدار و يسيّر من خلال الاستخدام الكثيف للمعرفة، فالدولة الجزائرية (من خلال حكومتها) تنتهج عدة سياسات واستراتيجيات تتدخل من خلالها بشكل مباشر من اجل تمويل وتطوير وتنمية عدة قطاعات حساسة والتي تعتبر من الركائز الأساية التي يبنى عليها اقتصاد المعرفة .

فنجدها تنتهج سياسة تعليمية قلما وجدت في بلدان العالم الثالث فهي تأخذ على عاتقها أعباء التعليم في كل مراحله حتى التعليم العالي وتخصص له ميزانيات ضخمة لا تقدر على توفيرها حتى الدول المتقدمة نسبيا، وتتدخل أيضا في مجال البحث والتطوير سواء عن طريق التمويل المباشر لمشاريع البحث والتطوير أو من خلال إقامة مخابر بحث والتطوير داخل الجامعات كما أنها تسعى لأجل ردم الفجوة الرقمية من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتمويل مشاريع تعميمها على كل أفراد المجتمع ومحاولة بناء مجتمع معرفة .

وفي هذا المطلب سوف نحاول ابراز اهم الفرص التي توفرها الدولة الجزائرية من أجل أحداث النقلة النوعية وتحويل اقتصادها الوطني إلى اقتصاد معرفة .

### الفرع الأول: واقع التعليم في الجزائر

تعتبر السياسة التعليمية في الجزائر من بين أهم السياسات في العالم الثالث التي تولي التعليم أهمية بالغة وتجعله ضمن أهم أولوياتها .

و يحضى التعليم منذ الإستقلال بأهمية بالغة فهو إجباري و مجاني في مراحله الإبتدائية و الثانوية، ومجاني في مرحلة التعليم العالي و يجب الإشارة هنا أن مجانية التعليم العالي سياسة تعتبر الجزائر من بين الدول القليلة جدّا التي تنتهجها في العالم .و قد رصدت نفقات معتبرة في مجال التعليم منذ السنوات الأولى للإستقلال و حتى يومنا هذا و سوف نرى هذا التمثيل في الجداول التالية :

الجدول التالي يمثل النفقات الخاصة بوزارة التعليم العالي و البحث العليمي و وزارة التربية و التعليم مقارنة بالناتج الوطني الخام (**PIB**) :

| السنوات | الناتج الوطني الخام (PIB) | وزارة التربية و التعليم | وزارة التعليم العالي و البحث العلمي |
|---|---|---|---|
| **1967** | 16.230.000.000 | 680.000.000 | / |
| **1970** | 22.905.000.000 | 950.000.000 | / |
| **1971** | 23.520.000.000 | 1.036.993.000 | 119.606.000 |
| **1975** | 61.574.000.000 | 2.106.083.000 | 417.500.000 |
| **1980** | 162.507.000.000 | 4.955.227.000 | 1.493.000.000 |
| **1985** | 291.597.000.000 | 11.026.745.000 | 2.764.372.000 |
| **1990** | 554.388.000.000 | 30.028.473.000 | / |
| **1995** | 2.004.990.000.000 | 86.880.000.000 | 16.877.92.000 |
| **2000** | 4.098.820.000.000 | 132.753.160.000 | 38.580.667.000 |
| **2001** | 4.241.800.000.000 | 137.413.766.000 | 43.591.873.000 |
| **2002** | 4.454.800.000.000 | 185.042.316.000 | 58.743.195.000 |
| **2003** | 5.124.000.000.000 | 169.240.000.000 | 63.497.000.000 |
| **2004** | 6.127.000.000.000 | 186.620.872.000 | 66.494.092.000 |

**ملاحظة:** من **1967** إلى **1970** كانت هناك وزارة واحدة تشمل كل من وزارة التعليم و وزارة التعليم العالي ثمّ تم الفصل بينهما سنة **1971** و أعيد دمجهما سنة **1990** ثمّ تم الفصل بينهما مرة أخرى سنة **1991** .

**المرجع:** الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية: من سنة **1966** إلى **2004** .

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي :

- تضاعف نفقات التعليم بشكل مستمر من السنوات الاولى للإستقلال .
- سنة **1971** تم فصل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي عن وزارة التربية و التعليم .
- سنة **1990** تم دمج الوزارتين معا لمدّة عام واحد ليتم فصلهما في العالم الموالي **1991** .
- رغم مرور الجزائر بمراحل صعبة من بينها أزمة المديونية سنة **1991** و انهيار أسعار البترول سنة **1985** إلا أن ذلك لم يدفعها إلى التخلي عن سياستها التعليمية المجانية رغم توصيات من الجهات الخارجية كالبنك العالمي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي و مع مرورها في فترة إصلاحيات إقتصادية وتحوّلها

من إقتصاد إشتراكي إلى إقتصاد السوق و الذي فرضت على الدولة الجزائرية التخلي عن العديد من القطاعات العمومية للقطاع الخاص إلاّ أنها و ليومنا هذا مازالت تعتمد سياسة مجانية التعليم العالمي .

و فيما يلي بعض الجداول التي تبين لنا واقع التعليم في الجزائر .

جدول رقم 1: عدد التلاميذ و الطلبة المسجلين ما بين سنة 2000-2005 .

| السنة الطور | 2001-2000 | 2002-2001 | 2003-2002 | 2004-2003 | 2005-2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإبتدائي | 6.736.320 | 6.807.957 | 6.912.798 | 6.729.498 | 6.617.976 |
| نسبة الإناث % | 47.19 | 47.31 | % 47.42 | 47.59 | 47.69 |
| الثانوي | 975.862 | 1041.047 | 1.095.730 | 1.122.395 | 1.123.123 |
| نسبة الإناث % | 56.15 | 56.24 | 56.73 | 57.54 | 57.73 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التعليم العالي المتواصل | مسجلين في التدرج | **466.084** | **543.869** | **589.993** | **622.980** | **721.833** |
| | المسجلين في ما بعد التدرج | 22533 | 26.060 | 26.579 | 30.221 | 33.630 |
| جامعة التكوين UFC | مسجلين في ما قبل التدرج | 33.043 | 23.271 | 28.168 | 28.670 | 23.273 |
| | مسجلين في التدرج | 19.783 | 24.760 | 30.243 | 34.581 | 36.364 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصاء: **ONS** على الموقع: www.ONS.DZ

**الجدول2**: عدد الأساتذة و المعلمين لسنة **2000-2005** لأطور التعليم الابتدائي والثانوي .

| | السنوات | 2001-2000 | 2002-2001 | 2003-2002 | 2004-2003 | 2005-2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التعليم الابتدائي | عدد المعلمين | 271.696 | 274.328 | 271.858 | 277.929 | 279.720 |
| | عدد الإناث | 130.243 | 134.337 | 135.412 | 141.281 | 143.658 |
| | الأجانب | 154 | 127 | 116 | 89 | 70 |
| التعليم الثانوي | **عدد الأساتذة** | **55.588** | **57.274** | **57.747** | **59.177** | **60.185** |
| | عدد الإناث | 24.264 | 25.753 | 26.598 | 27.925 | 28.772 |
| | الأجانب | 118 | 111 | 90 | 83 | 75 |

**الجدول رقم 3**: عدد الأساتذة الجامعيين ما بين سنوات 2002-2005 .

| السنوات / الأساتذة | 2003-2002 | 2004-2003 | 2005-2004 |
|---|---|---|---|
| مجموع الأساتذة | 21.681 | 23.513 | 26.072 |
| الأجانب | 67 | 67 | 74 |

مصدر الجداول 2 و 3: الديوان الوطني للإحصاء: على الموقع الإلكتروني www.ONS.DZ .

**الجدول رقم 4**: المنشآت القاعدية للتعليم الإبتدائي و الثانوي ما بين السنوات 200-2005 في الجزائر

| السنوات / المنشآت | 2001-2000 | 2002-2001 | 2003-2002 | 2004-2003 | 2005-2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الإبتدائيات | 16.186 | 16.482 | 16.714 | 16.899 | 17.041 |
| عدد الإكماليات | 3.414 | 3.526 | 3.650 | 3.740 | 3.844 |
| عدد الثانويات والمتقنات | 1259 | 1289 | 1330 | 1381 | 1423 |

## الفرع الثاني: البحث والتطوير في الجزائر

تسعى الجزائر كنظيراتها من بلدان العالم الثالث إلى تنمية قطاع البحث و التطوير عن طريق إيجاد استراتيجيات و سياسات فعّالة قصد النهوض بهذا القطاع الحساس، فقد عرف هذا القطاع نهضة نوعية خاصة بعد سنة **1998** أين تم إصدار "عدّة مراسيم تنفيذية خاصة بمؤسسات و مخابر البحث و التطوير التكنولوجي نذكر من بينها" :[1]

– المرسوم التنفيذي رقم **137/98** المؤرّخ في **03** ماي **1998** المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية و تنظيمها و تسييرها .

– المرسوم التنفيذي رقم **243/99** المؤرّخ في **31** أكتوبر **1999** المحدّد في قواعد إنشاء مخابر البحث وتنظيمها و تسييرها .

– المرسوم التنفيذي رقم **244/99** المؤرّخ في **31** أكتوبر **1999** المحدّد لتنظيم اللّجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و تسييرها .

– المرسوم التنفيذي رقم **257/99** المؤرّخ في **16** نوفمبر **1999** المتضمن لكيفيات إنشاء مخابر البحث و تنظيمها و كذا تسييرها .

– المرسوم التنفيذي رقم **258/99** المؤرّخ في **31** أكتوبر **1999** المتضمن لكيفيات المراقبة البعدية على المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي و هيئات البحث الأخرى .

– المرسوم التنفيذي رقم **258/99** المؤرّخ في **31** أكتوبر **1999** المتضمن لكيفيات إنشاء و تنظيم وتسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي .

و قد سمحت هذه المراسيم بإعادة تنظيم و إنشاء مؤسسات و مخابر بحث و تطوير و عددها :

– **84** مؤسسة بحث تابعة للقطاعات الإقتصادية .

– **52** مؤسسة بحث تابعة للقطاع التعليم العالي و البحث العلمي .

---

[1] أ د/ الطاهر هارون و أ/ فطيمة حفيظ، "إشكالية البحث و التطوير في بلدان المغرب العربي" الملتقى الدولي حول إقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص 427 .

- "**542** مخبر بحث تابع لقطاع التعليم العالي في ماي **2003** يعمل هذه المخابر بشكل فعلي **11319** أستاذ باحث (كما هو مبين بالتفصيل في الملحق رقم 1)"[1] .

- كما تم في منتصف سنة **2000** إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي مستقلة عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي تهدف أساسا إلى :

- وضع إستراتيجية وطنية في مجال البحث العلمي وفقا للمراسيم الآنفة الذكر .

- إيجاد حلقات الربط ما بين القطاع الإقتصادي و قطاع البحث و التطوير .

- تقييم مشاريع البحث و التطوير المنشأة داخل المخابر و مؤسسات البحث العلمي العمومية .

- تفعيل قطاع البحث و التطوير من خلال رصد ميزانيات معتبرة آخذة بعين الإعتبار التوزيع التنموي المنتهج .

- " و قد ارتفعت ميزانية البحث و التطوير من **0.28%** إلى 1% من الناتج الوطني الخام سنة **2000** لتبلغ بذلك حوالي **31** مليون دينار جزائري"[2].

- كما تطور عدد الباحثين في الجزائر بصورة ملحوظة في الفترة ( **2002/1997**) نظرا للسياسات الجديدة للبحث و التطوير المتبعة من طرف الهيئات العليا للبلاد و التمثيل البياني يبين ذلك :

- التمثيل البياني رقم **01** : تطوّر عدد الباحثين في الجزائر ما بين **2002/1997** :

[1] الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي: WWW.MESRS.DZ.
[2] أ.د/ الطاهر هارون, أ/ فطيمة حفيظ، "إشكالية البحث و التطوير في بلدان المغرب العربي"، مرجع سبق ذكره ،ص 428.

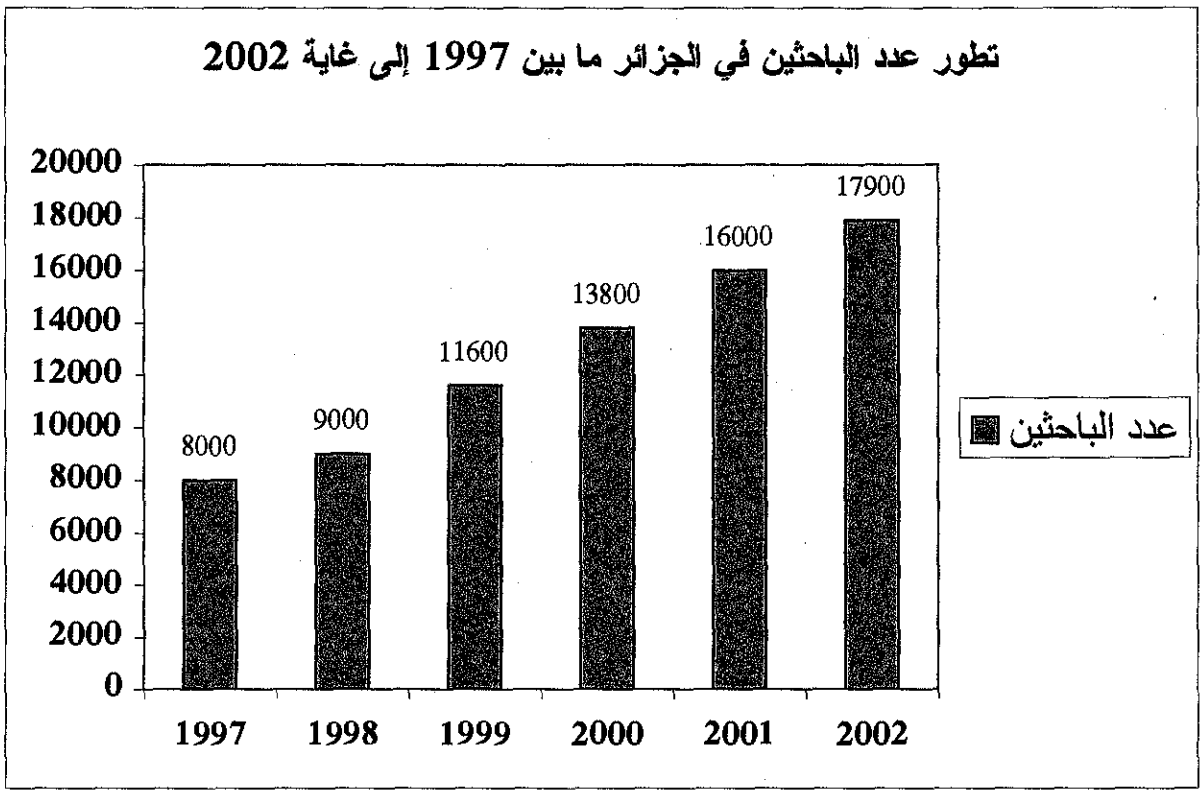


Ressourse: Abd –El-Kader Djeflat : « L'Algerie dans l'economie de la connaissance; etat des lieux et perspectives. » MAGHTECH.

Sur le site : www.world bank.org.

من التمثيل البياني يتضح لنا مدى تطوّر عدد الباحثين في السنوات الأخيرة نتيجة للبرامج المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية سواء عن طريق وزارة التعليم العالي و البحث العلمي أو الوزارة المنتدبة للبحث العلمي وإسهاماته في رفع وتيرة نشاط قطع البحث و التطوير .

إرتفاع عدد الباحثين لا يفسر سوى تحسّن مناخ عمله و ذلك بالرفع من مستوى أجورهم او بتوفير إمكانيات اللازمة لممارسة نشاطهم .

و في الأخير نقول أن الجزائر تعمل جاهدة على تفعيل قطاع البحث و التطوير سواء عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة لذلك أو عن طريق توفير الهياكل القاعدية و خلق مناخ تنظيمي و مؤسسات تدعمه القوانين و المراسيم التنفيذية التي من شأنها تحسين مناهج تسيير و تنظيم قطاع البحث و التطوير .

## الفرع الثالث: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

الجزائر و كنظيراتها من دول العالم الثالث جديدة العهد باستخدام التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال (NTIC)، "ففي شهر مارس **1986** تم إنشاء مركز البحث و الإعلام العلمي و التقني (CERIST)"[1] من قبل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و كانت مهامه الأساسية هي العمل على إقامة شبكة معلوماتية وطنية و ربطها بالشبكات المعلوماتية الإقليمية و الدولية .

و ثم سنة **1994** ربطها بأول خط مع إيطاليا تقدر سرعته آنذاك (**9600** حرف ثنائي في الثانية) أي (**9.6Ko**) و قد أنجز هذا المشروع في إطار التعاون مع منظمة اليونيسكو بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تسمى بـــ (**RINAF**) " **Réseau D'information africain** " حيث تكون الجزائر النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا" [2] .

**و الجدول التالي:** يبين تطوّر الأنترنات في الجزائر ما بين سنوات **1994-2000** .

| السنة | سرعة الارتباط | دولة الإرتباط | عدد الهيئات المشتركة |
|---|---|---|---|
| **1994** | **ko 9.6** /ثا | إيطاليا | / |
| **1996** | ko 64 /ثا | فرنسا | 130 |
| **1998** | MB 1 | الو.م.أ | / |
| **1999** | MB 2 /ثا | الو.م.أ | 800 |
| **2000** | MB 30/ثا | الو.م.أ | 2000 |

**المصدر** : أ/ع مصطفى و أ /أ بلعور و أ/ ع عزاوي "واقع المصارف الإلكترونية في الدول العربية" الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية، جامعة ورقلة سنة **2004**، ص **12** .

[1] Cerist. « Centre de recherche et d'information scientifique et technique »

[2] د/ بختي إبراهيم، "الأنترنات في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد الأول، سنة 2002، ص 7

و الشكل التالي يبين توزيع الهيئات **800** في سنة **1999** في مجال إستخدام الأنترنات :

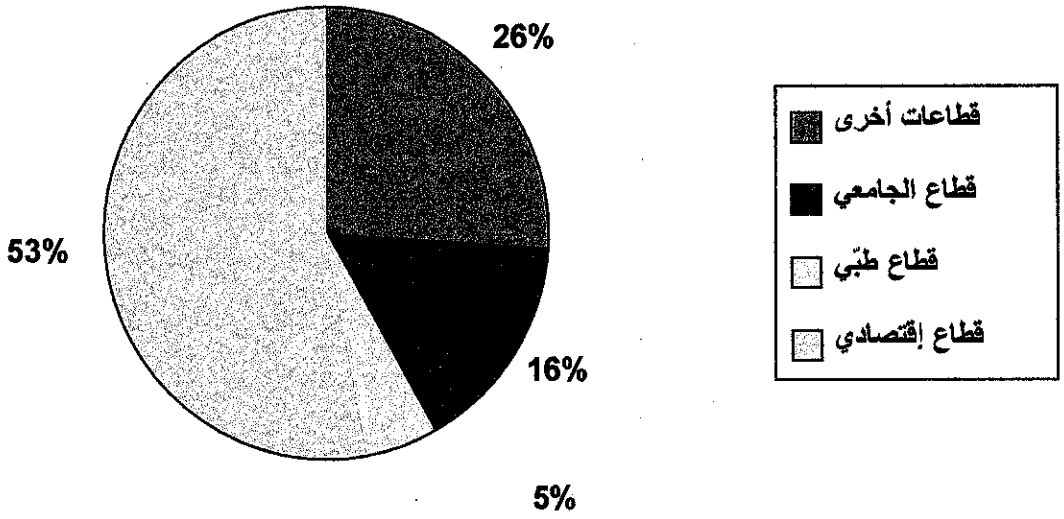


**المصدر:** د/ إبراهيم بختي، نفس المرجع السابق، ص 10.

و الجدول التالي يبين ترتيب الدول العربية من حيث استعمال الانترنيت ديسمبر **2001.**

| المرتبة | البلد | عدد المستعملين | نسبة المستعملين إلى عدد السكان % |
|---|---|---|---|
| 1 | الإمارات العربية المتحدة | 900.000 | 36.79 |
| 2 | مصر | 600.000 | 0.85 |
| 3 | السعودية | 570.000 | 2.50 |
| 4 | المغرب | 400.000 | 1.28 |
| 5 | تونس | 400.000 | 4.08 |
| 6 | لبنان | 300.000 | 8.38 |
| 7 | الكويت | 200.000 | 9.47 |
| 8 | الجزائر | 180.000 | 0.57 |
| 9 | البحرين | 140.000 | 30.36 |
| 10 | عمان | 120.000 | 4.42 |
| 11 | قطر | 75.000 | 9.75 |
| 12 | فلسطين | 60.000 | / |
| 13 | سورية | 60.000 | 0.35 |
| 14 | سودان | 56.000 | 0.15 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 15 | ليبيا | 20.000 | 0.24 |
| 16 | اليمن | 17.000 | 0.09 |
| 17 | العراق | 12.000 | 0.05 |

**ملاحظة:** فلسطين لا توجد نسبة المستعلمين إلى عدد السكان كون الإحصائيات الرسمية للفلسطنيين تتضمن نسبة عالية من المهاجرين أو اللاجئين .

المصدر: د/ نهاري ثالث أمين « **E-commerce be considered as accellaton of dévlopment** ".

مجلية العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة عدد جوان **2004**، ص **12** .

و فيما يلي جدول يبين بعض الدول و عدد المونين بالانترنيت بها "سنة 2001" [1].

| الدولة | عدد المونين |
|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 7.800 |
| كندا | 760 |
| أستراليا | 718 |
| ألمانيا | 200 |
| جنوب إفريقيا | 150 |
| إيطاليا | 93 |
| الجزائر | 80 |
| اليابان | 73 |
| كينيا | 65 |
| فرنسا | 62 |
| مصر | 50 |

**ملاحظة:** بالنسبة للجزائر في حقيقة الأمر هناك **15** ممول في حالة نشاط فقط .

[1] /ا نعون عبد الوهاب، "النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية"، الملتقى الوطني الأول المنظومة المصرفية، جامعة شلف ،الجزائر 2004، ص 278 .

- كما تم إصدار المرسوم التنفيذي "رقم **98-257** بتاريخ **25** أوت **1998**" [1] .

- و المعدّل بمرسوم تنفيذي آخر يحمل رقم **307-2000** بتاريخ **14** أكتوبر **2000**"[2] الذي يحدد شروط وكيفيات إستعمال و إستغلال خدمة الانترنيت (المراسيم موجودة في ملحق الثاني) .

- كما أن الحكومة الوطنية قد قامت بخطوة كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال حيث أعلن "رسميا بتاريخ **22** أكتوبر **2005** من طرف وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الإتصال"[3] عن إنطلاق برنامج (حاسوب لكل بيت)، حيث يهدف هذا البرنامج إلى وضع تسهيلات مالية بالنسبة للمواطنين قصد تمكين كل بيت من إقتناء حاسوب و تزويدهم بخدمة الانترنات .

و تمتد هذه العملية حتى سنة **2010** لتشمل أكثر من **5** ملايين بيت و قد رصدت لهذا البرنامج حوالي **400** مليار دينار أي ما يعادل حوالي 5 مليار دولار و منه نرى أن الجزائر قد انفردت بهذا البرنامج الطموح على صعيد الدول النامية و علينا التنويه هنا أيضا أن هذا المبلغ المالي المعتبر الخاص بهذا البرنامج جد كبير لا يمكن لمعظم الدول النامية توفيره من أجل برنامج كهذا .

نرى هنا أنّ الجزائر تعمل جاهدة من أجل إستدراك التأخر الكبير الذي عرفته في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال و من خلال هذا البرنامج و غيره من البرامج الأخرى حيث تسعى إلى بناء قاعدة معلوماتية متينة قادرة على تحمل عملية الإندماج في إقتصاد المعرفة .

## المطلب الثاني: معوقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة

تعترض الجزائر عدّة معوّقات في سبيل تحويل اقتصادها إلى اقتصاد معرفة شأنها شأن الدول النامية، فهي مازالت لم تبني الآن حتى اقتصاد صناعي و مازالت تعتمد على الاقتصاد الرّيعي (**Rentiére**) الذي يعتمد في موازناته الكلية على عائدات البترول و المواد الأولية، و إذا ما أردنا أن نذكر جميع هذه المعوقات فإن هذه الدراسة لا تكفي للحديث عنها كلّها، و لكن سوف نتعرض لاهم هذه المعوقات و نحصرها في ثلاثة مواضيع رئيسية و هي :

---

[1] الجريدة الرسمية، 04 جمادى الاولى 1419هـ الموافق لـ 26 أوت 1998، العدد 63، ص 04 .
[2] الجريدة الرسمية، 14 رجب 1421هـ الموافق لـ 15 أكتوبر 2000، العدد 60، ص 14 .
[3] الموقع الإلكتروني، : www.lwastj 26.123. FR.

– **ضعف المنظومة التعليمية:** حيث أن اقتصاد المعرفة يتطلب انشاء منظومة تعليمية متطورة من شأنها أن تساير الثورة المعرفية الحاصلة .

– **ضعف قطاع البحث و التطوير:** هذا القطاع يعتبر من المقوّمات الاساسية لاقتصاد المعرفة و الممون الرئيسي له بمختلف المعارف و الابتكار و كذا الحلول التقنية و الإدارية التي تستخدم في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى .

– **الفجوة الرقمية:** حيث أن نقص الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من بين المعوقات التي تعترض الاندماج في اقتصاد المعرفة و في انتاج و نشر و استخدام المعرفة .

## الفرع الأول: ضعف المنظومة التعليمية في الجزائر

تواجه المنضومة التعليمية في الجزائر عدّة مشاكل و صعوبات فقد رأينا أن الجزائر ترصد نفقات جد عالية في مجال التعليم، لكن المشاكل التي تواجه منظومتها التعليمية هي تنظيمية أكثر منها مالية .

و الجدول التالي يبين لنا مشكل "الإطارات البطالة في سنوات (**2001-2002**)"[1] :

| عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي | عدد الأساتذة | عدد المتخرجين في جوان **2002** | حاملين الشهادات البطاليين سنة **2001** |
|---|---|---|---|
| 425.000 | 14.000 | 72.000 | 135.000 |

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد البطالين الحاملين لشهادات جامعية جد عالي وهو في تزايد من سنة إلى أخرى و بما أن مشكل البطالة متفشي في الإقتصاد فإنهم مهدود بالإلتحاق بصف البطالين و هذا أمر جد سيء كون كلفة تأطير الطالب الواحد تكلف الخزينة العمومية مبالغ باهضة إلى أن الإطارات يصدمون بمشكل البطالة و هنا تكمن المفارقة الأساسية وهي :

– ماذا يجب أن نكون ؟

– و كم يجب أن نكوّن ؟

[1] Nodj Khaoua « gestion des savoir et economie » Revue Économie et Management N°3 Mars 2004 Université Tlemcen, p 173 .

هذين السؤالين جد مهمين في دراسة أهمية التعليم في الإقتصاد و الجواب عنهما يتطلب أكثر من أطروحة دكتوراه من اجل إيجاد الإجابة الشافية لهما .

و لكن يجب هنا الإشارة إلى أنّ أي إقتصاد في العالم يعاني مشكلة فائض أو نقص التكوين، فنجد أنه قد يكون فائض في الإطارات المكوّنة في إختصاص ما و نقص في التكوين في إختصاصات أخرى خاصة منها التقنية و الدقيقة .

و عليه إذا أرادت الجزائر أن تطوّر منظومتها التعليمية عليها أن تأخذ في الإعتبار عدّة خطوات رآها الإقتصاديون جد مهمة في النهوض بالمنظومات التعليمية قصد تهيئتها للإندماج في الإقتصاد الجديد الذي تعبر فيه المنضومة التعليمية من بين أهم العوامل المساعدة على تحريكه وتفعيله :

1.وضع استراتيجية وطنية تشمل الربط ما بين قطاع التعليم و سوق العمل، و ذلك عن طريق القيام بدراسات ميدانية من أجل تحديد معدّلات النمو و التطوير في إختصاصات التعليم وتحديد متطلبات الإقتصاد الوطني من الموارد البشرية اللاّزمة له و تكوينها حتى لا يكون هناك نوع من الفوضى و اللاّعقلانية في التكوين.

2.تطوير أساليب التعليم وفق التطوّر التكنولوجي و مسايرته و تحديد مناهج التعليم بالتوازن مع التطوّر الحضاري و التكنولوجي الحالي، و كذلك الرفع من مستوى التحصيل العلمي في شتى أطوار التعليم .

3.إعطاء الأولوية لإختصاصات التعليم ذات الطابع التقني و العلمي التي يعتبر العائد الإنتاجي فيها كبير، و فرص الإبتكار فيها كبيرة لأنّ هذا النوع من التعليم هو الذي تقوم عليه إقتصاديات المعرفة و فرص العمل فيه جد عالية .

4.الحرص و التركيز على أن التعليم يصل إلى كافة شرائح المجتمع بدون إستثناء و العمل على تطوير المفاهيم الإجتماعية و الثقافية التي تسمح بتعليم الإناث في المجتمع و العمل على إيصال التعليم إلى المناطق النائية (الريفية) بالمستوى الذي هو عليه في المناطق الحضرية، تفعيل برامج "**محو الأمية**" لدى كبار السن مما يضمن الرفع من مستواهم التعليمي و الثقافي قصد مساعدتهم بالإندماج في مجتمع المعرفة، الذي يقوم عليه إقتصاد المعرفة حتى لا يكونوا مهمشين في المستقبل القريب أين ستهيمن المعرفة على جل قطاعات الإقتصاد .

5.العمل على الربط ما بين مراحل التعليم و أطواره لأن هذه المراحل مكمّلة لبعضها البعض و إهمال مرحلة ما عند المتعلّم ينجرّ عليه إختلال في المراحل اللاّحقة .

6.تبسيط مناهج التعليم و إدخال التكنولوجيات الحديثة منذ السنوات الأولى للتعليم والعمل على تكييف المتعلّمين معها و إدخال مناهج تعليم مبنية على هذه التكنولوجيّات .

7.العمل على إلغاء مشكل التوجيه الذي تعاني منه شريحة واسعة من التلاميذ و الطلبة خاصة منهم الجامعيين و ذلك عن طريق إبراز مواهب المتعلم منذ السنوات الأولى للتعليم و تطويرها و توجيهه في الإختصاص المناسب له كي يبرز طاقاته و مهاراته ممّا يساعد على الرفع من مردودية التعليم .

## الفرع الثاني: ضعف قطاع البحث و التطوير

يعرف قطاع البحث و التطوير في الجزائر تأخرا واضحا بالنظر إلى الإمكانيات المسخرة له من طرف الدولة (المادية و البشرية) و يتجلى ذلك من المخرجات النهائية لعملية البحث و التطوير كبراءات الإختراع والنشر العلمي .

ففي مجال براءات الإختراع تعرف الجزائر تأخرا فادحا في هذا المجال بالنسبة للدوّل النامية التي هي في مستواها أو أدنى من ذلك رغم تخصيصها لموارد مالية و هيكلية و بشرية معتبرة و مخابر البحث المنتشرة عبر أرجاءها خاصة في الجامعات، و على حسب تقديرات المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية (wipo)فإن عدد براءات الإختراع المودعة لدى هذه المنظمة سنة 2005 و التي دخلت المرحلة الوطنية عبر معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT)[1] فقد بلغ 431 براءها منها 24 براءة اختراع المودعة بشكل مباشر من طرف الأجانب لدى الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التطوير التكنولوجي (ANVREDET)[2].

و الجدول التالي يبين البراءات المودعة لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي دخلت المرحلة الوطنية عبر معادة التعاون بشأن البراءات (PCT) و ذلك سنة 2005 .

[1] PCT : le traite de coopération en matière de brevet (1978) .
[2] ANVREDET : Agence Nationale de Valorisation de Résultats de la Recherche et Développent Technologie .

| السنة | المجموع | المحليين | الأجانب |
|---|---|---|---|
| **1998** | 309 | 42 | 267 |
| **1999** | 284 | 36 | 248 |
| **2000** | 159 | 32 | 127 |
| **2001** | 147 | 53 | 94 |
| **2002** | 334 | 43 | 291 |
| **2003** | 328 | 34 | 296 |
| **2004** | 393 | 59 | 334 |
| **2005** | 514 | 49 | 465 |
| **2006** | 669 | 58 | 611 |
| **2007** | 852 | 87 | 765 |

**المصدر**: المعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية (INAPI) على الموقع www.inapi.org.

أمّا في مجال النشر العلمي فقد "نشر حوالي 1165 مقال بحث علمي خلال الفترة الممتدّة (1991-1997) وبذلك تحتل الجزائر المرتبة السابقة في قارة إفريقيا، و تستحوذ على 2.5% من الإنتاج العلمي في القارة، و تتأخر بصورة كبيرة في هذا الميدان عند الدول المجاورة كالمغرب و تونس[1] .

## الفرع الثالث: الفجوة الرقمية

تعاني الجزائر كمثيلاتها من الدول النامية من ظاهرة الفجوة الرقمية ما بينها و بين الدول العالم المتقدم، فرغم المشاريع المستمرة تبقى متأخرة بشكل نسبي في مجال تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و هو أمر يحد من إندماجها في اقتصاد المعرفة فعلى حسب "**جمعية الأمم المتحدة للعلوم و التكنولوجيا من أجل التنمية (UNCSTD)** على الدول النامية كي تندمج في اقتصاد المعرفة أن تركز على جانب تكنولوجيات الإعلام والاتصال (**TIC**)، بحيث إذا كان استعمال هذه الأخيرة بغرض إقامة بنى تحتية معلوماتية مكلفاً، فإن عدم استعمالها يكون أكثر تكلفة" [2].

[1] أ/ دويس محمد الطيب، "براءات الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات و الدول حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير علوم إقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2005 .

[2] أ.د/ قويدر بوطالب، "الاندماج في اقتصاد المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص 256 .

**1.مفهوم الفجوة الرقمية :**

عرّفها **د/ ابراهيم العيسوي:** "الفجوة الرقمية هي الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية في البنى الاساسية للاتصالات و المعلومات، و في امكانات وصول الأفراد والشركات للأنترنات"[1].

و عرّفها **د/ أنطوان زحلان** "الفجوة الرقمية هي الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة و الدول النامية، و تقاس بدرجة توفّر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و درجة الارتباط بشبكة الأنترنات و عدد الواصلين إليها و توافر الهواتف النقالة و خدمات التبادل الرقمي للمعلومات وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة"[2].

كما يمكن القول أن الفجوة الرقمية هي تلك الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات(**TIC**) ما بين الدول المتقدمة و الدول المتعلقة و تتمثل أساسا في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال وسرعة الاتصال بها و كذا مدى مساهمة كل دولة في إثراء هذه التكنولوجيات بالمعلومات الرقمية و كذا الاتصالات السلكية و اللاسلكية و مدى انتاج المعلومات على شبكة الانترنت .

و قد لخص تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة **1999** الوضع "طبقا للمعلومات المتوافرة وقت صدوره و فسر المأساوية التالية (**UNDR**)"[3].

– **88%** من مستخدمي الانترنت يعيشون في الدول الصناعية المتقدمة التي لا تضم أكثر من 17% من سكان العالم .

–يملك سكان الولايات المتحدة عددا من الحسابات أكبر مما لدى باقي سكان العالم مجتمعين .

– يقل عدد مستعملي الأنترنات لدى **افريقيا جنوب الصحراء** (باستبعاد **جنوب افريقيا**) عن ما لدى دولة صغيرة محدود التقدم مثل **بلغاريا** .

– تضم منطقة جنوب آسيا **23%** من سكان العالم و نصيبها من عدد مستخدمي الانترنت في العالم يقل عن **1%**.

---

[1] د/ ابراهيم العيسوي، "التجارة الالكترونية"، مرجع سبق ذكره، ص 117 .
[2] د/ أنطوان زحلان، "تقنية المعلومات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 269، جويلية 2001،ص 23 .
[3] د/ ابراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 117 .

- بينما لا يكلف شراء حاسب شخصي مواطن أمريكي أكثر من أجرة شهر عمل، فإنه يكلف المواطن **البنغلاديشي** دخل **08** سنوات .

- "أما في افريقيا التي يقطنها **12%** من سكان العالم فإن عدد المشتركين في الأنترنات سنة **2001** كان مليون شخص و تمتلك **14** مليون خط هاتف فقط (أي أقل من عدد الخطوط في **طوكيو** وحدها أو أقل من عدد الخطوط في حي **مانهاتن** في مدينة نيويورك )، و ترتكز **80%** من هذه الخطوط في **6** دول افريقية فقط .

## 2.الجزائر و الفجوة الرقمية :

تعرف الجزائر تأخرا نسبيا في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مقارنة بالدول النامية الأخرى وعلى "حسب الاتحاد الدولي للاتصالات المكتب الاقليمي العربي**ITU** "[1] .

- بلغ عدد سكان الجزائر **33.35** مليون نسمة في نهاية **2006**.
- بلغ الناتج المحلي بالبليون دولار **102.6** في نهاية **2005** .
- مجموع الهواتف الثابتة **2 841 000** في نهاية **2006** .
- نسبة انتشار الهاتف الثابت لكل **100** مترل **42** مترل في نهاية **2006** .
- مجموع مستخدمي الانترنت **2 460 000** مستخدم في نهاية **2006**.
- نسبة مستخدمي الانترنت **7%** في نهاية **2006**.
- مجموع المواقع الالكترونية (الانترنت) المسجلة **4028** موقع في نهاية **2005** .
- "و على حسب وزير الاتصال **بوجمعة هيشور** فإن عدد مقاهي الانترنت **5000** مقهى سنة **2005** بعد أن كانت **100** مقهى سنة **2000**"[2].

[1] ITU : international telecommunication moin : www.ituarabic.org الاتحاد الدولي للاتصالات

[2] مقالة بدون مؤلف على الموقع www.openarab.net .

- "ارتفاع الكثافة الهاتفية الشاملة (الهاتف الثابت و النقال) من **5.28%** عام **2000** إلى **65%** عام **2006**" [1].

### 3.أسباب الفجوة الرقمية في الجزائر:

لقد "أفادت دراسة للأمم المتحدة أن الجزائر تحتل المرتبة العاشرة في افريقيا من حيث مستخدمي الأنترنات و لم يزد عدد المشتركين في خدمة الانترنت في عام **2004** عن **5000** مشترك"[2] . و أوعزت هذا التأخر إلى مايلي :

-غياب ثقافة نشر التكنولوجيا في المجتمع و بين أفراده مما يجعل المواطن لا يلجأ إلى استخدام هذه التكنولوجيا .

-احتكار سوق الانترنت من طرف "**الجزائرية للاتصالات**" التي تعود ملكيتها للحكومة الجزائرية وتابعة لوزارة الاتصال و عدم فتح هذه السوق للمنافسة الخاصة .

كما يمكننا أن نرجع سبب هذا التأخر الرقمي إلى ما يلي :

- انخفاض الدخل الفردي للمواطن الجزائري و الذي لا يسمح له أن يرتبط بخدمة الأنترنات .

ارتفاع تكاليف خدمة الأنترنات بسبب احتكارها من طرف **اتصالات الجزائر** .

- غياب الإرادة السياسية لتطوير قطاع المعلوماتية .

- نقص فادح في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

- نقص التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الاعتماد على ما تقدمه الدول المتقدمة من ابتكارات في هذا الميدان .

- تأخر النظام المصرفي الجزائري في مجال تكنولوجيات المعلومات و الاتصال مما يزيد من الفجوة الرقمية .

---

[1] مقالة بدون مؤلف على الموقع www.middle-east-online.com

[2] مقالة بدون مؤلف على الموقع www.openarab.net .

# المبحث الثاني: الإصلاحات الفعالة للإندماج في اقتصاد المعرفة

إنّ الاندماج في اقتصاد المعرفة و بناء اقتصاد وطني قائم على عنصر المعرفة يتطلب اصلاحات واسعة وجوهرية تمسّ مختلف المجالات و كافة القطاعات و لكن يمكن التركيز على بعض القطاعات الحيوية التي من شأنها تحريك جميع القطاعات الأخرى، و نخصّ بالذكر قطاع البحث و التطوير و الإبتكار و إصلاح النظام التعليمي بتفعيل دور الجامعة في اقتصاد و الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ....الخ .

و مسؤولية إقامة هذه الإصلاحات لا تلقى على عاتق جهة معيّنة ، بل يجب أن تتظافر جهود جميع الجهات الفاعلة و المؤثرة في الاقتصاد من أجل تحقيقها و النهوض بالاقتصاد الوطني .

لذا في هذه الدّراسة سوف نقوم بإبراز اهم و لا نقول كل الإصلاحات لأنها متعدّدة و متشعبة والمجال هنا لا يكفي لذكرها كلّها بالتفصيل لذا سوف نركّز على مجالين لهذه الإصلاحات، الإصلاحات الخاصة بالدولة (الحكومة) و الاصلاحات الخاصّة بالمؤسسات (العمومية و الخاصّة) و المعلوم أن هذه الإصلاحات يجب القيام بها في وقت واحد و لا يكفي إقامة بعضها و ترك أو تأجيل البعض الآخر .

## المطلب الأول: الاصلاحات على مستوى الدولة

إن المرحلة التي تعيشها الجزائر اليوم هي بمثابة المرحلة الانتقالية من النظام الاشتراكي نحو النظام الرأسمالي ( الليبرالي ) ، حيث انها مازالت لم تتخلص من معالم ومظاهر النظام السابق و لم تصل بعد إلى إقامة نظام رأسمالي حقيقي يسّير وفق آليات السوق .

ففي النظام الاشتراكي تهيمن الدولة على جميع القطاعات الاقتصادية و تحارب القطاع الخاص ، أما في النظام الرأسمالي فنجد العكس من ذلك إذ ان الدولة لا تتدخل بشكل مباشر في القطاعات الاقتصادية وتترك مذهبية السوق و القطاع الخاص هم من يقومون بجل النشاطات الاقتصادية ، ولكن يبقى دورها محدود وليس معدوم ، كون الاقتصاديين الرأسماليين لم يلغوا دور الدولة بشكل نهائي فنجد مثلا الاقتصادي البريطاني **كينز** **(J.M Keynes 1936)** وبعد أزمة الكساد عام **1929** طلب بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وحتى

الاقتصاديين الرأسماليين المعاصرين ينادون بذلك "كالاقتصادي الأمريكي بارو(Barro) ونظرية " الرأسمال العمومي" (public capital) "[1]

وعلى حسب رأيي فإن هذه المرحلة التي تعيشها الجزائر والوفرة المالية التي تعرفها فرصة ناذرة لها إن هي أرادت ان تحوّل إقتصادها إلى اقتصاد معرفة ، فهي قادرة على بناء قواعد وبنى تحتية من خلال سياساتها الاقتصادية والسعي لبناء اقتصاد وطني متكامل يستمد قوته من الطاقات المعرفية والفكرية والابتكارية الموجودة في رأسماله البشري . وفي هذا المطلب سوف نحاول إبراز أهم الاصلاحات التي تتم على مستوى الدولة ولا نقول كل الاصلاحات لأنها متعدة ومتشعبة، فارتأينا أن نحددها في ثلاث إصلاحات رئيسية هي إقامة نظام وطني للابتكار وتطوير منظومة البحث والتطوير ، حماية حقوق الملكية الفكرية من اجل تشجيع الاستثمارات المباشرة في البحث والتطوير سواء المحلية أو الاجنبية كون إهمال هذا الجانب يساهم في عزوف الشركات الأجنبية والمحلية الناشطة في مجال المعرفة عن الاستثمار محليا ، وكذا التدخل عن طريق منح بعض التسهيلات الضريبية والادارية وحتى المالية قصد تشجيع الاستثمارات المباشرة في مجال المعرفة .

## الفرع الأول: إقامة النظام الوطني للإبتكار

يقصد بالنظام الوطني للإبتكار بأنه: "مجموعة من مركبات منظومة العلم و التكنولوجيا يضاف إليها وجود علاقات تفاعل فيما بينها تؤدي إلى توليد و إستعمال معرفة جديدة تستثمر إقتصاديا أو إجتماعيا أودفاعيا ضمن حدود الوطن [2]".

أي أن النظام الوطني للإبتكار هو رسم سياسة وطنية واضحة المعالم ذات أولويات محددة مسبقا في مجال الإبتكارات الوطنية و كذا الإبتكارات المستوردة مع ضمان الحماية لها داخل حدود الوطن و كذا خارج حدود الوطن، أو بمعنى آخر هي عبارة عن مجهودات و كذا آليات متنوعة تقوم بها عدّة أطراف كل على حسب دوره و موقعه قصد تشجيع و تنظيم و حماية و كذا إستثمار الإبتكارات و الإبداعات داخل حدود الوطن وكذا خارج الوطن .

---

[1] R.Barro, 1990 « public infras tructur investment », sur le site : www.springerlink.com.

[2] د/ كما رزيق و أ/ مسدود فارس، "إطار الإبتكار ماهيته و مجالاته " ، مجلة العلوم الإقتصادية جامعة سيدي بلعباس الجزائر، أفريل 2005، ص 123.

إذن فإن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإبتكار يتطلب إعداد مناخ عملي مناسب تعمل كل من الدولة وكذا المؤسسات التعليمية و الإقتصادية و مراكز البحث و التطوير و كذا الباحثون و العلماء على تفعيل هذا المناخ قصد إكتساب موقعا بين الدوّل المتقدمة التي أصبحت تدير الإبتكارات العالمية بما يعود بالنفع عليها وعلى إقتصادياتها بالدرجة الأولى .

فعلى الجزائر إن هي أرادت بناء نظام وطني للإبتكار خاص بها و بإقتصادها أن تقوم بعدة خطى في عدّة مجالات نذكر من أهمها :

– إقامة تشريعات قانونية تضمن حقوق المبتكرين و المبدعين حتى لا يتم إستغلال ابتكاراتهم بصورة عشوائية، مما يشجعهم على عرض ابتكاراتهم في الوطن و تسجيلها بالمكاتب الوطنية للابتكارات، كما تقوم هذه التشريعات بضمان عدم إحتكار الإبتكارات من طرف المبتكرين أو المؤسسات المبتكرة و إستغلال هذه الإبتكارات بصورة عشوائية ممّا يفقدها قيمتها الحقيقية على الإقتصاد و المجتمع ككل .

– وضع تحفيزات مالية للمبتكرين و ذلك عن طريف رصد جوائز مالية جد معتبرة بالنسبة لمسابقات أحسن إختراع وطني، و تكون هذه المسابقات من تمويل الحكومة و كذا بمساهمة المؤسسات الإقتصادية قصد تحفيز المبدعين و المبتكرين على بذل المزيد من المجهودات .

– تخصيص الموارد المالية اللازمة من أجل تمويل مشاريع البحث و التطوير و ذلك عن طريق خلق صناديق خاصة بالمبتكرين و لما لا بنوك وطنية عامّة أو خاصة تأخذ على عاتقها تمويل عملية الإبتكار منذ بدايتها (أي منذ ان تكون فكرة) و ذلك بتوفير "**رأس المال المخاطر**" الذي يعتبر من بين اهم معوّقات عدم تحقق العديد من الابتكارات .

– إقامة الصالونات الوطنية و المعارض من أجل تمكين المبتكرين و المبدعين على تقديم إبتكاراتهم والتعريف بها المؤسسات الإقتصادية قصد إيجاد قنوات لتبادل الأفكار و التشارك ما بين المؤسات و المبدعين .

– الربط ما بين المؤسسات التعليمية (سواء إبتدائية أو ثانوية أو التعليم العالي...) من أجل رسم معالم النظام الوطني للإبتكار، و ذلك عن طريق إقامة منتديات و ملتقيات من أجل تفعيل الإتصال ما بين مركبات منظومة العلم و التكنولوجيا و الإقتصاديين و كذا المبتكرين .

" تحديد الإختصاصات الواجب التركيز عليها بتكوين القوى الجامعية اللازمة في إطار النظام الوطني للإبتكار"[1] .

إعفاءات ضريبية بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية المستثمرة في مجال إبتكارات جديدة وإعطائها تسهيلات من أجل إدخالها مرحلة التسويق قصد تحريك الرغبة لدى المؤسسات الإقتصادية من أجل الإقبال على شراء الإبتكارات الجديدة من المبتكرين .

## الفرع الثاني: حقوق ملكية الفكرية

تعتبر حماية الملكية الفكرية من المهام التي تقوم بها مؤسسات الدولة عن طريق تنظيم ومراقبة استغلال هذه الحقوق بشكل يسمح بضمان حقوق كل فرد أو مؤسسة مبتكرة، و هو شرط أساسي لكل دولة تريد الاندماج في اقتصاد المعرفة كونه يعرف انتشار واسع للنشاطات المنتجة للمعرفة و تقابله في الطرف الآخر ظاهرة الإستيلاء على المعرفة بشكل غير قانوني (كالهندسة العكسية، القرصنة، التقليد بمختلف أنوعه ...الخ) مما يؤدي إلى هضم حقوق المخترعين و المبتكرين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات .

و الدول تسعى جاهدة و منذ القدم إلى محاولة حماية هذه الحقوق عن طريق إبرام اتفاقيات دولية والصعب هنا ليس إيجاد القوانين و سنّها و لكن المشكل هو تطبيق هذه القوانين في جميع الدول .

و تتزايد صعوبة حماية حقوق الملكية الفكرية في الوقت الحالي الذي يشهد انتشارا واسعا التكنولوجيا و المعلومات و الاتصال و تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية .

### 1.نظرة تاريخية لحقوق الملكية الفكرية :

- "طفت على السطح فكرة حماية الملكية الفكرية سنة **1873** عندما رفض المبدعون والمخترعون المشاركة في المعرض الأولي للاختراعات **بفيينا** خوفا من سرقة أفكارهم و استغلالها تجاريا من طرف أشخاص آخرين" [2].

---

[1] د/ كمال رزيق، و أ/ مسدود فارس، نفس المرجع السابق، ص 124 .
[2] أ د/ صالح فلاحي، "تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على القرارات الاستراتيجية لمنظمة الاعمال الدولية"، الملتقى الدولي حول (اقتصاد المعرفة بسكرة الجزائر، 2005، ص 210 .

" و قد أبرمت بعد هذا التاريخ عدّة اتفاقيات لحماية حقوق الملكية الفكرية نذكر أهمها"[1]:

- ميثاق **باريس** الملكية الصناعية بتاريخ **20** مارس **1883** تضم **14** دولة دخل حيز التنفيذ **1884** .

- اتفاقية **برن** لحماية الحقوق الأدبية و الفنية بتاريخ **09** سبتمبر **1886** و المعدلة سنة **1975** تضم **102** دولة .

- اتفاقية **مدريد** للتسجيل الدولي للعلامات التجارية (**1891**) و تعديلاتها سنة **1989** .

- اتفاقية **لاهاي** بشأن الإيداع الدولي للتصاميم الصناعية (**1925**) و تعديلاتها (**1934**) و القرار المكمل لها ( **1960**) .

- الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف (**اليونسكو 1952**) .

- اتفاقية **نيس** للتصنيف العالمي للسلع و الخدمات لغرض تسجيل العلامات (**1957**)

- اتفاقية **لشبونة** لحماية الأصول و التسجيل الدولي (**1958**) و تعديلاتها (**1967**) و (**1979**) .

- ميثاق **روما** لحماية المؤدّين و منتجي التسجيلات الصوتية و الهيئات الإذاعية (**1961**) .

- المعاهدة الدولية للتعاون بشأن براءات الاختراع (**WIPO**)"[2] سنة **1970** .

- ميثاق **جينيف** لحماية منتجي الفتوغراف ضد النسخ الغير شرعي (**1971**) .

- اتفاقية **فينا** لوضع تصنيف دولي لمكونات العلامات (**1973**) .

- معاهدة **واشنطن** حول حقوق الملكية للدوائر المتكاملة (**1989**) .

- معاهدة قانون العلامات التجارية (**وايبو 1994**) .

- اتفاقية التدابير المتعلقة بأثر التجارة على حقوق الملكية الفكرية (**Trips**)[3] سنة **1994** .

- معاهدة حماية حقوق المؤلف (**وايبو 1996**) .

- معاهدة حماية الأداء و التسجيل الصوتي (**وايبو 1996**) .

---

[1] د/ زايري بلقاسم،" اقتصاديات الافكار الرقمية و قضايا الحماية الفكرية لها "، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، بسكرة، الجزائر، 2005، ص 225 .

[2] WIPO : the World Intellectual Property Organisation المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[3] TRIPS : Trade Related Aspects Of Intelectual Propertry Rights الاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة

– معاهدة **بودابست** الدولية لمكافحة جرائم المعلوماتية و الاتصالات (**2001**) .

## 2.مفهوم حقوق الملكية الفكرية :

"يشير مصطلح الملكية الفكرية إلى أي أصل يعود وجوده أو ظهوره إلى اكتشاف معلومات (معرفة) جديدة ذات فائدة تجارية أو فنية، أما حقوق الملكية الفكرية فهي عبارة عن الحقوق التي تكفلها الدولة وتساندها العدد من السنوات لمنع غير المرخص لهم من الاستخدام التجاري لفكرة جديدة يمتلكها شخص آخر أو جهة أخرى، و كذلك فهي كافة الحقوق القانونية الناشئة عن أي نشاط أو جهد فكري يؤدي إلى ابتكار في المجالات الصناعية و العلمية والأدبية و الفنية "[1].

و الجدول التالي يبين لنا مجال عمل كل الإتفاقيات السابقة الذكر" [2].

**الجدول رقم 01:** حقوق الملكية الفكرية و الاتفاقيات الدولية ذات الصلة .

| أنواع حقوق الملكية الفكرية | | الموضوع | مجالات التطبيق الرئيسية | الاتفاقيات الدولية الرئيسية |
|---|---|---|---|---|
| ملكية صناعية | براءات الاختراع | اختراعات جديدة و غير منشورة و صناعية الإستخدام | تصنيع | –ميثاق باريس.<br>–المعاهدة الدولية للتعاون بشأن براءات الاختراع.<br>–معاهدة بدابست |
| | التصاميم الصناعية | تصاميم زخرفية | الملابس و السيارات و الأجهزة الالكترونية ...إلخ . | –اتفاقية لاهاي .<br>–ميثاق باريس. |
| | العلامات التجارية سلعة او خدمة . | علامات أورموز التمييز سلعة أوخدمة مؤسسة ما عن غيرها . | جميع الصناعات | –ميثاق باريس.<br>–اتفاقية و بروتوكول مدريد .<br>–اتفاقية نيس .<br>معاهدة قانون العلامات التجارية . |
| | المؤشرات الجغرافية | تحديد منشأ السلعة لدلالة على الجودة أو أية خصائص أخرى ترتبط بالمنطقة | الصناعات الغذائية والزراعية و في قطاع المشروبات الروحية على وجه التحديد . | –اتفاقية لشبونة .<br>–اتفاقية مدريد . |

[1] /عبد السلام مخلوفي، "اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الثالث، جامعة شلف الجزائر، سنة 2005، ص 116.

[2] د /زايري بلقاسم، "اقتصاديات الأفكار الرقمية و قضايا الحماية لها"، مرجع سبق ذكره، ص 226-227 .

| أنواع حقوق الملكية | | الموضوع | مجالات التطبيق الرئيسية | الاتفاقيات الدولية الرئيسية |
|---|---|---|---|---|
| الأدبية و الفنية | حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة | الاعمال المبتكرة في التأليف و المساهامات المتعلقة بحقوق فناني الاداء و المنتجين و الهيئات الإذاعية و التسجيلات الصوتية | الطباعة و الترفيه (السمعية و البصرية و الصور المتحركة) ، و برامج الحاسوب و الإذاعة . | -ميثاق برن.<br>-ميثاق روما.<br>-ميثاق جنيف.<br>-اتفاقية بروكسل.<br>-الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف . |
| خاص بحماية من نوع | مخططات الدوائر المتكاملة | / | الصناعة الالكترونية الدقيقة | -معاهدة واشنطن حول حقوق الملكية للدوائر المتكاملة . |
| الأسرار التجارية | | المعلومات و البيانات التجارية السرية | جميع الصناعات . | |

**ملاحظة:**

جميع المعاهدات المذكورة أعلاه تعرف على تنفيذها تنفيذها المنظمة العالمية الفكرية (**wipo**)، كما أن معاهدة واشنطن قد جرى التفاوض بخصوصها تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية، أما ميثاق روما فيشرف على تنفيذه بشكل مشترك بين المنظمة العالمية و الملكية الفكرية و منظمة العمل الدولية و اليونيسكو. و تشرف اليونيسكو على تنفيذ الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف .

## 3.أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية :

تتزايد أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اقتصاد المعرفة مع تزايد أهمية و دور المعرفة في الاقتصاد، حيث أن المعرفة أصبحت مفتاح الثروة و الاستحواذ عليها هو الشغل الشاغل بالنسبة للأفراد أوالمؤسسات من أجل استثمارها في شتى المجالات لذا أصبح من اللازم إعادة تفعيل حماية حقوق الملكية الفكرية و السهر على تطبيق جميع الاتفاقية الدولية بشكل يسمح باستمرار العطاء المعرفي و تتجلى أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في النقاط التالية :

- إن حماية حقوق الملكية الفكرية يشجع روح الابتكار و خلق المعارف الجديدة لدى الباحثين والمخترعين و يضمن حقوقهم المادية و المعنوية .

– ترفع حماية الملكية من مستوى التنمية حيث تنظم مجالات استخدام الابتكارات في الصالح العام وتضمن عدم إساءة استخدامها .

– تضمن عدم استخدام الابتكارات الجديدة خاصة منها (النووية و الطاقوية) في مجالات تضر الحياة البشرية بصورة عامة .

– تمنع حائزي حقوق الملكية الفكرية من احتكار المعارف الجديدة و استخداماتها شخصيا .

– تقديم حلول علمية و عملية لمشاكل البشرية .

– تمكين جميع الدول من الاستفادة من الاختراعات و الابتكارات و تصعيمها على المستوى الدولي .

– قمع الغش التجاري و سرقة الاعمال العلمية و الأدبية و الفنية و براءات الاختراع ليس على المستوى المحلّي و لكن حتى الدولي .

– و في الحقيقة الأمر "فإن الحماية التي يتلقاها المبدع تجعله يحس بأهمية العمل الذي قام أويقوم به وبأن هناك هيئات تقدر هذا الجهد المبذول و بأنه يمكن أن يحصل على مردود مادي مقابل ذلك مما يدفعه إلى الاستمرارية في البحث و يحفزه على رفع قدراته الابداعية و انتاج أفكار جديدة و بذلك تتحسن حياة الفرد المبدع و حياة المحيطين به لأن القدرة على الإبداع في المجالات التقنية و الثقافية تعد مقياسا للرفاهية" [1].

– حماية حقوق الملكية الفكرية و تطبيقها على المستوى الدولي (سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول المتخلّفة) يقضي على ظاهرة "هجرة الأدمغة **Drain Brain**" من الجنوب نحو الشمال .

– تساهم حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية على استقطاب استثمارات من الدول المتقدمة خاصة تلك التي ترتكز على عنصر المعرفة و التي تعتبر عصب اقتصاد المعرفة .

### 4.ما يجب مراعاته في اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية :

إن التوقيع على إحدى هذه الاتفاقيات و الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية الفكرية يجب أن يدرس و يفهم محتوى الإتفاقية قبل التوقيع عليها و عليه يجب مراعات مايلي :

---

[1] ا د /صالح فلاحي، "تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على القرارات الاستراتيجية لمنظمات الاعمال الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 206 .

– يجب أن لا تكون هذه الاتفاقيات عبارة على وسيلة لاحتكار المعرفة و التكنولوجيا من طرف الدول المتقدمة .

– يجب ضمان انتقال التكنولوجيا و المعرفة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية حتى تستطيع كسر الحاجز التكنولوجي الذي تعرفه و الذي يعتبر من بين أهم العوائق في اندماجها في اقتصاديات المعرفة .

– يجب "حصر و تسجيل كل مواردنا من نبات و صخور و موارد معدنية في كل أنحاء البلاد وتسجيلها، حتى لا يتم استخدامها و تسجيلها بواسطة آخرين و تضيع فرصة الاستفادة من عوائدها و مثال عن ذلك في جزيرة **مدغشقر** هناك نباتات طبية تستخدم في انتاج أدوية السرطان تقدر مبيعاتها بـــ **40** مليار دولار سنويا لصالح الشركات الاحتكارية في حين لا تستفيد **مدغشقر** سوى على بضع ملايين الدورات سنويا" [1].

في ظل اقتصاد المعرفة يجب على الدول النامية و الجزائر من بينها أن تقوم بفهم محتوى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية و دراستها من كل الجوانب قبل الإقدام على ابرامها لكي لا تتحول هذه الاتفاقيات من محرك لعملية التنمية إلى عائق لهذه العملية و كي لا تكون وسيلة لتعميق الهوة (الفجوة) المعرفية و التكنولوجية ما بين بلدان العالم المتقدم وبلدان العالم المتخلف .

## الفرع الثالث: تشجيع الاستثمارات المباشرة في مجال المعرفة

من الاصلاحات الفعّالة التي تستطيع الدولة القيام بها هي تشجيع الاستثمارات المباشرة في مجال المعرفة وذلك عن طريق سياساتها الاقصتادية و الميكانيزمات المسموح لها التدخل بها في ظل اقتصاد السوق و العولمة الاقتصادية و من بين هذه الاصلاحات نذكر ما يلي :

–العمل على توفير مناخ استثماري مريح بالنسبة للمؤسسات (الشركات) المتعددة الجنسيات و خاصة منها الناشطة في مجالات اقتصادية كثيفة المعرفة (**Hi-tech**) كشركة **ميكروسفت** (**Microsoft**) و شركة (**IBM**) و الشركات **الالكترونيك** العملاقة ...الخ .

– اعفاء هذه الشركات العملاقة من بعض الرّسوم قصد تحفيزها لدخول الاقتصاد الوطني و الاستثمار محليا .

---

[1] د /عبد السلام مخلوفي،" اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS"، مرجع سبق ذكره، ص 126 - 130 .

– تسهيل الاجراءات الإدارية في وجه الشركات المستثمرة في مجال المعرفة .

– محاولة حل مشكل العقار و الذي يعتبر أهم عائق في وجه الشركات الأجنبية التي تحاول دخول السوق الجزائرية و الاستثمار محليا .

– محاربة ظاهرة الفساد (**Cooruption**) كالرشوة و المحسوبية و التي تنخر الاقتصاد الوطني وتساعد على عزوف المستثمرين الاجانب على الاستثمار محليا .

– اعطاء ضمانات كافية للمستثمرين الاجانب وذلك عن طريق خلق مناخ سياسي مستقر و معتدل .

– إقامة منتديات و صالونات دولية للتعريف بفرص الاستثمار في الجزائر .

– محاربة ظاهرة "**القرصنة**" و التي تعني "القيام بنشاطات مختلفة للنسخ و توزيع نسخ مقلدة أو غير مرخصة من البرامج المختلفة"[1] حيث تعتبر هذه الظاهرة من بين أهم أسباب عزوف شركة البرمجيات الرائدة في العالم على الاستثمار في البلدان النامية و منها الجزائر حيث قدّرت خسائرها وحدها في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا نحو **800** مليون دولار عام **2000** .

– اعتماد مكاتب إيداع براءات اختراع ذات مصداقية معترف بها دوليا قصد تسجيل البراءات بها والانتفاع بحق استغلالها .

– فرض رسومات و ضرائب على السلع الكثيفة لمعرفة (**Hi-tech**) المستوردة من الخارج من أجل دفع الشركات المصدرة على انتاجها محليا .

محاربة ظاهرة التقليد "**La contrefaçon**" كونها تضرّ بالنشاطات المعرفية و تقلّص مردوديّتها ممّا يؤدي بها إلى التلاشي و الزوال .

– تقديم دعم معنوي و مادي للمؤسسات التي تحقق انجازات هامة في مجال اقتصاد المعرفة كإقامة جوائز و مسابقات وطنية بين المؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال المعرفة .

– محاربة كل أنواع الاحتكار في مجال المعرفة و فتح مجال الاستثمار للقطاع الخاص كالتعليم الخاص (مدارس خاصة، ثانوية خاصة، جامعات خاصة ...الخ) .

---

[1] د/ زايري بلقاسم، "اقتصاديات الأفكار الرقمية و قضايا الحماية لها"، مرجع سبق ذكره، ص 229 .

– ضمان الشفافية اللاّزمة في الاقتصاد الجزائري، كون اللاّشفافية في السوق من شأنها إبعاد المستثمرين الأجانب عن السوق الجزائرية.

## المطلب الثاني: الاصلاحات على مستوى المؤسسات

إن الاندماج في اقتصاد المعرفة لا يتطلب اصلاحات على مستوى الدولة فقط، وليست هي المسؤول الوحيد عنها بل يتطلب أيضاً إصلاحات على مستوى المؤسسات التي تعبر المكون الرئيسي لأي اقتصاد وهي بمثابة الخلايا المكونة للجسم ، "فالمؤسسة هي منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما ، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية ، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمكاني" [1]، وتحقيق المؤسسة لأهدافها له من الآثار الإيجابية على المجتمع والاقتصاد ككل، وفي اقتصاد المعرفة تلعب المؤسسات الدور الحيوي والفعال في إنتاج واكتساب واستغلال المعرفة، فمن جهة هي تتنافس فيما بينها من أجل اكتساب وتوليد اكبر قدر ممكن من المعارف قصد استخدامها في نشاطها الاقتصادي وتحقيق اكبر قيمة مضافة ممكنة ، ومن جهة ثانية فهي تتعاون وتتكتل فيما بينها من اجل اكتساب وتوليد أكبر قدر ممكن من المعارف قصد اكتساب القيمة المضافة بالدرجة الاولى وتحقيق رفاهية المجتمع وتقدمه بالدرجة الثانية .

والإصلاحات على حسب رأيي الخاص تبدأ بالجامعة ومراكز البحث والتطوير فهي الخلايا الرئيسية لتوليد المعرفة وخلقها في المجتمع عموما والاقتصاد خصوصا ، فهي التي تمد اقتصاد بالرأسمال البشري المنتج للمعرفة والابتكارات وتمده بمختلف المعارف المستخدمة في النشاط الاقتصادي ، كما ان المؤسسة الاقتصادية ليست بمنئ عن هذه الاصلاحات فلا بد لها من تطوير نفسها وتتفتح على الاقتصاد العالمي ( انظر الفصل الثاني دور اقتصاد المعرفة في تطوير وتنمية المؤسسات الاقتصادية )وتحولها إلى مؤسسات وفق المقاييس التي يفرضها اقتصاد المعرفة ، وأن تتزاوج مع مؤسسات البحث والتطوير ( جامعات معاهد مخابر بحث ... الخ) وتبحث معها سبل تنمية قدراتها الاقتصادية، كما ان اقتصاد المعرفة يفرض على المؤسسات الاقتصادية أن تستثمر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال كونها عصبه الذي يعتمد عليه في نشر واستخدام وتوزيع المعرفة .

[1] أ. د/ بن حبيب عبد الرزاق "اقتصاد وتسيير المؤسسة" ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2002، ص25.

## الفرع الأول: دور الجامعة في اقتصاد المعرفة

من بين الصلاحات الفعالة للاندماج في اقتصاد المعرفة هو فهم محتوى دور الجامعة في اقتصاد المعرفة، و العمل على تفعيل هذا الدور الهام بما يسمح لها ان تواكب الجامعات العالمية المعروفة بقدرتها على المشاركة في صناعة مجتمع المعرفة و تمويل اقتصاد المعرفة بالرأسمال البشري وكذا بمختلف المعارف المتاحة في العالم و كذا خلق معارف جديدة لم تكن معروفة من قبل .

### 1.مفهوم الجامعة :

تتضارب الدراسات حول أصل الجامعة و تاريخ نشأتها لكن المتفق عليه "أن الجامعة (**university**) تعود اصلا إلى اللغة اللاتينية (**universitas**) و الذي يعني الاتحاد و التجمع" [1] .

و يمكن تعريف الجامعة على انها صرح علمي أنشأ من اجل تكوين أفراد المجتمع و كذا إمداد المجتمع بصفة عامة و به الاقتصاد بصفة بمختلف الكوادر البشرية اللاّزمة من أجل تسيير مختلف شؤون المجتمع (سياسية، اقتصادية، ثقافية، علمية ...إلخ) .

و قد عرفها **د/ محمد مصطفى الاسعد:** " تعتبر الجامعة قمة الهرم التعليمي ليس لكونها آخر مراحل النظام التعليمي فحسب بل لأنها تتحمل مسؤولية كبيرة في صياغة و تكوين الشباب الجامعي علميا و قوميا و ثقافيا وفكريا ووجدانياً و التي من خلالها إما ان يتابع المجتمع مسيرة تنميته بخطى ثابتة وحثيثة و باندفاع و حيوية وإما ان يراوح مكانه مع التقدم بخطى بطيئة"[2] .

### 2.الأدوار الكلاسيكية للجامعة :

نعني بالأدوار الكلاسيكية للجامعة تلك الادوار التقليدية التي أنشأت من أجلها منذ تاريخ نشأتها في القرون الوسطى و حتى قبل ظهور اقتصاد المعرفة و التي يمكن تلخيصها في "الادوار التالية على حسب د/ محمد مصطفى الأسعد "[3] :

- توفير التعليم العام لخرّيجي المدارس الثانوية .

---

[1] د/ سعيد التل،" قواعد التدريس في الجامعة"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان الاردن 1997، ص 40.
[2] د/ محمد مصطفى الأسعد، "التنمية و رسالة الجامعة في الألف الثالث"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت لبنان سنة 2000، ص 137 .
[3] د/ محمد مصطفى الأسعد، "التنمية و رسالة الجامعة في الألف الثالثة"، مرجع سبق ذكره، ص 139 .

- توفير تعليم و تدريب عاليين رفيعي التخصص .
- توفير السبل للرقي الاجتماعي .
- متابعة البحث و التعمق العلمي .
- توفير آليات نخب الباحثين عن الوظائف الرفيعة المستوى .
- اعداد النساء و الرجال للأدوار القيادية في المجتمع .
- المساعدة في تلبية احتياجات المجتمع من الطاقات البشرية المثقفة والمدربة .
- إثارة حد التنافس في الاقتصاد .
- تقديم خدمات للمجتمعات المحيطة و المناطق المجاورة .
- تحقيق الاندماج الوطني في المجتمعات الأخرى .
- تأدية خدمات عامة متزايدة في حقول التخطيط و الانماء و غير ذلك .
- بناء و الحفاظ على الهوية الوطنية (المجتمع) و التجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل .

هذه الأدوار الرئيسية و ليست الكلية كونها تميل إلى الاتجاه الاجتماعي و قد تختلف من بلد إلى آخر أو من جامعة إلى أخرى على حسب اتجاهاتها و تطلعاتها السياسية الاقتصادية و الاجتماعية ... إلخ .

"فالجامعة مؤسسة تكوين لا تحدد أهدافها و اتجاهاتها و أدوارها من جانب واحد أي من داخل جهازها، بل تتلقى هذه الاهداف من المجتمع الذي تقوم على أساسه" [1].

### 3.أدوار الجامعة في ظل اقتصاد المعرفة :

تتعاظم و تتشعب أدوار الجامعة في اقتصاد المعرفة فبالإضافة إلى الأدوار السابقة الذكر يمكن اضافة الادوار الآتية و التي تعتبر من الأدوار الرئيسية وليست الكلية التي تلعبها الجامعة في أي بلد (مجتمع) من أجل إدماجه في اقتصاد المعرفة و يمكن تلخيصها في الآتي :

---

[1] د/ مراد بن أشنهو،" نحو الجامعة الجزائرية"، ترجمة عائدة بايمة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1981، ص 03 .

### أ.الجامعة كمركز لانتاج الرأس المال البشري :

في منتصف الستينات وضع (**Gary Becker**) نظرية خاصة بالرأسمال البشري، قامت على دراسة النمو القوي الذي عرفته فترة الثلاثينات المجيدة (**les trentes glorieuses**) حيث فسر هذا النمو بالتقدم التقني الحاصل آنذاك و كذلك إلى تراكم المهارات الجماعية و الفردية أي الرأس المال البشري و الذي يعني "مجموع المعارف و المهارات والخبرات و كل القدرات التي تمكن من زيادة انتاجية العمل لدى الفرد أو جماعة عمل معينة" [1]، و مفهوم الرأس المال البشري في اقتصاد المعرفة هو تلك القوى العاملة التي تمتاز بتكوين علمي بيداغوجي عالي المستوى تساهم في خلق و نقل و استمثار و استهلاك المعرفة في الاقتصاد الوطني .

و دور الجامعة الجوهري هو تكوين القوى العاملة (الرأس المال البشري) في اقتصاد المعرفة أين أصبح التعليم و خاصة التعليم العالي من الخدمات التي يزيد الطلب عليها كونها تنمي رأس مال فكري لدى الفرد الذي يمكن أن يستمره في المستقبل سواء عن طريق ايجاد فرصة عمل بأجر إيضافي أو استثمار معارفه في المجالات الاقتصادية من أجل خلق القيمة و هو الهدف الأساسي لاقتصاد المعرفة .

### ب. الجامعة و دورها في البحث و التطوير :

تلعب الجامعة دورا هاما ألا و هو البحث و التطوير في اقتصاد المعرفة و تسند إليها مهاما في شتى المجالات الاقتصادية كإيجاد الحلول التكنولوجية و العلمية، و اعطاء الاستشارات الفنية، والقيام بمشاريع بحث مشتركة مع القطاع الخاص، تدريب و تأهيل القوى العاملة، خلق معارف جديد (سواء كانت كتب اختراعات، ابتكارات، منشورات، مطبوعات ...الخ) .

### جـ.دور الجامعة في نقل التكنولوجيا :

كذلك من الأدوار المسندة إلى الجامعة في اقتصاد المعرفة هو نقل التكنولوجيا أي إدماج التكنولوجيات الجديدة في المجتمع سواء عن طريق الابتكار أو الاستيراد أو عن طريق الهندسة العكسية و مساعدة القطاع الخاص و العام على فهم محتوى هذه التكنولوجيات و مدى فعاليتها في رفع مستوى النشاط الاقتصادي .

---

[1] أ/ يو قلقول عبد الهادي، "الاستثمار البشري و إدارة الكفاءات كعامل التأهيل للمؤسسة و اندماجها في اقتصاد المعرفة" الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، جامعة ورقلة الجزائر سنة 2004، ص 205 .

## الفرع الثاني: التزاوج ما بين مؤسسات البحث و التطوير و المؤسسات الاقتصادية

إن الاندماج في اقتصاد المعرفة يقتضي التزاوج ما بين مؤسسات البحث و التطوير والمؤسسات الاقتصادية من أجل إيجاد الحلول و بحث سبل التعاون فيما بينهم قصد تفعيل مختلف الأنشطة الاقتصادية و لما لا إقامة مشاريع مشتركة فيما بينهم تعود بالنفع عليهم بالدرجة الأولى و على الاقتصاد ككل بالدرجة الثانية، و على سبيل المثال نرى دولة متقدمة مثل كندا يعتبر اقتصادها حقا اقتصاد المعرفة "فقد قام **المركز الكندي للتجديد (CIC)** الذّي اعتمد في عام **1981** كهيئة مستقلة، و منذ انشائه سنة **1976** في إطار برنامج بحث جامعي (**University of waterloo**) بمساعدة **70.000** مخترع و مؤسسة كندية أنتجت حوالي **13000** منتج جديد"[1] .

- تزاوج مؤسسات البحث و التطوير مع المؤسسات الاقتصادية يعني ايجاد مجالات عمل مشتركة فيما بينهم و فضاءات للنقاش و تبادل الخبرات و لم لا إقامة مشاريع اقتصادية يتم تمويلها ماليا من طرف المؤسسات الاقتصادية و تمويلها معرفيا من طرف مراكز البحث و التطوير (كالجامعات و المعاهد و مخابر البحث ...الخ) .

- تبنّي سياسة الحاضنات "و التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام **1959**، و تبعا لإتحاد حاضنات الأعمال الأمريكي فإنّ الحاضنات عبارة عن وسيلة تساعد الشركات الحديثة على البقاء و النمو خلال فترة الإقلاع (**Start-up**)، حيث تمد لها يد العون في مواضيع الإدارة و توفير مدخل إلى التمويل بالإضافة إلى الدعم التقني و المعرفي"[2] .

- إنشاء مخابر بحث مشتركة تضم خبراء مخابر البحث و إداريين المؤسسات الاقتصادية من أجل بحث سبل التعاون و التشارك .

- فتح المؤسسات الاقتصادية أمام الباحثين و المختصين من أجل القيام بدراستهم الميدانية بدون عرقلة هذه العملية بداعي أسرار المهنة.

---

[1] د/ حسن ابراهيم، "إدارة المعرفة و استراتيجية الابتكار في المؤسسات الجزائرية"، مجلة الاقتصاد و المناجمنت عدد 03، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2004، ص 238 .

[2] د/ محمد بن بوزيان و د/ طاهر زياني، "تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي"، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، عدد 03، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2004، ص 185 .

– ان التزاوج ما بين مؤسسات البحث و التطوير و المؤسسات الاقتصادية يسمح بتحوّل مخابر البحث والتطوير و خاصة منها الجامعية من مؤسسات خاملة إلى مؤسسات نشيطة تساهم بشكل فعلي في النشاط الاقتصادي .

– يسمح هذا التزاوج بتحويل الجامعات الجزائرية من مؤسسات مستهلكة للدخل إلى مؤسسات مساهمة في تكوين الدخل .

– يسمح هذا التزاوج أيضا بزيادة الرصيد المعرفي للمؤسسات الوطنية سواء كانت مؤسسات بحث وتطوير أو مؤسسات اقتصادية.

– يسمح هذا التزاوج بنقل التكنولوجيا الحديثة إلى المؤسسات الاقتصادية بعد فهم محتواها من طرف مؤسسات البحث و التطوير .

– يسمح هذا التزاوج أيضا برفع مستوى التأهيل لليد العاملة في المؤسسات الاقتصادية .

– يسمح هذا التزاوج أيضا برفع مستوى خرّيجي الجامعات و معاهد البحث كونهم ساهموا بصورة فعلية في النشاط الاقتصادي و مارسوا النشاط التطبيقي بشكل فعلي .

– يسمح هذا التزاوج برسم استراتيجية وطنية واضحة الملامح في مجال البحث و التطوير و تطبيقها على أرض الواقع و لمس نتائجها بصورة فعلية .

## الفرع الثالث: الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات و الاتصال

إنّ المؤسسات الجزائرية (الخاصة منها و العامة) مازالت بعيد كل البعد عن محتوى و مضمون اقتصاد المعرفة و هذا راجع لعدّة أسباب أهمّها عدم الاستثمار في مجال تكنولوجيات المعلومات و الاتصال التي تعتبر عصب اقتصاد المعرفة و القاعدة المتينة التي يبنى عليها، ففي الوقت الذي "أصبحت تكنولوجيا و نظم المعلومات تمثل أهم أعمدة منظمات الأعمال الحديثة وتشكل عنصرا كبيرا في موازناتها الرأسمالية، و اكثر بنود الموازنات التشغيلية نموًا ، و يؤكد بعض الخبراء (sheehy 1999) على أن الانفاق على تكنولوجيا المعلومات يمثل أكثر من 10% من العوائد التشغيلية في منظمات الأعمال الأمريكية"[1]، فما زالت المؤسسات الجزائرية تنظر

[1] د/ محمد محمود العلجوني، "اقتصاديات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات"، الملتقى الدولي حوا اقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، الجزائر 2005، ص 14 .

إليها كنوع من التكلفة الزائدة أو كنوع من الأعباء الاضافية فكي تندمج في اقتصاد المعرفة عليها أن تنظر إلى هذه التكنولوجيات بنظرة أخرى أدق و أشمل وأوسع .

**1.أسباب عدم استخدام تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في المؤسسات الجزائرية:**

مازالت المؤسسات الجزائرية سواء كانت خاصة أو عمومية بعيدة نسبيا في مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات و الاتصال مقارنة بالبلدان المجاورة ذلك كونها تعرف عدّة أسباب نذكر أهمّها :

- ضعف البنى التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و غياب الشبكات المحلية سواء الانترانيت أو الإكسترانت .

- احتكار مجال الاتصالات من طرف مؤسسة "**اتصالات الجزائر**" و عدم فتح هذا المجال للمنافسة.

- غياب الأطر القانونية التي تضمن السير لحسن الأنظمة المعلوماتية (قوانين خاصة بالتجارة الإلكترونية، التوثيق الإلكتروني، التوقيع الإلكتروني، الجرائم المعلوماتية ....إلخ) .

- إن النظام المصرفي القائم في الجزائر ما زال تقليدياً نسبياً بالمقارنة مع الدول المتقدمة و غياب أنظمة الدفع الإلكتروني.

- نظرة المؤسسات الجزائرية إلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أنها نوع من التكاليف و عدم إدراك المسيّرين لهذه المؤسسات لحجم الفوائد المترتبة عن استخدامها.

- قلة التكوين بالنسبة للعاملين في المؤسسات الاقتصادية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- قلّة الخبراء في هذا المجال (مهندسين و معدّوا البرامج المعلوماتية...الخ ) داخل المؤسسات الاقتصادية .

- التكلفة المرتفعة للتجهيزات الالكترونية كونها لا تنتج محليا و تستورد من الخارج .

- غياب شبكات ترابط ما بين المؤسسات الاقتصادية و البورصة ممّا يساعد على عزوف المؤسسات الاقتصادية على الاستثمار في هذا المجال و عدم اعتماد التجارة الالكترونية.

- عدم تأهيل معظم الموظفين و العمال في المؤسسات الجزائرية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال و عزوف معظم المؤسسات عن تأهيل عمّالها لأسباب ماديّة بالدرجة الاولى .

## 2.نتائج استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الجزائرية :

إنّ استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من طرف المؤسسات الجزائرية ينجر عنه عدّة نتائج ايجابية ماديّة منها و معنوية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– إن استخدام هذه التكنولوجيات يساعد المؤسسات على تحقيق المرونة الانتاجية و تقليل النفقات ومواكبة التقدم التقني العالمي قصد ضمان بقاءها في عالم يشهد عولمة اقتصادية.

– تساعد تكنولوجيات المعلومات و الاتصال على ادخال أساليب إدارية و تنظيمية و انتاجية جديدة من شأنها زيادة مستوى انتاجية العمّال و المؤسسة ككل.

– يمكن من خلال هذه التكنولوجيات الدخول في عالم التجارة الالكترونية و ابتكار أساليب تسويقية جديدة من شأنها زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية بكل سهولة.

– التعريف بالمؤسسة عن طريق شبكة الانترنات و ابتكار أساليب إشهار جديدة ممّا يتولد عند زيادة الزبائن و تحسين العلاقات معهم .

– رفع مستوى التمويل للمؤسسة عن طريق الدخول إلى البورصة و فتح رأسمال المؤسسة أمام المساهمين عبر ارجاء العالم .

– زيادة سرعة التعاملات سواء إدارية أو تجارية مع المتعاملين الاقتصاديين مما يضفي نوعا من الثقة والارتياح لديهم .

– استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال يوفر مزيدا من المعلومات ممّا يقلل من نسبة عدم التأكد في مجالات اتخاذ القرار .

– تبادل المعلومات ما بين المؤسسة و المتعاملين الاقتصاديين بصورة دائمة مما يزيد من فرص التعاملات وسرعتها و كذا دقتها .

– استخدام تكنولوجيات المعلومات و الاتصال يضمن توفير الوقت و الجهد و التقلقل من التكلفة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية .

– دخول الاسواق العالمية من خلال شبكة الانترنات و زيادة فرص الاستثمار محلّيا و عالميّا و تبنّي التجارة الالكترونية نشاط اقتصادي جديد قائم بذاته.

يمكن القول أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يخص مؤسسة واحدة أو بعض المؤسسات، فالاندماج في اقتصاد المعرفة لابد أن يكون من طرف الكل و ليس مفروضا على قطاع أو آخر حتى يكون هناك تكامل ما بين شتى قطاعات الاقتصاد و كذا ما بين مؤسسات و عليه فإنّه من الضروري أن تقوم كل مؤسسة اقتصادية بالاستثمار في مجال تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و خاصة منها الانترنت التي تعتبر نافذتها الأقرب على الاقتصاد العالمي كونها متاحة للجميع، و تساهم أيضا في تكاملها مع المؤسسات الوطنية (المحلية) من أجل بناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة و له بنية تحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال متينة تزيد من مستوى نشاطه و انتاجيته.

فالاعتماد على تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و أنظمة المعلومات الرقمية تمثل مصدرا أساسيا لترشيد الاختيارات الاساسية للمؤسسة على الصعيد الاقتصادي و القرارات ومختلف العمليات (الانتاجية، التسويقية، المخزنية، ...إلخ). "وحسب إحدى الدراسات الحديثة التي أعدت على عينة من الشركات، فإن استخدام هذه التكنولوجيات يمكن أن يؤدي إلى[1]" :

- تحسين الانتاجية في **51%** من الشركات .
- خفض التكاليف في **39%** من الشركات .
- تحسين صنع القرار (اتخاذ القرارات) في **36%** من الشركات.
- اثراء العلاقات مع الزبون في **33%** من الشركات .

و في الأخير يمكن القول أن تكنولوجيات المعلومات و الاتصال أصبحت مكوّنا لا يمكن الاستغناء عنه في المؤسسات الاقتصادية الناجحة و الاستثمار فيها أمر فرضه التقدّم التكنولوجي العالمي واقتصاد المعرفة والعولمة الاقتصادية.

[1] د/ نجم عبود نجم، "إدارة المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص 199 .

**خاتمة الفصل الثالث:**

إن اقتصاد المعرفة نمط إقتصادي يتم بناءه من خلال استراتيجيات و اصلاحات و آليات يتم القيام بها و لا يبني تلقائيا أي بمحض الصدفة .

و الجزائر من الدول النامية التي تحاول جاهدة إلى تحويل اقتصادها إلى اقتصاد معرفة و ذلك من خلال استثمارها في مقوّماته و بناه التحتية الرئيسية كالتعليم و البحث و التطوير و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و لكن رغم هذا الاهتمام البالغ الذي توليه الجزائر لهذه القطاعات الحساسة تبقى بعيدة نسبيا عن الدول التي صار اقتصادها حقا اقتصاد معرفة، هذا التأخر الذي تعرفه الجزائر ليس ناتجا بالدّرجة الأولى إلى قلّة الامكانيات المادية و لكن رداءة و ضعف التسيير و التوجيه لهذه الامكانيات يعتبر العامل الأساسي في عدم اندماجها في اقتصاد المعرفة .

إن تحويل اقتصاد ما إلى اقتصاد قائم على المعرفة ليس بالأمر السهل و لكنه أيضا ليس بالمستحيل فهو يتطلب اجراءات و اصلاحات في شتى المجالات و القطاعات الاقتصادية أين يتمّ اتخاذ عنصر المعرفة كوسيلة وهدف في الحياة الاقتصادية بصورة خاصة و الحياة البشرية بصفة عامة، كما أن هذه الاصلاحات لا تقع على عاتق شخص أو طرف معيّن بل يجب أن تتحق من طرف الجميع من مؤسسات حكومات و حتى أفراد و في نفس الوقت و على كافة الجبهات دون استثناء .

و الجزائـــر بالمقارنـــة مع الدول النامية الأخرى فهي من جهة قد قطعت أشواطا هامّة في سبيل تحويل اقتصادها إلى اقتصاد معرفة و لكنّها ما زالت بعيدة بالنظر إلى امكانياتها البشرية و المادية المتاحة لها، و التي على حسب رأيي مازالت لم تستخدم بالشكل الذي يضمن لها الاندماج في اقتصاد المعرفة في المدى المتوسط .

# الخاتمة

## خـــاتـــمـــة عـــامـــــة

بعد قيامنا بهذه الدّراسة المتواضعة يمكن استخلاص ما يلي :

– يعرف العالم اليوم ثورة معرفية فاق أثرها أثر الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر فمع تطوّر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و انتشار المعارف عبر أنحاء العالم بفضل شبكة الأنترنت زاد الاهتمام بعنصر المعرفة و تغيّرت النظرة إليه .

– فعلى عكس التحليلات الاقتصادية التقليدية تغيّرت النظرة في التحليلات الاقتصادية الحديثة إلى المعرفة وأصبح ينظر إليها كعنصر إنتاج قائم بذاته يخضع للقوانين الإقتصادية (كالعرض و الطلب، الإنتاج والتوزيع...الخ) ويلعب دورا جوهريا في الأداء الإقتصادي ككلّ، كما أنه أصبح حجر زاوية ( **piérre angulaire**) في بناء ميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية و الدول و حتى الأفراد، و مجالات استعماله قصد توليد القيمة متعدّدة و غير منتهية .

– و في البلدان المتقدّمة حيث تنتشر الصناعات الكثيفة المعرفة (**hi- tech**) و تكثر الإبتكارات وتنتشر مخابر البحث و التطوير و الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال؛ تحوّلت اقتصاديات هذه البلدان إلى ما يعرف بـــ: إقتصاد المعرفة الذي هو نمط اقتصادي يبنى أساسا و مباشرة على إنتاج و توزيع و استخدام المعرفة في كافّة القطاعات الاقتصادية، و توجيه الاستثمارات الأساسية إلى مجال المعرفة التي يستمدّ منها قوّته، كما أنّ هذا الاقتصاد يبنى على مقوّمات أو بنى تحتيّة كالتعليم و البحث و التطوير و مجتمع المعرفة ,و لاقتصاد المعرفة العديد من المؤشرات التي تقيس مدى تحول هذا الاقتصاد او ذاك لاقتصاد معرفة كنسبة الانفاق على البحث و التطوير مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال نسبة الباحثين لعدد العمال ,مستوى الابتكار...الخ. وقد ذكرنا في هذه الدراسة اهم هذه المؤشرات كونها متعددة و متشعبة ومتجددة في نفس الوقت.

– كما تعتبر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (**tic**) عصب إقتصاد المعرفة و تلعب أدوارا رئيسية في تنميته وتنشيطه حيث سمح هذه التكنولوجيات بتخزين و تبادل و اكتساب المعرفة عبر شبكاتها خاصة شبكة الإنترنيت التي ربطت ما بين سكان العالم و جعلتهم يتواصلون فيما بينهم لاغية الحدود الزمانية و المكانية،

كما أنها سمحت بقيام وظهور أنشطة إقتصادية جديدة لم تعرفها البشريّة من قبل كالتجارة الإلكترونية والحكومة الافتراضية و الشركات الالكترونية التي سمحت بتسهيل و اختصار وقت أمام المتعاملين الإقتصاديين في زمن يعتبر فيه الوقت أثمن ممّا مضى .

– عملية التنمية الاقتصادية ظاهرة قديمة اهتمت بها الدول النامية التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية و حاولت بموجبها تحقيق نمو اقتصادي للّحاق بركب الدول المتقدّمة، و قد مرّ مفهوم التنمية الاقتصادية بعدّة مراحل منذ ظهورها و تطوّر شيئا فشيئا حتّ سنة 1990 و مع تدشين مفهوم التنمية البشرية التي أصبحت توجها جديدا لها يحمل أهدافا جديدة بالإضافة إلى الأهداف التقليدية للتنمية الاقتصادية حيث أصبح الإنسان هدف و وسيلة لعملية التنمية أي أنها أصبحت تتحقّق به و له .

– و إقتصاد المعرفة اليوم يلعب دورا هامّا في تحقيق عملية التنمية و ذلك من خلال مقوّماته الأساسية فالتركيز على التعليم من شأنه تنمية الرأسمال البشري الذي يساهم بدوره في عملية التنمية لما له من إمكانيات إن أستغلّت أحسن استغلال من شأنها تحقيق أهداف التنمية الرئيسية، و الابتكار الذي يعتبر الهدف الأساسي لعملية البحث والتطوير يستطيع إيجاد الحلول التقنية و النظرية لدفع عجلة التنمية، كما أنّ المعارف المتمثّلة في التكنولوجيات الحديثة تعمل على تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية كقطاع الزراعة و الصناعة و قطاع الخدمات، كما أنّ اقتصاد المعرفة فرض على المؤسسات الإقتصادية التي تعتبر الخلايا المكونة للاقتصاد تحوّلات هيكلية و استراتيجية فقد حوّلها إلى مؤسسات متعلّمة تجدّد مصادر المعرفة المتاحة لها و مؤسّسات متمكّنة تتيح الفرصة لرأسمالها البشري بالمبادرة لإيجاد الحلول التي تخدم مصالحها، كما جعلها تتّخذ من المعرفة عنصر أساسي لبناء ميزتها التنافسيّة في بيئة إقتصادية البقاء فيها لمن يملك المعرفة و يستخدمها في الوقت و المجال المناسبيّن قصد تحقيق أكبر إيرادات ممكنة .

– و الجزائر تعتبر من الدول الناميّة التي لم تحدّد بعد معالم نهجها الإقتصادي و تعرف تأخّرا في شتى المجالات و لكنّها مع ذلك تبدل مجهودات معتبرة من أجل اندماج في اقتصاد المعرفة و إنشاء بنى تحتية لهذا الاقتصاد ، فهي تمتلك فرصا ليست متاحة لجميع الدول خاصة منها الفرص الماديّة (نظرا للوفرة الماليّة التي تعرف) و الفرص البشريّة (أكثر من 70% من سكّانها ينتمون إلى شريحة الشباب) هذه الفرص ما زالت لم تستغلّ بالشكل المطلوب الذي يسمح بالاندماج في اقتصاد المعرفة.

– كما تواجه الجزائر صعوبات و عوائق في سبيل اندماجها في اقتصاد المعرفة تتجلّى في عوائق تنظيميّة أكثر منها ماديّة فرغم تسخيرها لموارد ماليّة معتبرة لقطاع التعليم إلاّ أنّه ما زال بعيدا عن طموحات الدولة ولا يلعب الدور الجوهري الذي يلعبه في اقتصاد المعرفة، كما أنّ قطاع البحث و التطوير يعرف تأخّرا كبيرا مقارنة بالدّول المجاورة أو الدوّل المتقدّمة و لا يساهم بشكل المطلوب في رفع الأداء الإقتصادي، كما تعتبر الفجوة الرقميّة التي تتمثّل في نقص الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و مازال ينظر إليها كنوع من التكاليف بالنسبة للمؤسسّات على غرار المؤسّسات الأجنبيّة التي تعتبرها عنصر لا يمكن الإستغناء عنها والاستثمار فيها يزيد من ربحية المؤسّسة .

– و اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة يتطلّب إصلاحات فعّالة في شتّى المجالات تقوم بها كلّ من الدولة و المؤسسات كلّ من موقعه، و في هذه الدّراسة سوف نبرز أهم هذه الإصلاحات التي تسمح ببناء اقتصاد قائم على المعرفة و نذكرها بإيجاز على النحو التالي :

**الإصلاحات على مستوى الدولة :**

- إقامة النّظام الوطني للابتكار .
- حماية حقوق الملكيّة الفكرية .
- تشجيع الاستثمارات المباشرة في مجال المعرفة .

**الإصلاحات على مستوى المؤسّسات :**

- دور الجامعة في اقتصاد المعرفة .
- التّزاوج ما بين مؤسسات البحث و التطوير و المؤسسات الاقتصادية .
- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

و القيّام بهذه الإصلاحات يجب المباشرة به في وقت واحد و من طرف الجميع كلّ من موقعه و على حسب قدرته، و نتائج هذه الإصلاحات لا تلمس بين عشيّة و ضحاها و لكن استمرار هذه الإصلاحات وتحسينها بالنّحو الذي يخدم الصالح العام من شأنه تحقيق الإندماج في اقتصاد المعرفة .

– و في الأخير نسأل الله عزّ و جلّ أن نكون قد وفّقنا و لو بالقدر القليل في رفع شيئا من اللّبس والغموض عن الاشكاليّات المطروحة سابقا وتوصيح مفهوم اقتصاد المعرفة و دوره في التنمية الاقتصادية .

– و عند قيامنا بهذه الدّراسة تبادرت إلى إذهاننا بعض التساؤلات و التي لم تسمح لنا فرضيات هذه الدراسة بتناولها ودراستها نذكر منها :

هل يبقى التعليم قطاع عامّ تتكفّل الدولة بتمويله؟، و خاصّة أنّ الطلب عليه في عصر اقتصاد المعرفة ازداد بشكل كبير و أصبح سوقا واسعا لاستيعاب منتجات اقتصاد المعرفة .

و هل أصبح الرأس المال الفكري أهم من الرأس المال المادّي في ظل اقتصاد المعرفة ؟

و ماهي طرق قياسه، و قياس مدى مساهمته في زيادة الإنتاج و الإنتاجية ؟ .

هذه الإشكاليات و التساؤلات سوف تكون محور دراساتنا المستقبليّة إنشاء الله .

# الملاحق

# الملحق رقم 01:

## مخابر البحث والتطوير في الجزائر

**الملحق رقم 01:** توزيع مخابر البحث على مستوى مؤسسات التعليم و البحث العلمي في ماي **2003**

| إسم المؤسسة | عدد المخابر | عدد الأساتذة العاملين بها |
|---|---|---|
| جامعة الجزائر | 27 | 525 |
| جامعة العلوم و التكنولوجيا -هواري بومدين- | 49 | 1414 |
| جامعة منتوري -قسنطينة - | 69 | 1500 |
| جامعة باجي مختار – عنابة - | 39 | 1159 |
| جامعة السانية –وهران- | 56 | 1022 |
| جامعة العلوم و التكنولوجيا –وهران- | 20 | 376 |
| جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان- | 29 | 540 |
| جامعة الحاج لخضر –باتنة- | 16 | 345 |
| جامعة فرحات عبّاس –سطيف- | 34 | 600 |
| جامعة الجيلالي اليابس –سيدي بلعباس- | 20 | 375 |
| جامعة مولود معمري –تيزي وزو- | 16 | 410 |
| جامعة سعد دحلب –البليدة- | 09 | 342 |
| جامعة محمد بوقرة –بومرداس- | 14 | 218 |
| جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية- | 13 | 228 |
| جامعة -مستغانم - | 14 | 231 |
| جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف- | 04 | 79 |
| جامعة محمد خيضر –بسكرة- | 12 | 120 |
| جامعة -المسيلة - | 07 | 120 |
| جامعة –قالمة- | 07 | 87 |
| جامعة عمار الثليجي –الأغواط- | 06 | 146 |
| جامعة –ورقلة- | 04 | 112 |
| جامعة ابن خلدون- تيارت- | 04 | 49 |
| جامعة –سكيكدة- | 04 | 128 |
| جامعة العلوم الإسلامية الامير عبد القادر –قسنطينة- | 03 | 55 |
| جامعة عبد الحق بن حمودة –جيجيل- | 07 | 149 |
| المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي –معسكر- | 04 | 75 |

| | | |
|---|---|---|
| المركز الجامعي –أم البواقي– | 03 | 61 |
| المركز الجامعي –سعيدة – | 04 | 60 |
| المركز الجامعي –بشار– | 02 | 22 |
| المركز الجامعي العربي تبسي –تبسة– | 01 | 22 |
| المدرسة متعددة التقنيات | 12 | 221 |
| المعهد الوطني لعلوم الزراعة | 10 | 110 |
| المدرسة متعددة التقنيات للهندسة المعماريةو التعمير | 01 | 35 |
| المدرسة الوطنية للري | 01 | 22 |
| معهد علوم البحر و تهيئة الساحل | 01 | 31 |
| المعهد الوطني للإعلام الآلي | 01 | 52 |
| المدرسة الوطنية للأشغال العمومية | 01 | 17 |
| المعهد الوطني للتعليم العالي للعلوم التجارية و المالية | 01 | 25 |
| معهد المواصلات –وهران– | 01 | / |
| معهد العلوم و التكنولوجيا الرياضة –دالي ابراهيم– | 01 | / |
| المدرسة لأساتذة الأدب و العلوم الإنسانية –بوزريعة– | 03 | 42 |
| المدرسة العليا للاساتذة –القبة الجزائر– | 07 | 138 |
| المدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني –وهران– | 05 | 56 |

**المصدر:** الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي www.mesrs.dz .

العدد 63

اللغة الخامسة والثلاثون

الموافق 26 غشت سنة 1998 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

## اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم

## قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات


| | الجزائر | بلدان خارج دول المغرب العربي | الإدارة والتحرير |
|---|---|---|---|
| الاشتراك سنوي | تونس المغرب ليبيا موريطانيا | | الأمانة العامة للحكومة |
| | سنة | سنة | التبليغ والاشتراك المصلحة الرئيسية |
| النسخة الأصلية | 1,070,00 د.ج | 2,675,00 د.ج | 7 و9 و13 شارع عبد القادر بن مبارك حسين الجزائر |
| النسخة الأصلية وترجمتها | 2 140,00 د.ج | 5 350,00 د.ج | الهاتف 65.18.15 إلى 17 ص ب 50-3200 الجزائر |
| | | شركات وأشخاص | Telex : 65 180 IMPOF DZ |
| | | | حساب الفلاحة والتنمية الريفية RIB 060.300.0007 68 KG |
| | | | حساب العملة الأجنبية للمشتركين خارج البرنامج |
| | | | بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.320.0600 12 |

ثمن النسخة الأصلية 13,50 د.ج

ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 27,00 د.ج

ثمن العدد الصادر في السنين السابقة حسب التعريفة

ويسلم البيان مجانا للمشتركين

المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان

ثمن النشر على أساس 60,00 د.ج للسطر

# فهرس

## مراسيم تنظيمية


مرسوم تنفيذي رقم 98 – 256 مؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998، يعدل ويتمم بعض أحكام الأمر التشريعي رقم 75 – 89 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمن قانون البريد والمواصلات 5

مرسوم تنفيذي رقم 98 – 257 مؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998، يحدد شروط وكيفيات إقامة خدمات "الإنترنت" واستغلالها 5

مرسوم تنفيذي رقم 98 – 258 مؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998، يتضمن تحويل الديوان الوطني للأرصاد الجوية إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري 9

مرسوم تنفيذي رقم 98 – 259 مؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 90 – 253 المؤرخ في 11 صفر عام 1411 الموافق أول سبتمبر سنة 1990 الذي يحول ملحقات المركز الوطني لإعلام الشبيبة وتنشيطها إلى مراكز لإعلام الشبيبة وتنشيطها 13


## مراسيم فردية


مرسوم رئاسي مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 24 غشت سنة 1998، يتضمن إنهاء مهام العضو العام للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى سنغافورة (الباسيفيك الجنوبية) 16

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 24 غشت سنة 1998، يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بالمديرية العامة للحماية المدنية 16

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 24 غشت سنة 1998، يتضمن إنهاء مهام مدير الحماية المدنية في ولاية تيزي وزو 17

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 24 غشت سنة 1998، يتضمن إنهاء مهام رئيس قسم بالأكاديمية الجامعية لمدينة وهران 17

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 24 غشت سنة 1998، يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الصحة والسكان 17

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 24 غشت سنة 1998، يتضمن إنهاء مهام المدير العام للمكتب الوطني لأشغال الغابات 17

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 24 غشت سنة 1998، يتضمن إنهاء مهام مدير الفلاحة في ولاية تيبازة 17

مرسوم رئاسي مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 24 غشت سنة 1998، يتضمن تعيين رئيس قسم بالمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة 17

# مراسيم تنظيمية

مرسوم تنفيذيّ رقم 98 - 256 مؤرّخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998، يعدّل ويتمّم بعض أحكام الجزء التّنظيميّ من الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمّن قانون البريد والمواصلات.

---

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير البريد والمواصلات،

- وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85 - 4 و 125 ( الفقرة 2 ) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 27 ذي الحجّة عام 1395 الموافق 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمّن قانون البريد والمواصلات، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 71 المؤرّخ في 23 ربيع الأوّل عام 1403 الموافق 8 يناير سنة 1983 الذي يحدّد صلاحيّات وزير البريد والمواصلات،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 - 230 المؤرّخ في 19 صفر عام 1418 الموافق 24 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 - 231 المؤرّخ في 20 صفر عام 1418 الموافق 25 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تتمّم المادّة 359 من الجزء التّنظيميّ من الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، في نهايتها بالفقرة الآتية :

" ج ) مؤسّستين أو عدّة مؤسّسات يمتلكها أشخاص معنويّون لاستغلال خدمات المعطيات ".

المادّة 2 : تتمّم المادّة 360 من الجزء التّنظيميّ من الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، في نهايتها بالفقرة الآتية :

" - تطبّق هذه الأحكام على زبون خدمات المعطيات ".

المادّة 3 : تعدّل الفقرة الثّانية من المادّة 396 من الجزء التّنظيميّ من الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

" غير أنه لا محلّ لهذه الأحكام عندما :

- يخدم الاتّصال الخاصّ بين منشأتين هاتفيّتين رئيسيّتين واقعتين في نفس دائرة الرّسم وليس لهما اتّصال مع منشآت أخرى واقعة في دوائر رسم أخرى وليس لها خط ارتباط استثنائيّ،

- لا يخصّص ربط الاتّصال الخاصّ بالشّبكة العامّة لخدمات المعطيات ".

( الباقي بدون تغيير )

المادّة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998.

أحمد أويحيى

---

مرسوم تنفيذيّ رقم 98 - 257 مؤرّخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998، يضبط شروط وكيفيّات إقامة خدمات " انترنات " واستغلالها.

---

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير البريد والمواصلات،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85 – 4 و 125 ( الفقرة 2 ) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون العقوبات، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون المدنيّ، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 59 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون التّجاري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 89 المؤرّخ في 27 ذي الحجّة عام 1395 الموافق 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمّن قانون البريد والمواصلات، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 07 المؤرّخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالإعلام، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 90 – 22 المؤرّخ في 27 محرّم عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990 والمتعلّق بالسّجلّ التّجاريّ، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 06 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلّق بالمنافسة،

– وبمقتضى الأمر رقم 97 – 10 المؤرّخ في 27 شوّال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتعلّق بحقوق المؤلّف والحقوق المجاورة،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 71 المؤرّخ في 23 ربيع الأوّل عام 1403 الموافق 8 يناير سنة 1983 الّذي يحدّد صلاحيّات وزير البريد والمواصلات،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 – 230 المؤرّخ في 19 صفر عام 1418 الموافق 24 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 – 231 المؤرّخ في 20 صفر عام 1418 الموافق 25 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 97 – 40 المؤرّخ في 9 رمضان عام 1417 الموافق 18 يناير سنة 1997 والمتعلّق بمعايير تحديد النّشاطات والمهن المقنّنة الخاضعة للقيد في السّجلّ التّجاري وتأطيرها،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يضبط هذا المرسوم شروط وكيفيات إقامة خدمات " أنترنات " واستغلالها.

المادّة 2 : تعرّف خدمات " أنترنات " كما يأتي :

– خدمة " و ا ب " الواسعة النّطاق World Wide Web ( W. W. W. WEB ) :

خدمة تفاعلية للاطّلاع أو احتواء صفحات متعدّدة الوسائط " MULTIMEDIA " ( نصوص، رسوم بيانيّة صوت أو صورة ) موصولة بينها عن طريق صلات تسمّى نصوص متعدّدة " Hy pertexte ".

– البريد الإلكتروني E.MAIL :

خدمة تبادل رسائل إلكترونية بين المستعملين.

– تلنات " TELNET " :

خدمة النفاذ إلى حواسب متباعدة بصيغة المحاكاة الطرفية.

– بروتوكول نقل الملفّات " FILE TRANSFER PROTOCOL " ( FTP ) :

خدمة تعبئة الملفات عن بعد بصيغة نقطة إلى نقطة.

– منبر التّحاور " NEWSGROUPS " :

خدمة تسمح بتبادل المعلومات بين مجموعة من المستعملين ذوي اهتمام مشترك حول موضوع معيّن.

المادّة 3 : تقدّم خدمات " أنترنات " من موقع يتوفّر على وسائل للإعلام الآليّ والاتّصالات.

ويقصد بالموقع أيّ مكان يحتوي موزّعا أو عدّة موزّعات للمعطيات الضّرورية لتقديم خدمات "أنترنات".

المادّة 4 : لا يرخص بإقامة خدمات " أنترنات " واستغلالها لأغراض تجارية ضمن الشّروط المحدّدة أدناه، إلاّ للأشخاص المعنويّين الخاضعين للقانون الجزائريّ، المدعوين أدناه " مقدّمو الخدمات " وبرأسمال يملكه فقط أشخاص معنويّون خاضعون للقانون العامّ و / أو أشخاص طبيعيّون من جنسيّة جزائريّة.

المادّة 5 : يرسل إلى الوزير المكلّف بالاتّصالات طلب التّرخيص بإقامة خدمات " أنترنات " واستغلالها، بالنّسبة لكلّ موقع يحدّد مسبقا.

يجب أن يرفق الطّلب بملفّ يتكوّن من الوثائق الآتية :

- طلب يحرّر على نموذج تعدّه لجنة خدمات "أنترنات " المنصوص عليها في المادّة 15 أدناه،

- نسخة من القانون الأساسيّ الّذي يخوّل الشّخص المعنويّ تقديم هذه الخدمات،

- نسخة من النّشرة الرّسميّة الخاصّة بالإعلانات القانونية والمتضمّنة تسجيل الشّخص المعنويّ،

- إثبات تسديد تكاليف دراسة الملّف المحدّد مبلغها بموجب قرار مشترك بين الوزيرين المكلّفين بالماليّة والاتّصالات،

- عرض مفصّل عن الخدمات الّتي يقترح الطّالب تقديمها وكذلك شروط وكيفيّات النّفاذ إلى هذه الخدمات،

- دراسة تقنيّة حول الشّبكة المقترحة وحول التّجهيزات والبرامج المعلوماتيّة التّابعة لها، مع تحديد هيكلتها و كذلك صيغ الوصل بالشّبكة العموميّة للاتّصالات،

- التزام من المصالح المختصّة في الوزارة المكلّفة بالاتّصالات، يثبت إمكانيّة إقامة الوصلة المخصّصة، الضّروريّة لنقل خدمات "أنترنات".

يخضع الأشخاص المعنويّون الرّاغبون في استغلال خدمات "أنترنات" لاحتياجاتهم الخاصّة، انطلاقا من موقع موصول مباشرة بالخارج، لتفيس هذه الشّروط ، باستثناء الشّروط المتعلّقة بقانونهم الأساسيّ الّذي يخوّلهم تقديم هذه الخدمات.

يجب إيداع ملفّ طلب التّرخيص لدى المصالح المختصّة في الوزارة المكلّفة بالاتّصالات مقابل وصل استلام.

المادّة 6 : يأمر الوزير المكلّف بالاتّصالات المصالح المؤهّلة بإجراء تحقيق تأهيليّ فور استلام طلب التّرخيص بالاستغلال.

وبعد انتهاء التّحقيق يعرض الملفّ المرفق برأيه على اللّجنة المنصوص عليها في المادّة 15 أدناه.

المادّة 7 : يسلّم الوزير المكلّف بالاتّصالات رخصة الاستغلال بناء على موافقة اللّجنة المذكورة.

المادّة 8 : تسلّم رخصة الاستغلال لمدّة غير محدّدة ولا يمكن التّنازل عنها.

المادّة 9 : يجب على الوزير المكلّف بالاتّصالات أن يبرّر قرارات رفض الرّخصة وأن يبلّغها للطّالب.

المادّة 10 : في حالة رفض الرّخصة، يمكن للطّالب تقديم طعن مكتوب إلى الوزير المكلّف بالاتّصالات قصد :

- تقديم عناصر معلومات أو إثباتات جديدة لدعم طلبه،

- الحصول على دراسة تكميليّة.

غير أن طلب الطّعن يجب أن يصل إلى الوزير المكلّف بالاتّصالات في أجل ثلاثة ( 3 ) أشهر، ابتداء من تاريخ تبليغ رفض الرّخصة.

المادّة 11 : على الطّالب القيام بتركيب التّجهيزات والبرامج المعلوماتيّة الضّروريّة لإقامة الخدمات واستغلالها، في أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ تبليغ الرّخصة.

المادّة 12 : يجب أن تبلّغ إلى الوزير المكلّف بالاتّصالات في أجل شهرين ( 2) كلّ التّعديلات الطّارئة على القانون الأساسيّ الخاصّ بمقدّم خدمات "أنترنات".

المادّة 13 : يمكن أن يتمّ سحب الرّخصة مؤقّتا أو نهائيا في الحالات الآتية :

- حلّ الشّخص المعنويّ أو إفلاسه أو تصفيته قضائيا،

- الإخلال بأحكام هذا المرسوم،

- عندما يخلّ الشّخص المؤهّل لتمثيل مقدّم خدمات " أنترنات" ، بالتّشريع والتّنظيم المعمول بهما وبأعراف المهنة إخلالا خطيرا.

المادّة 14 : يلتزم مقدّم خدمات "أنترنات" خلال ممارسة نشاطاته بما يأتي :

- تسهيل النّفاذ إلى خدمات أنترنات ، حسب الإمكانيات المتوفّرة إلى كلّ الرّاغبين في ذلك باستعمال أنجع الوسائل التّقنيّة،

- المحافظة على سريّة كلّ المعلومات المتعلّقة بحياة مشتركيه الخاصّة وعدم الإدلاء بها إلاّ في الحالات المنصوص عليها في القانون،

- إعطاء مشتركيه معلومات واضحة ودقيقة حول موضوع النّفاذ إلى خدمات " أنترنات" وصيغة مساعدتهم كلّما طلبوا ذلك،

- عرض أيّ مشروع خاصّ باستعمال منظومات التّرميز على اللّجنة،

- احترام قواعد حسن السّيرة بالامتناع خاصّة عن استعمال أيّة طريقة غير مشروعة سواء تجاه المستعملين أو تجاه مقدّمي خدمات "أنترنات" الآخرين،

- تحمّل مسؤوليّة محتوى الصّفحات وموزّعات المعطيات الّتي يستخرجها ويأويها، طبقا للأحكام التّشريعيّة المعمول بها،

- إعلام مشتركيه بالمسؤوليّة المترتّبة عليهم فيما يتعلّق بمحتوى الصّفحات الّتي يستخرجونها وفقا للأحكام التّشريعيّة المعمول بها،

- اتّخاذ كلّ الإجراءات اللاّزمة لتأمين حراسة دائمة لمضمون الموزّعات المفتوحة لمشتركيه، قصد منع النّفاذ إلى الموزّعات الّتي تحتوي معلومات تتعارض مع النّظام العامّ أو الأخلاق.

المادّة 15 : تشكّل لجنة تتولّى ما يأتي :

- دراسة طلبات التّرخيص باستغلال خدمات "أنترنات" والبتّ فيها،

- تقديم توصيات في مجالات تطوير خدمات "أنترنات" وترقيتها وتأمينها،

- إنشاء لجان خاصّة ضمنها ، حسب الحاجة،

- البتّ في كلّ المسائل المعروضة عليها والمتعلّقة بمجال نشاطها.

تعدّ اللّجنة نظامها الدّاخليّ وتصادق عليه.

المادّة 16 : تتشكّل اللّجنة من الأعضاء الآتي ذكرهم :

- ممثّل الوزير المكلّف بالاتّصالات ، رئيسا،

- ممثّل وزير الدّفاع الوطنيّ،

- ممثّل وزير الشّؤون الخارجيّة،

- ممثّل الوزير المكلّف بالماليّة،

- ممثّل الوزير المكلّف بالدّاخليّة،

- ممثّل الوزير المكلّف بالاتّصال والثّقافة،

- ممثّل الوزير المكلّف بالتّعليم العالي والبحث العلميّ،

- ممثّل الوزير المكلّف بالتّجارة،

- مدير موادّ المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة ومصالحها في الوزارة المكلّفة بالاتّصالات.

يمكن اللّجنة إشراك كلّ شخص قادر على المساهمة في مداولاتها.

تتولّى مصالح الوزارة المكلّفة بالاتّصالات أمانة اللّجنة.

المادّة 17 : يكون الوزير المكلّف بالاتّصالات مؤهّلا لإجراء كلّ المراقبات حول احترام شروط استعمال الرّخصة ، بالاتّصال مع المصالح والهيئات المختصّة.

المادّة 18 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998.

أحمد أويحيى

# الملحق رقم 03 :

## ترتيب الدول من حيث عدد براءات الإختراع

**Tableau 2. Demandes de brevet déposées, brevets délivrés et brevets en vigueur par pays et territoire d'origine**

| Code | Pays/territoire d'origine | Dépôts directs par des non-résidents, 2005 | Entrées en phase nationale PCT, 2005 | Demandes internationales PCT, 2006 | Brevets délivrés à des non-résidents, 2005 | Brevets en vigueur, 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| AF | Afghanistan | 1 | | | | |
| ZA | Afrique du Sud | 248 | 576 | 422 | 363 | 2 486 |
| AL | Albanie | 1 | | 1 | | 1 |
| DZ | Algérie | | 4 | 3 | | 3 |
| DE | Allemagne | 87 839 | 88 258 | 16 866 | 35 616 | 245 403 |
| AD | Andorre | 8 | 2 | 3 | 6 | 36 |
| AI | Anguilla | 1 | | | | 1 |
| AG | Antigua-et-Barbuda | 2 | | | | 3 |
| AN | Antilles néerlandaises | 84 | 60 | 10 | 51 | 87 |
| SA | Arabie saoudite | 62 | 25 | 52 | 31 | 146 |
| AR | Argentine | 188 | 30 | 20 | 66 | 677 |
| AM | Arménie | 8 | 3 | 7 | 1 | 139 |
| AW | Aruba | | 2 | | | 2 |
| AU | Australie | 2 910 | 5 525 | 1 989 | 2 676 | 24 288 |
| AT | Autriche | 2 231 | 2 159 | 917 | 1 976 | 21 413 |
| AZ | Azerbaïdjan | 5 | 2 | 10 | 5 | 31 |
| BS | Bahamas | 29 | 10 | 19 | 22 | 106 |
| BH | Bahreïn | 1 | 1 | | | 1 |
| BD | Bangladesh | | 1 | | | 2 |
| BB | Barbade | 73 | 262 | 59 | 160 | 11 |
| BY | Bélarus | 121 | 11 | 18 | 93 | 491 |
| BE | Belgique | 2 977 | 2 692 | 1 023 | 1 944 | 15 661 |
| BZ | Belize | | | 1 | | 2 |
| BJ | Bénin | 1 | 1 | 1 | | |
| BM | Bermudes | 55 | 73 | 5 | 28 | 76 |
| BO | Bolivie | 24 | 1 | | | 4 |
| BA | Bosnie-Herzégovine | 3 | 11 | 8 | | 25 |
| BW | Botswana | | 1 | | | |
| BR | Brésil | 1 349 | 463 | 330 | 278 | 5 500 |
| BN | Brunei Darussalam | 2 | | 1 | | |
| BG | Bulgarie | 57 | 56 | 24 | 23 | 536 |
| BI | Burundi | 1 | | 2 | | |
| CM | Cameroun | 2 | | 1 | | |
| CA | Canada | 9 880 | 5 431 | 2 476 | 4 938 | 55 977 |
| CL | Chili | 71 | 8 | 12 | 17 | 134 |
| CN | Chine | 2 561 | 1 721 | 3 910 | 814 | 59 087 |
| CY | Chypre | 34 | 47 | 30 | 34 | 49 |
| CO | Colombie | 18 | 12 | 29 | 9 | 68 |
| CR | Costa Rica | 31 | 2 | 7 | 5 | 35 |
| CI | Côte d'Ivoire | | | | | 1 |
| HR | Croatie | 31 | 64 | 72 | 32 | 387 |
| CU | Cuba | 16 | 79 | 21 | 27 | 76 |
| DK | Danemark | 1 470 | 5 138 | 1 138 | 1 904 | 14 283 |
| DM | Dominique | | | | | 3 |
| MK | ERY de Macédoine | 1 | 1 | 2 | | 1 |
| EG | Égypte | 19 | 5 | 44 | 8 | 42 |
| SV | El Salvador | 1 | | | 1 | 7 |
| AE | Émirats arabes unis | 14 | 10 | 14 | 3 | 27 |
| EC | Équateur | 6 | 1 | 7 | 2 | 20 |
| ES | Espagne | 1 569 | 1 580 | 1 184 | 1 121 | 31 310 |
| EE | Estonie | 16 | 10 | 16 | 11 | 101 |
| US | États-Unis d'Amérique | 51 921 | 105 367 | 50 089 | 59 382 | 1 214 556 |
| ET | Éthiopie | | 1 | | | 4 |
| RU | Fédération de Russie | 526 | 529 | 644 | 501 | 99 819 |
| FJ | Fidji | | | | | 5 |

| Code | Pays/Territoire d'origine | Dépôts directs par des non-résidents | Entrées en phase nationale PCT | Demandes internationales PCT | Brevets délivrés à des non-résidents | Brevets en vigueur |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2006 | 2006 | 2006 | 2005 | 2005 |
| FI | Finlande | 2 610 | 4 286 | 1 863 | 3 175 | 28 771 |
| FR | France | 13 787 | 14 836 | 6 109 | 13 939 | 172 912 |
| GE | Géorgie | 4 | 8 | 8 | 3 | 415 |
| GH | Ghana | 3 | 7 | 1 | | 4 |
| GI | Gibraltar | 11 | 12 | | 6 | 4 |
| GR | Grèce | 84 | 152 | 87 | 67 | 465 |
| GT | Guatemala | 2 | | | 2 | 11 |
| GQ | Guinée équatoriale | | | 1 | | |
| GY | Guyana | | | | | 1 |
| HT | Haïti | | | | | 1 |
| HN | Honduras | 2 | | | | 10 |
| HK | Hong Kong, Chine | 850 | 34 | 921 | 303 | 1 932 |
| HU | Hongrie | 167 | 351 | 148 | 266 | 8 360 |
| KY | Îles Caïmanes | 19 | 37 | 9 | 21 | 40 |
| CK | Îles Cook | 1 | | | 3 | 3 |
| FO | Îles Féroé | | 8 | | | 1 |
| TC | Îles Turks et Caïques | 1 | 1 | | 6 | 12 |
| VG | Îles Vierges (britanniques) | 98 | 472 | 45 | 3 104 | 86 |
| IN | Inde | 1 624 | 1 342 | 823 | 727 | 2 682 |
| ID | Indonésie | 14 | 938 | 8 | 13 | 60 |
| IR | Iran (République islamique d') | 19 | | 2 | 3 | 10 |
| IE | Irlande | 813 | 910 | 240 | 572 | 2 882 |
| IS | Islande | 42 | 33 | 45 | 12 | 156 |
| IL | Israël | 3 181 | 2 915 | 1 564 | 1 731 | 11 771 |
| IT | Italie | 6 529 | 5 624 | 2 523 | 5 234 | 43 049 |
| JM | Jamaïque | 5 | | 1 | 1 | 45 |
| JP | Japon | 111 182 | 52 660 | 26 905 | 74 739 | 1 613 776 |
| JO | Jordanie | 10 | 1 | 6 | 2 | 14 |
| KZ | Kazakhstan | 35 | 9 | 17 | 27 | 213 |
| KE | Kenya | 5 | | 5 | 9 | 31 |
| KG | Kirghizistan | 4 | 1 | | 2 | 25 |
| KW | Koweït | 17 | 12 | 1 | 3 | 44 |
| LV | Lettonie | 15 | 5 | 16 | 6 | 488 |
| LB | Liban | 10 | 15 | 4 | 3 | 19 |
| LI | Liechtenstein | 385 | 178 | 83 | 365 | 1 828 |
| LT | Lituanie | 16 | 11 | 10 | 4 | 301 |
| LU | Luxembourg | 236 | 463 | 119 | 341 | 2 006 |
| MO | Macao | 5 | | | 1 | 3 |
| MG | Madagascar | | | | | 68 |
| MY | Malaisie | 339 | 24 | 60 | 105 | 420 |
| ML | Mali | 2 | | | | |
| MT | Malte | 26 | 1 | 13 | 4 | 18 |
| MA | Maroc | 2 | 315 | 9 | 1 | 1 992 |
| MU | Maurice | 4 | 11 | 6 | 2 | 2 |
| MX | Mexique | 200 | 122 | 175 | 150 | 1 978 |
| MC | Monaco | 19 | 24 | 12 | 29 | 218 |
| MN | Mongolie | | | 6 | | 13 082 |
| NA | Namibie | | 1 | 1 | | |
| NI | Nicaragua | | | | 3 | 2 |
| NG | Nigéria | 3 | 1 | 1 | | 14 |
| NO | Norvège | 682 | 1 313 | 607 | 1 061 | 6 282 |
| NZ | Nouvelle-Zélande | 455 | 865 | 349 | 504 | 5 484 |
| OM | Oman | 3 | 2 | | 1 | 1 |
| UG | Ouganda | | | | | 3 |
| UZ | Ouzbékistan | | 1 | | 1 | 689 |
| PK | Pakistan | 7 | 3 | | 3 | 16 |
| PW | Palaos | | | | | 1 |
| PA | Panama | 14 | 11 | 17 | 14 | 43 |
| PG | Papouasie-Nouvelle-Guinée | | | | | 1 |
| PY | Paraguay | | 1 | | | 2 |
| NL | Pays-Bas | 6 237 | 16 590 | 4 462 | 6 612 | 49 962 |
| PE | Pérou | 16 | 1 | 1 | 3 | 85 |
| PH | Philippines | 56 | 12 | 83 | 18 | 121 |
| PL | Pologne | 189 | 188 | 101 | 75 | 4 775 |

| Code | Pays/Territoire d'origine | Dépôts directs par des non-résidents 2005 | Entrées en phase nationale/régionale 2005 | Demandes internationales (PCT) 2005 | Brevets délivrés à des non-résidents 2005 | Brevets en vigueur 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| PT | Portugal | 104 | 81 | 68 | 58 | 858 |
| QA | Qatar | 54 | | | | 9 |
| SY | République arabe syrienne | 4 | | | | |
| KR | République de Corée | 33 873 | 5 740 | 6 935 | 10 446 | 353 251 |
| MD | République de Moldova | 6 | | 4 | 6 | 1 004 |
| CD | République Démocratique du Congo | 1 | | | | 7 |
| DO | République Dominicaine | 6 | 1 | | 2 | |
| KP | République populaire démocratique de Corée | 10 | 2 | 2 | 4 | 2 |
| CZ | République tchèque | 187 | 171 | 103 | 126 | 2 364 |
| TZ | République-Unie de Tanzanie | 22 | 3 | 26 | 18 | 4 432 |
| RO | Roumanie | 18 166 | 14 348 | 5 064 | 9 653 | 79 855 |
| GB | Royaume-Uni | | | | | |
| SH | Sainte-Hélène | 2 | | 1 | 1 | 7 |
| KN | Saint-Kitts-et-Nevis | | | 4 | 3 | 1 |
| SM | Saint-Marin | 4 | | | | 1 |
| VC | Saint-Vincent-et-les Grenadines | 1 | | | | |
| WS | Samoa | 2 | | 1 | | 1 |
| SN | Sénégal | | | 3 | | |
| YU | Serbie-et-Monténégro | | 9 | 24 | 8 | 64 |
| | (Anciennement Yougoslavie) | 2 | | | | |
| SC | Seychelles | 7 | 6 | 10 | 5 | 16 |
| SL | Sierra Leone | 1 | | 2 | 1 | 7 |
| SG | Singapour | 850 | 393 | 457 | 402 | 2 619 |
| SK | Slovaquie | 53 | 52 | 31 | 32 | 452 |
| SI | Slovénie | 83 | 103 | 79 | 52 | 152 |
| SD | Soudan | | | 3 | | |
| LK | Sri Lanka | 6 | | 3 | 1 | 5 |
| SE | Suède | 3 509 | 2 129 | 3 312 | 5 606 | 40 331 |
| CH | Suisse | 8 993 | 1 186 | 3 488 | 8 124 | 52 754 |
| SR | Suriname | 1 | | | | 3 |
| SZ | Swaziland | | | | | |
| TJ | Tadjikistan | 1 | | | | 3 |
| TH | Thaïlande | 88 | 5 | 13 | 22 | 161 |
| TT | Trinité-et-Tobago | 2 | 2 | 3 | 1 | 10 |
| TN | Tunisie | 1 | 8 | 2 | | 9 |
| TR | Turquie | 77 | 154 | 267 | 64 | 228 |
| UA | Ukraine | 365 | 28 | 17 | 315 | 32 566 |
| UY | Uruguay | 23 | 6 | 3 | 4 | 123 |
| VU | Vanuatu | 2 | | | 1 | |
| VE | Venezuela | 14 | 3 | 2 | 17 | 306 |
| VN | Viet Nam | 2 | 1 | 10 | 2 | 6 |
| YE | Yémen | | | | | 1 |
| ZW | Zimbabwe | 1 | | | 1 | 6 |

# M GLOSSAIRE

**Brevet.** Le brevet est un droit exclusif accordé pour une invention, à savoir un produit ou un procédé qui constitue un moyen nouveau de réaliser quelque chose ou une solution technique nouvelle à un problème. Pour être brevetable, l'invention doit remplir certaines conditions.

**Brevet en vigueur.** Brevet qui a été délivré et qui est encore valable. Pour conserver la validité d'un brevet, il faut en règle générale payer des taxes de maintien en vigueur, pendant une période pouvant aller, dans la plupart des pays, jusqu'à 20 ans au maximum à compter de la date du dépôt initial.

**Convention de Paris.** Traité international conclu en 1883 qui établit des règles communes entre les États membres concernant les droits de propriété industrielle. En particulier, la Convention de Paris instaure le "droit de priorité", qui permet de revendiquer dans une demande de brevet la priorité d'une demande déposée jusqu'à 12 mois plus tôt dans un autre pays.

**Convention sur le brevet européen (CBE).** Traité international qui permet au déposant d'effectuer un dépôt unique de demande de brevet auprès de l'Office européen des brevets (OEB), en y désignant autant de pays européens participants qu'il le souhaite. L'OEB examine les demandes et délivre des brevets au nom des États désignés.

**Délivrance d'un brevet.** Acte consistant à délivrer ou octroyer un brevet. Une fois délivré, le brevet devient un titre légal de propriété, opposable aux tiers.

**Demande de brevet régional/Brevet régional délivré.** Demande de brevet qui est déposée auprès d'un office régional de brevets ou brevet délivré par un tel office. Il existe actuellement quatre offices régionaux de brevets en activité: l'Organisation régionale africaine de la propriété intellectuelle (ARIPO), l'Office eurasien des brevets (OEAB), l'Office européen des brevets (OEB) et l'Organisation africaine de la propriété intellectuelle (OAPI).

**Demande internationale PCT.** Demande déposée en vertu du Traité de coopération en matière de brevets.

**Dépôt/demande de brevet.** Procédure suivie devant un office des brevets pour demander la protection par brevet. Une demande de brevet consiste normalement en un formulaire comportant des renseignements sur le déposant, l'inventeur et la demande, ainsi qu'une description de l'invention qui doit respecter certaines conditions de forme.

**Dépôts extrarégionaux.** Demandes de brevet déposées par des résidents d'un État autre qu'un État membre d'une région (comme celle de la CBE) auprès d'offices de cette région.

**Dépôts intrarégionaux.** Demandes de brevet déposées par des résidents d'un État membre d'une région (comme celle de la CBE) auprès d'offices d'autres États de la même région.

**Entrée en phase nationale selon le PCT.** Demande internationale PCT qui est entrée en phase nationale ou régionale. La phase nationale doit en règle générale être engagée dans un délai de 30 mois à compter de la date de priorité de la demande (certains offices autorisent des délais plus longs); son ouverture nécessite généralement une décision explicite de la part du déposant et/ou le paiement de taxes.

**Famille de brevets.** Une famille de brevets est constituée par un ensemble de demandes de brevet apparentées déposées dans un ou plusieurs pays pour protéger la même invention.

**Maintien en vigueur.** Processus par lequel la validité de la protection est maintenue une fois le brevet délivré. Cela consiste généralement à payer des taxes de maintien en vigueur à l'office des brevets à intervalles réguliers. Si les taxes de maintien en vigueur ne sont pas payées, le brevet peut tomber en déchéance et la protection cesser.

**Non-résident.** Déposant qui ne réside pas dans l'État ou la région concernée. En statistique des brevets, on utilise généralement la résidence du déposant ou du cessionnaire d'une demande de brevet qui est nommé en premier pour déterminer l'État de résidence. Dans certains cas, notamment aux États-Unis d'Amérique, c'est la résidence de l'inventeur qui est prise en considération et non celle du déposant ou cessionnaire.

**Office européen des brevets (OEB).** Office de brevets qui effectue les recherches et les examens et délivre les brevets dans le cadre de la Convention sur le brevet européen. L'OEB agit aussi en tant qu'administration chargée de la recherche internationale selon le PCT et effectue des recherches pour le compte de certains offices nationaux.

**Office/État désigné.** Office ou État qui est désigné aux fins de la protection dans une demande internationale de brevet (demande PCT) ou dans une demande de brevet régional. Ce peut aussi être un État qui est désigné aux fins de la protection par un brevet régional délivré. Même si un office ou un État peut être désigné lors du dépôt de la demande ou de la délivrance du brevet, il est fréquent que la protection par brevet ne soit pas poursuivie dans tous les États ou offices désignés.

**Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle (OMPI).** L'Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle (OMPI) est une institution spécialisée des Nations Unies. Instaurée en 1967 par la Convention instituant l'OMPI, elle a reçu pour mandat de ses États membres de promouvoir la protection de la propriété intellectuelle à travers le monde, par la coopération entre États et en collaboration avec d'autres organisations internationales.

**Pays d'origine.** Pays de résidence du déposant ou du cessionnaire d'une demande de brevet qui est nommé en premier. Dans certains cas (notamment aux États-Unis d'Amérique), c'est le pays de résidence de l'inventeur et non celui du déposant qui est pris en considération.

**Produit intérieur brut (PIB).** En économie, mesure standard de la production économique totale d'un pays ou d'une région. Dans le présent rapport, le PIB est mesuré en dollars É.-U. constants de l'an 2000 à parité de pouvoir d'achat. Ceci pour rendre plus signifiantes les comparaisons entre pays.

**Recherche-développement (R-D).** Mesure économique normalisée des dépenses allouées aux activités de recherche-développement. Dans le présent rapport, le total R-D est mesuré en dollars É.-U. constants de l'an 2000, à parité de pouvoir d'achat. Cela pour rendre plus signifiantes les comparaisons de pays à pays.

**Résident.** Déposant qui réside dans l'État ou la région concernés. En statistique des brevets, on se fonde généralement sur la résidence du déposant ou du cessionnaire d'une demande de brevet qui est nommé en premier pour déterminer l'État de résidence. Dans certains cas, notamment aux États-Unis d'Amérique, c'est la résidence de l'inventeur qui est prise en considération et non celle du déposant ou cessionnaire.

**Traité de coopération en matière de brevets (PCT).** Traité établissant un système de dépôt international qui permet à une demande internationale de brevet unique de produire ses effets dans de multiples États désignés; le système du PCT comporte aussi une recherche internationale, une publication internationale et, à titre facultatif, un examen préliminaire international. C'est un système de dépôt de demandes de brevet et non un système de délivrance de brevets internationaux. Les brevets sont délivrés à l'échelon national.

**Validation.** Procédure par laquelle les offices désignés dans un brevet délivré par l'OEB valident après délivrance la protection par brevet. La procédure diffère d'un office européen à l'autre, mais généralement elle consiste en une traduction dans la langue nationale et/ou en taxes à payer.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع باللغة العربية

### الكتب الخاصة بالموضوع :


1. أ .د/عادل حرحوش المفرجي، " الرأسمال الفكري" ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، مصر ، 2007.

2. د /عامر خضير الكبيسي ، "إدارة المعرفة" ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 2004 .

3. د/ عبد الرحمن توفيق، "الادارة بالمعرفة"، مركز الخبرات المهنية للادارة "بميك" مصر، سنة 2004 .

4.أ/ عبد الفتاح الخواجا، "مستقبل التعليم الحديث"، دار المستقبل، الأردن، 2001 .

5. د/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2003

6.د/ فليح حسن خلف، "اقتصاد المعرفة"، عالم الكتب الحديث، عمان الأردن .2007

7. د محسين أحمد الخضيري ، "إقتصاد المعرفة" ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2001 .

8. د/ناريمان إسماعيل متولي ، "إقتصاديات المعلومات" ، المكتبة الأكاديمية القاهرة 1995 .

9.د/ نجم عبود نجم، "إدارة المعرفة"، الوراق للنشر و التوزيع، طبعة أولى، عمان الأردن2005 .


### الكتب العامّة عن الموضوع :


1. د/ إبراهيم العيسوي، " التجارة الإلكترونية"، المكتبة الأكاديمية القاهرة مصر، سنة 2001

2. د/ إبراهيم بختي ، "التجارة الإلكترونية" ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005

3. .د /إبراهيم رسول هاني و د/ كريم سالم حسين الغالبي، "إقتصاد المعرفة و نظرية النمو الحديثة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.

4. أد/ أبو بكر محمود الهوش، "الحكومة الإلكترونية الواقع و الآفاق"، مجموعة النيل العربية، مصر، .2006.

5. أد/ بن حبيب عبد الرزاق، "اقتصاد وتسيير المؤسسة" ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2002.

6. أ جروان السابق ، "قاموس إنجليزي عربي" ، دار السابق للنشر، لبنان 1985 .

7.د جلال أمين،" العولمة و التنمية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 1999.

8.د/جمال أسد مزعل ، "الإعتبارات الإقتصادية في التعليم" ، جامعة الموصل العراق 1985 .

9.د/ حمد بن محمد آل الشيخ، "اقتصاديات الموارد الطبيعية و التنمية"، العبيكان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية 2007.

10. د/ خالد بن محمد القاسمي، "أمن و حماية البيئة"، دار الثقافة العربية، الشارقة الإمارات العربية المتحّدة، سنة 1997.

11. د/ دوناتو رومانو، "الإقتصاد البيئي و التنمية المستدامة"، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC دمشق، سوريا، 2003.

12. د/ زغبي حسن علي ، "نظم المعلومات الإستراتجية" ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005.

13. ط.عبد الحق، "المعلوماتية"، قصر الكتاب ، الجزء الأول، الجزائر ، 2000.

14. ط.عبد الحق، "المعلوماتية"، قصر الكتاب ، الجزء الثاني، الجزائر ، 2000

15. د/طه عبد العاطي نجم ، "علم الإجتماع المعرفة" دار المعرفة الإجتماعية الإسكندرية، مصر، 1996.

16. د/ كاظم حبيب، "مفهوم التنمية الاقتصادية "، دار الفرابي الجزائر، سنة 1980.

17. د/كامل بكري ،"التنمية الإقتصادية " ، الدار الجامعية بيروت، لبنان، 1988 .

18. د/ مؤيد سعيد السالم ،" نظرية المنظمة" ، دار وائل للنشر ،ط2، الأردن ،2005.

19. د/.محمد زكي الشافعي،" التنمية الاقتصادية"، الكتاب الأول، دار النهضة العربية بيروت لبنان، 1968 .

20. د/ محمد مصطفى الأسعد، "التنمية و رسالة الجامعة في الألف الثالث"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت لبنان سنة 2000.

21. . أ.د/ محمد عبد العزيز عجميّة،" التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية الإسكندريّة، مصر، 2006 .

22. محمد عزيز نظمي سالم ، "مناهج تفسير المعرفة" ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية مصر،1997.

23. د/محمود عباس عابدين ، "علم إقتصاديات التعليم الحديث" ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، مصر ،2000

24. د/ مراد بن أشنهو،" نحو الجامعة الجزائرية"، ترجمة عائدة بايمة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1981.

25. أ/ منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي،" الشركات الالكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2005

26. د/ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، "الإدارة الإستراتجية "، طبعة1 ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 1998.

27. د/ عبد الملك ردمان الدناني ، "الوظيفة الإعلامية لشبكة الأنترينت" ، دار الراتب الجامعية مصر2004.

28. أ/ علاء عبد الرزاق محمد السالمي ، "شبكة الإدارة الإلكترونية" ، دار وائل للنشر الاردن 2005.

29. د/ عمرو محي الدّين،" التخلف و التنمية"، دار النهضة العربية بيروت لبنان، 1972 .

30. د/قباري محمد،" نظرية المعرفة"، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،مصر، 1979.

31. د سعيد التل، "قواعد التدريس في الجامعة"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان الاردن 1997.

32. السيد عبد العاطي السيد ، "علم الإجتماع المعرفة" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،مصر،1997.

33. هدى صقر ،" المنظمة المتعلمة" ، المؤتمر العربي الرابع للمنظمة العربية ، دمشق ، سوريا، 2003 .

**الجـــرائـــد الرســـمية:**

1.الجريدة الرسمية، 04 جمادى الأولى 1419هـــ الموافق لـــ 26 أوت 1998، العدد 63.

2.الجريدة الرسمية، 14 رجب 1421هـــ الموافق لـــ 15 أكتوبر 2000، العدد 60.

**المجلات والدوريات:**

1.البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، "التنمية المستدامة في عالم دائم التغيّر"، مركز الاهرام للترجمة و النشر،مصر، 2003.

2.أ بو قلقول عبد الهادي،" الاستثمار البشري و إدارة الكفاءات كعامل التأهيل المؤسسة و اندماجها في اقتصاد المعرفة" الملتقى الدولي حول التنميّة البشرية، جامعة ورقلة الجزائر سنة 2004.

3. د/ أنطوان زحلان، "تقنية المعلومات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 269،الكويت، جويلية 2001.

4. د/ بختي إبراهيم، "الأنترنات في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة ،الجزائر ، سنة 2002 .

5. د/بلخريصات رشيد و أ/ جميل عبد الجليل، "عوامل إنتشار و استعمال التكنولوجيا في مجال الإنتاج الصناعي"، مجلة العلوم الإقتصادية جامعة سيدي بلعباس الجزائر، 2005.

6. تقرير التنمية الإنسانيّة العربية، UNDP المكتب الإقليمي للدول العربية One UN plaza, New York, USA 2002.

7. تقرير التنمية الإنسانية العربية ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نيورك و.م.أ ، سنة 2003.

8. د/ حسن ابراهيم، "إدارة المعرفة و استراتيجية الابتكار في المؤسسات الجزائرية"، مجلة الاقتصاد و المناجمنت عدد 03، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2004.

9.د/ داني كبير معاشو،" أهمية الإختراع و الإبتكار في التنمية"، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2005 .

10.د/ كمال رزيق و أ/ مسدود فارس، "إطار الإبتكار ماهيته و مجالاته " ، مجلة العلوم الإقتصادية جامعة سيدي بلعباس الجزائر، أفريل 2005.

11.أ /محمد البشير مبروك ، "المؤسسة الإقتصادية بين الإحتكار كضرروة و تكلفته المرتفعة" ، مجلة العلوم الإقتصادية ن جامعة بلعباس الجزائر،2005.

12. د/ محمد بن بوزيان و د/ طاهر زياني، "تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي"، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، عدد 03، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2004

13.د/ محمد بن بوزيان، و أ / فيصل بوطيبة،" واقع و آفاق الحكومة الالكترونية في العالم العربي"/ ، دفاتر MECAS جامعة تلمسان الجزائر، سنة 2005 .

14. ناصر دادي عدوان، و أ/هواري معراج، " اليقظة التكنولوجية كعامل إبداعي في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، أفريل 2005.

15. أ عبد السلام مخلوفي، "اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة "TRIPS "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الثالث، جامعة شلف الجزائر، سنة 2005 .

16.د/عثمان حسن عثمان ، "التخطيط الإستراتيجي للإبتكار في المؤسسة الصناعة "، مجلة العلوم الإقتصادية ، جامعة سيدي بلعباس 2003 .

**الملتـــقيات والمؤتـــمرات:**

1. د/ الطاهر هارون ، "إشكالية الإبتكار و البحث و التطوير في دول المغرب العربي" ، ملتقى الدول حول إقتصاد المعرفة جامعة بسكرة ، الجزائر، 2005.

2.أ د/ بوطالب قويدر،"الإندماج في إقتصاد المعرفة" ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية جامعة ورقلة، الجزائر مارس 2004

3.أ /بوزيان عثمان ، "إقتصاد المعرفة مفاهيم و إتجاهات" ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ،مارس2004.

4. أ .د /حسن عبد الكريم سلوم ،" المعرفة من رؤية محاسبية" ، الملتقى الدولي حول إقتصاد المعرفة ،جامعة بسكرة،الجزائر، نوفمبر 2005 .

5. د/ زايري بلقاسم،" اقتصاديات الافكار الرقمية و قضايا الحماية الفكرية لها "، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، بسكرة، الجزائر، 2005.

6. د كمال رزيق، "إدارة المعرفة و تطوير الكفاءات"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية جامعة ورقلة، الجزائر ، 2004

7.أ/ محمد الحمود ،" تسويق و إستثمار نتائج البحث التطوير "، ملتقى التسويق في الوطن العربي الشارقة الإمارات العربية المتحدة سنة 2002.

8.د محمد محمود العلجوني، "اقتصاديات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات"، الملتقى الدولي حوا اقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، الجزائر 2005 .

9. محمد مرياتي، "التكنولوجيا الحديثة و اقتصاد المعرفة"، المؤتمر العلمي الدولي السابع لنقابة المحاسبة المجازين في لبنان، بيروت،لبنان، 1999.

10.د/موسى رحماني ،" نحو توظيف إنساني لمنتوج المعرفة" ، الملتقى الدولي حول إقتصاد المعرفة ، جامعة بسكرة ، نوفمبر 2005 .

11.د/ميلود تومي ،" إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسية "، المؤسسة الإقتصادية .الملتقى الدولي حول إقتصاد المعرفة جامعة بسكرة نوفمبر 2005 .

12.أ/ نعون عبد الوهاب، "النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية"، الملتقى الوطني الأول المنظومة المصرفية، جامعة شلف ،الجزائر 2004 .

13.أ د/ صالح فلاحي، "تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على القرارات الاستراتيجة لمنظمة الأعمال الدولية"، الملتقى الدولي حول (اقتصاد المعرفة بسكرة الجزائر، 2005.

14.د/عبد الفتاح بوخمخم "تسيير الكفاءات " ، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة جامعة بسكرة، الجزائر ،2005

15.فيصل بوطيبة و أ/ خديجة خالدي ، "دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في تكييف التعليم" ، الملتقى الدولي لإقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، الجزائر2005.

16.. أ/ سناء عبد الكريم الخناق ،" دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في عمليات إدارة المعرفة "، الملتقى الدولي حول إقتصاد المعرفة ، جامعة بسكرة 2005 .

17.سعيد عميمر،" التكوين الإلكتروني"، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة،جامعة بسكرة، الجزائر ،2005 .

18.أ/ يوسف بومدين،" التنمية البشرية في الوطن العربي"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر 2004.

المذكرات ورسائل التخرج:

1.f/ دويس محمد الطيب، "براءات الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات و الدول حالة الجزائر" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير علوم إقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2005 .

# قائمة المراجع باللغات الاجنبية

1 A.E.K.DJEFLAT , l'économie et la gestion de la conaissance , Maghtech , DAREL Adib , Oran , 2004.

2. ..AEK. Djeflat .economie dusavoir /MAGHTECH .EDITION DAR EL ADIB.ORAN 2004

3. Abd –El-Kader Djeflat : « L'Algerie dans l'economie de la connaissance; etat des lieux et perspectives. » MAGHTECH. EDITION DAR EL ADIB.ORAN 2004.

4. Arrow K.J théorie de l'information et des organisation , Dunod , théorie économqie , Paris , 2000.

5. Bengt Akelundvall : une introduction à l'économie fondée sur la connaissance L' Harmattan , Paris 1997.

6. D.Bruno baron–Renauet « economie du dévoloppement » traduction de liver economic of dovelopment the edition, w.w.norton and company.inc. New yourk 1998

7 Building Ireland knowledge economy , rapport to the inter departement comitte on science technology immoration G.B, july 2004.

8. . D.Foray : distribution et expanssion de la base des connaissances et thechnologiques .revue S.T.I de l'OCDE N° 16 1995.

9. .D. Foray , l'économie de la connaissance. la découverte , Paris , 2000.

10. D.Foray.et P.A.David/ une introdiction à l'economie et à la société du savoire/Revue intrationale des sciences sociale –UNESCO- mars 2002

11. Gérard azoulay, « les théories du développement », Collection- Didact Economie-presses Universitaires de Rennes, France 2005.

12. In'am, Al mufti, « l'excellence dans l'éducation » éditions Marimoor, ALGER , 1997.

13. James , Kidwell , Knowledge Management , Thomson Publishing , South Western 2000.

14. J.L.MAUNOURY .ECONOMIE du savoir librairie armonis colin , Paris 1972.

15. J.P.Helfer : « management strategie et organisation » 3éme edition , vuibert , Paris ,2002.

16. J.Y.Prax : « le manuel du knowledge management » Dunod , Paris ,2003.

17. Katheline Schubert, « Macroéconomie», vuibert, paris, 1996.

18. Le petit Larousse illustré , 100eme , édition , paris 2005.

19. Leo DAYAN et Birgit hoh : « Economie de la connaissance et durabilité écoefficience » colloque international sur l'économie de la connaissance Biskra , 2005.

20. Mashelkar. .R Economics of knowledge, the 16 th .DRDC deshmukh memorial lecture ,New Delhi, India 1999.

21. . Michael porter « L'avantage concurrenteil » , Dunod Paris, 2000.

22. Ministére de l'Economie des finances et l'Industrie ,tableau dde bord de l'innovation 16éme edition , France, novembre 2006.

23.Ministére délégué d'industrie. Tableau de bord de commerce éléctronique, France. 07eme édiction Mars 2006.

24. Nodj Khaoua « gestion des savoir et economie » Revue Économie et Management N°3 Mars 2004 Université Tlemcen.

25. Organisation de coopération et développement économique : l'économie fondée sur le savoir OCDE Paris , 1996.

26. R.DAFT , organization theory and design , Thomson learninig , south western 2001.

27. The économie of the krowledge driven economy collection of papers presented at a joint conference qt center for économic policy research London , 1999.

28. Thomas Clarke the khnowledge economy.education and training MCB Universuty press .R 2001.

29. UNDP. Developpeinent humain, Rapport annuel 1995.

30.wipo « rapport annuel sur les brevet » publication de OMPI n° 931 (f) Genève. Suisse.2007.

31. World Bank, world development indicators, N.Y world bank 2004.

# الفهرس

## الفهرس


مقدمة عامة

مقدمة الفصل الأول..... 01

المبحث الأول: مفهوم المعرفة فلسفيا و اقتصاديا..... 03

المطلب الأول: مفهوم المعرفة فلسفيا..... 04

الفرع الأول: تعريف المعرفة فلسفيا..... 04

الفرع الثاني: أنواع المعرفة فلسفيا..... 07

المطلب الثاني: مفهوم المعرفة اقتصاديا..... 08

الفرع الأول: تعريف المعرفة اقتصاديا..... 11

الفرع الثاني: أنواع المعرفة اقتصاديا..... 16

المبحث الثاني: إقتصاد المعرفة و مقوماته و مؤشراته..... 21

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة..... 22

الفرع الأول: من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية المعرفية..... 23

الفرع الثاني: تعريف اقتصاد المعرفة..... 25

الفرع الثالث: خصائص اقتصاد المعرفة..... 28

المطلب الثاني: مقومات اقتصاد المعرفة..... 30

الفرع الأول: مجتمع المعرفة..... 31

الفرع الثاني: تعليم في اقتصاد المعرفة..... 35

الفرع الثالث: البحث و التطوير في إقتصاد المعرفة..... 40

المطلب الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة..... 45

الفرع الأول: نسبة الإنفاق على البحث و التطوير..... 47

الفرع الثاني: نسبة إنفاق المؤسسات الإقتصادية على البحث و التطوير حسب القطاع..... 49

الفرع الثالث: الإبتكار..... 51

الفرع الرابع:نسبة الباحثين بالنسبة لعدد العمال..... 55

الفرع الخامس:نسبة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المجتمع..... 57

المبحث الثالث: دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في اقتصاد المعرفة..... 60

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيات المعلومات و الاتصال..... 61

الفرع الأول: مكونات المادية..... 62

الفرع الثاني: البرمجيات..... 64

الفرع الثالث: اتصالات (الشبكات)..... 66
المطلب الثاني: وظائف تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في اقتصاد المعرفة..... 70
الفرع الأول: دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في تخزين المعرفة..... 71
الفرع الثاني: دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في تبادل المعرفة..... 72
الفرع الثالث: دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في اكتساب المعرفة..... 73
المطلب الثالث: دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في ظهور أنشطة اقتصادية جديدة..... 76
الفرع الأول: التجارة الإلكترونية..... 77
الفرع الثاني: الحكومة الإفتراضية..... 79
الفرع الثالث: الشركات الإلكترونية..... 82
خاتمة الفصل الأوّل..... 86
مقدمة الفصل الثاني..... 87
المبحث الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية..... 88
المطلب الأول: ماهية التنمية الإقتصادية..... 89
الفرع الأول: مفهوم التخلف الإقتصادي..... 91
الفرع الثاني: تعريف التنمية الإقتصادية..... 97
الفرع الثالث: مفهوم النمو الإقتصادي..... 99
الفرع الرابع: نظرية التنمية الإقتصادية..... 101
المطلب الثاني: أهداف التنمية الإقتصادية..... 102
الفرع الأول: الشمولية..... 103
الفرع الثاني: العدالة في توزيع الدخل..... 104
الفرع الثالث: التغيير في هيكل الإنتاج..... 105
الفرع الرابع: التنمية المستدامة..... 106
المطلب الثالث: التنمية البشرية كتوجّه جديد للتنميّة الإقتصادية ..... 107
الفرع الأول: مفهوم التنمية البشرية..... 108
الفرع الثاني: عناصر التنمية البشرية..... 109
الفرع الثالث: مؤشرات التنمية البشرية..... 110
المبحث الثاني: كيف يؤثر اقتصاد المعرفة في التنمية الإقتصادية..... 113
المطلب الأول: دور التعليم في التنمية الإقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة..... 114
الفرع الأول: دور التعليم في النمو الإقتصادي..... 115
الفرع الثاني: دور التعليم في توزيع الدخل..... 117

الفرع الثالث: التعليم و سوق العمل..... 118
المطلب الثاني: دور الابتكار في التنمية الإقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة..... 120
الفرع الأول: مفهوم الإبتكار..... 122
الفرع الثاني: دور الإبتكار في النمو الإقتصادي..... 123
الفرع الثالث: دور الإبتكار في التنمية المستدامة..... 125
المطلب الثالث: دور إقتصاد المعرفة في تنمية القطاعات الإقتصادية..... 127
الفرع الأول: دور اقتصاد المعرفة في تنمية القطاع الزراعي..... 128
الفرع الثاني: دور اقتصاد المعرفة في تنمية القطاع الصناعي..... 129
الفرع الثالث: دور اقتصاد المعرفة في تنمية قطاع الخدمات..... 131
المطلب الرابع: دور اقتصاد المعرفة في تطوير و تنمية المؤسسات الإقتصادية..... 132
الفرع الأول: المؤسسات المتعلّمة..... 134
الفرع الثاني: المؤسسات المتمكّنة..... 136
الفرع الثالث: دور المعرفة في بناء ميزة تنافسية..... 139
خاتمة الفصل الثاني..... 143
مقدمة الفصل الثالث..... 144
المبحث الأول: فرص و معوّقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة..... 146
المطلب الأول: فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة..... 146
الفرع الأول: واقع التعليم في الجزائر..... 146
الفرع الثاني: البحث و التطوير في الجزائر..... 151
الفرع الثالث: واقع تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في الجزائر..... 154
المطلب الثاني: معوّقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة..... 157
الفرع الأول: ضعف المنظومة التعليمية في الجزائر..... 158
الفرع الثاني: ضعف قطاع البحث و التطوير..... 160
الفرع الثالث: الفجوة الرقمية..... 161
المبحث الثاني: الإصلاحات الفعالة لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة..... 165
المطلب الأول: الإصلاحات على مستوى الدولة..... 165
الفرع الأول: إقامة النظام الوطني للابتكار..... 166
الفرع الثاني: حماية حقوق الملكية الفكرية..... 168
الفرع الثالث: تشجيع الاستثمارات المباشرة في مجال المعرفة..... 173
المطلب الثاني: الإصلاحات على مستوى المؤسّسات..... 175

الفرع الأول: دور الجامعة في إقتصاد المعرفة..... 176
الفرع الثاني: التزاوج ما بين مؤسسات البحث و التطوير و المؤسسات الإقتصادية..... 179
الفرع الثالث: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الإتصال..... 180
خاتمة الفصل..... 184
الخاتمة العامة..... 185
الملاحق.
المراجع.
الفهرس.